



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة زيان عاشور - الجلفة  
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية  
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا



## دور الجمعيات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية دراسة ميدانية في مكتب الجمعيات ببلدية الجلفة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علم الاجتماع

تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل

إشراف الأستاذ:

د. لقبج حمزة

إعداد الطالبة:

براهيم سليمة حياة

لجنة المناقشة المكونة من :

رئيسا	جامعة الجلفة	أ.د. حميدة عيد القادر
مشرفا و مقررا	جامعة الجلفة	أ.د. لقبج حمزة
عضوا مناقشا	جامعة الجلفة	أ.د. سويح السايح

الموسم الجامعي: 2026/2025





إلى من كان دعاؤها سرّ نجاحي، ورضاها غايتي في هذه الحياة...  
إلى أُمي الغالية، مصدر الحنان والدفء، وإلى أبي العزيز، رمز القوة والعطاء،  
أطال الله في عمرهما وحفظ الله من هو حيّ ورحم من رحل منهما.  
إلى إخوتي وأخواتي، سندي في هذه الحياة، ورفاق دربي في الفرح والتعب.  
إلى كل من وقف بجانبني وساندني بكلمة طيبة أو نصيحة صادقة.  
إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا لي طريق العلم والمعرفة.  
إلى كل من أحب الخير لي وتمنى لي النجاح والتوفيق.  
أهدي هذا العمل المتواضع، راجياً من الله أن يجعله نافعاً ومقبولاً.

# شكر و تقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تيسر الأمور وتُجز الأعمال  
أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف لقبج حمزة على هذا العمل،  
الذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته العلمية القيمة ونصائحه السديدة، والتي كان لها  
الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث وإخراجه في صورته النهائية. كما أعبر عن  
امتثاني لحرصه على المتابعة والتصويب طوال فترة إعداد هذا العمل.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم  
بقبول مناقشة هذا البحث، وعلى ما سيبدونه من ملاحظات وتوجيهات علمية قيّمة  
تسهم في إثراء هذا العمل وتحسينه.

ولا يفوتني أن أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد خلال  
مسيرتي الدراسية.

وفي الختام، أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن  
يجزي كل من ساهم فيه خير الجزاء.

## ملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع دور الجمعيات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، باعتبارها من أهم مكونات المجتمع المدني والفاعلين الأساسيين في تحقيق التنمية الاجتماعية وترسيخ قيم التضامن والمواطنة الفاعلة. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الجمعيات بمختلف أنواعها، خاصة الجمعيات الخيرية والاجتماعية والدينية والرياضية، في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والإنسانية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الأدبيات النظرية المتعلقة بالجمعيات والمسؤولية الاجتماعية، وتحليل الأدوار التي تؤديها هذه الجمعيات في خدمة المجتمع ودعم الفئات الهشة وترسيخ القيم الأخلاقية وتعزيز الاندماج الاجتماعي. كما تطرقت الدراسة إلى الإطار القانوني والتنظيمي للجمعيات في الجزائر، وآليات دعمها وعلاقتها بالمؤسسات الرسمية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الجمعيات تمثل أداة فعالة في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية من خلال تنظيم المبادرات التطوعية، وتقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية، وتعزيز قيم التكافل والتعاون والمشاركة المجتمعية. كما بينت النتائج أن فعالية الجمعيات ترتبط بمدى توفر الدعم المالي والتنظيمي، وبتعزيز الشفافية والحوكمة والشراكة مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين.

وأوصت الدراسة بضرورة دعم العمل الجمعي، وتطوير القدرات التنظيمية للجمعيات، وتوسيع مجالات الشراكة بينها وبين المؤسسات العمومية والخاصة، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية داخل المجتمع.

## الكلمات المفتاحية:

الجمعيات. المسؤولية الاجتماعية. المجتمع المدني. العمل التطوعي. التنمية الاجتماعية. المواطنة الفاعلة. التكافل الاجتماعي. التنمية المستدامة.

## **Abstract**

This study examines the role of associations in promoting social responsibility, considering them among the most important components of civil society and key actors in achieving social development and strengthening the values of solidarity and active citizenship. The study aims to identify the extent to which charitable, social, religious, and sports associations contribute to enhancing social responsibility through its economic, legal, ethical, and humanitarian dimensions.

The study adopted the descriptive-analytical approach by reviewing the theoretical literature related to associations and social responsibility and analyzing the roles played by these organizations in serving society, supporting vulnerable groups, promoting ethical values, and fostering social integration. It also addressed the legal and organizational framework governing associations in Algeria, the mechanisms of institutional support, and their relationship with public institutions.

The findings revealed that associations represent an effective mechanism for spreading a culture of social responsibility through voluntary initiatives, social and humanitarian services, and the promotion of solidarity, cooperation, and community participation. The study further demonstrated that the effectiveness of associations depends on the availability of financial and organizational support, as well as on strengthening transparency, good governance, and partnerships with various social actors.

The study recommends supporting associative work, developing the organizational capacities of associations, and expanding partnerships between associations and public and private institutions in order to contribute to sustainable development and strengthen social responsibility within society.

### **Keywords:**

Social Responsibility. Civil Society. Voluntary Work. Social Development. Active Citizenship. Social Solidarity. Sustainable Development

الفهرس

## الفهرس

//	إهداء	.....
//	شكر و تقدير	.....
//	ملخص	.....
//	الفهرس	.....
أ	المقدمة العامة	.....

### الفصل الأول:

#### الاطار المنهجي

4	1 - اشكالية الدراسة	.....
5	2 - فرضيات الدراسة	.....
6	3 - أهمية الدراسة	.....
7	4 - أهداف الدراسة	.....
8	5 - أسباب اختيار الموضوع	.....
8	6 - مصطلحات الدراسة	.....
10	7 - الدراسات السابقة	.....
14	8 - المقاربات النظرية	.....

### الفصل الثاني:

#### الأدبيات النظرية للجمعيات

16	المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للجمعيات	.....
16	المطلب الأول: تعريف الجمعيات وتصنيفها (اجتماعية، دينية، رياضية)	.....
21	المطلب الثاني: التشريعات المنظمة للجمعيات وأثرها على المسؤولية الاجتماعية	.....
25	المطلب الثالث: آليات تسجيل الجمعيات ودعمها من الجهات الرسمية	.....
29	المبحث الثاني: دور الجمعيات في التنمية المجتمعية	.....

- المطلب الأول: مساهمات الجمعيات الاجتماعية والدينية في دعم الفئات الضعيفة والقيم الأخلاقية..29
- المطلب الثاني: دور الجمعيات الرياضية في الاندماج الاجتماعي والصحة العامة.....30
- المطلب الثالث: التكامل بين أنواع الجمعيات لتعزيز المسؤولية الاجتماعية.....31
- المبحث الثالث: استراتيجيات الجمعيات وتحدياتها في تطبيق المسؤولية الاجتماعية.....33
- المطلب الأول: برامج ومبادرات الجمعيات في مجالات المسؤولية الاجتماعية.....33
- المطلب الثاني: آليات الشراكات بين الجمعيات والجهات الحكومية والخاصة.....35
- المطلب الثالث: العقبات أمام فعالية الجمعيات وسبل التغلب عليها.....36
- خلاصة الفصل.....37

### الفصل الثالث:

#### الاطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

- تمهيد.....39
- المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية.....40
- المطلب الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية وتطورها التاريخي.....40
- المطلب الثاني: أهمية وأهداف المسؤولية الاجتماعية.....44
- المطلب الثالث: خصائص المسؤولية الاجتماعية.....46
- المبحث الثاني: مؤشرات وابعاد المسؤولية الاجتماعية.....49
- المطلب الأول: مجالات المسؤولية الاجتماعية.....49
- المطلب الثاني: معايير تقييم المسؤولية الاجتماعية.....51
- المطلب الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية.....53
- المبحث الثالث: استراتيجيات تطبيق المسؤولية الاجتماعية ومتطلبات نجاحها.....57
- المطلب الأول: استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية.....57
- المطلب الثاني: متطلبات نجاح المسؤولية الاجتماعية.....59

61.....	المطلب الثالث:العقبات امام المسؤولية الاجتماعية
63.....	خلاصة الفصل
<b>الفصل الرابع</b>	
<b>الدراسة الميدانية</b>	
65.....	المبحث الأول : البطاقة الفنية للجمعيات محل الدراسة
65.....	المطلب الأول : نشأة وتعريف الجمعيات محل الدراسة
65.....	المطلب الثاني: أهداف ونشاطات الجمعيات
66.....	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للجمعيات
67.....	المبحث الثاني : الاطار المنهجي للدراسة
67.....	المطلب الأول : منهج الدراسة ومجالاتها
69.....	المطلب الثاني: عينة الدراسة وادواتها
71.....	المطلب الثاني الأساليب الاحصائية
75.....	المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي سيمنروفكولموجروف
77.....	المبحث الثالث : تحليل البيانات وإختبار فرضيات الدراسة
77.....	المطلب الأول : الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة
91.....	المطلب الثاني: عرض وتحليل فرضيات الدراسة
97.....	المطلب الثالث: نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات
100.....	خلاصة الفصل
103.....	العامه
104.....	الخاتمة العامة
106.....	قائمة المراجع

## قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
70	الجدول رقم (1): درجات سلم ليكارت الخماسي	01
71	الجدول رقم (2) : مقياس تحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة	02
73	الجدول رقم (3): معامل الثبات ألفا كرونباخ	04
74	الجدول رقم (4): صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان	05
76	الجدول رقم (5): اختبار التوزيع الطبيعي	06
77	الجدول رقم (6): توزيع أفراد العينة حسب الجنس	07
78	الجدول رقم (7): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	08
79	الجدول رقم (8): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	09
81	الجدول رقم (9): توزيع أفراد العينة حسب الصفة في الجمعية	10
82	الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	11
83	الجدول رقم ( 11 ) تحليل مدى الموافقة حول : دور الجمعيات واستراتيجياتها	12
86	الجدول رقم ( 12 ) تحليل مدى الموافقة حول : مدى تبني المسؤولية الاجتماعية	13
92	جدول رقم ( 13 ) : نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية	14
92	جدول رقم (14): العلاقة بين ممارسات الجمعيات الخيرية في تعزيز البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية (معامل ارتباط بيرسون)	15
93	جدول رقم (15): العلاقة بين ممارسات الجمعيات الخيرية في تعزيز البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية (معامل ارتباط بيرسون)	16
95	جدول رقم (16): العلاقة بين ممارسات الجمعيات الخيرية في تعزيز البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية (معامل ارتباط بيرسون)	17
96	جدول رقم (17): العلاقة بين ممارسات الجمعيات الخيرية في تعزيز البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية (معامل ارتباط بيرسون)	18

## قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
66	الشكل رقم 01 الهيكل التنظيمي للجمعيات	01
78	الشكل رقم (2) توزيع افراد العينة حسب الجنس	02
79	الشكل رقم (3) توزيع افراد العينة حسب الفئة العمرية	04
80	الشكل رقم (4) توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي	05
82	الشكل رقم (5) توزيع افراد العينة حسب الصفة في الجمعية	06
83	الشكل رقم (6) توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة	07

المقدمة

العامّة

المقدمة العامة

تعدّ المسؤولية الاجتماعية اليوم من أبرز القضايا المطروحة في أجنادات الدول والمجتمعات، نظرا لما تشهده المجتمعات الحديثة من تحولات متسارعة وتحديات مركبة تمسّ مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فقد أفرزت العولمة، وتوسع أدوار الدولة، وتنامي متطلبات المواطنين، حاجة ملحة إلى فاعلين جدد يسهمون في تحمل أعباء التنمية، ويشاركون في ترسيخ قيم التضامن والتكافل والعدل الاجتماعي، وفي هذا السياق، لم يعد من الممكن الاكتفاء بالدور التقليدي للدولة أو السوق وحدهما، بل برزت ضرورة إشراك الفواعل المجتمعية المختلفة في بناء نموذج تنموي قائم على المسؤولية المشتركة.

وفي خضم هذه التحولات، تزايد الاهتمام بدور المجتمع المدني باعتباره الفضاء الذي تتبثق منه المبادرات التطوعية، وتتبلور عبره قيم المواطنة الفاعلة، ويتجلى فيه وعي الأفراد والجماعات بقضاياهم وحقوقهم وواجباتهم. ويشكّل هذا المجتمع، بمختلف تنظيماته، ركيزة أساسية لأي مشروع تنموي يروم تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وضرورات العدالة الاجتماعية وصون الكرامة الإنسانية، ومن بين هذه التنظيمات تبرز الجمعيات كإطار منظم يستوعب الطاقات التطوعية، ويوجهها نحو خدمة الصالح العام في مجالات متعددة.

لقد أصبحت الجمعيات، بمختلف أنماطها، فاعلا مركزيا في ترجمة المسؤولية الاجتماعية من مستوى الشعارات والخطابات النظرية إلى مستوى الممارسة الواقعية الملموسة. فهي أداة لتنظيم الجهود الفردية في شكل عمل جماعي منظم، يتيح تحديد الأهداف، ورسم الخطط، وتعبئة الموارد، وتنسيق التدخلات بما يضمن أكبر قدر من الفعالية والجدوى. كما تمثل الجمعيات قناة رئيسية للتعبير عن حاجات الفئات الهشة، وفضاءً لتمكين الأفراد من ممارسة أدوارهم كمواطنين مسؤولين منخرطين في قضايا مجتمعهم.

وتكتسب الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والديني والرياضي أهمية خاصة في هذا الإطار، لأنها تمسّ بشكل مباشر مختلف أبعاد المسؤولية الاجتماعية، فالجمعيات الاجتماعية

تتخرط في دعم الفئات الأقل حظا، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، ومرافقة الأسر الهشة، والمساهمة في الحد من مظاهر الإقصاء والتهميش. والجمعيات ذات الطابع الديني تعمل على ترسيخ منظومة قيمية قائمة على التكافل والتراحم والأمانة والإحسان، وهي قيم تشكل الأساس الأخلاقي للسلوك المسؤول اجتماعيا، أما الجمعيات الرياضية فتلعب دورا محوريا في صقل شخصية الشباب، وترسيخ قيم الانضباط والروح الجماعية واللعب النظيف، والوقاية من الانحرافات الاجتماعية، بما يجعلها أداة فعالة لتعزيز الاندماج الاجتماعي.

ومن ثم فإن الجمعيات بمختلف أنواعها تمثل حلقة وصل بين الأفراد ومؤسسات الدولة، وتقوم بدور الوسيط الذي ينقل انشغالات المواطنين وتطلعاتهم، ويسهم في بناء الثقة بين المجتمع والسلطات العمومية. كما تساعد هذه الجمعيات على تجسيد مفهوم المواطنة المسؤولة، حيث يتحول الفرد من متلقٍ سلبي للخدمات إلى فاعل مشارك في تشخيص المشكلات وصياغة الحلول والمساهمة في تنفيذها، وبذلك يصبح العمل الجماعي أحد أهم المسارات العملية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات.

انطلاقا من هذا التصور، تبرز أهمية دراسة دور الجمعيات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، ليس بوصفه موضوعا نظريا فحسب، بل باعتباره مدخلا لفهم ديناميكيات التغيير الاجتماعي وآليات دعم الاستقرار والتماسك داخل المجتمع. فهذه الدراسة تسعى إلى الانتقال من الطرح العام الذي يربط بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة إلى مستوى أكثر تخصيصا يسلط الضوء على إسهام الجمعيات، الاجتماعية والدينية والرياضية، في ترسيخ قيم المسؤولية لدى الأفراد، وفي تحويل هذه القيم إلى ممارسات واقعية تسهم في تحسين نوعية الحياة، والحد من الهشاشة، وبناء مجتمع أكثر تضامنا وتوازنا.

**الفصل الأول:  
الاطار المنهجي**

## 1 - اشكالية الدراسة

تشهد المجتمعات المعاصرة، وخاصة في الدول النامية، تصاعد التحديات الاجتماعية المرتبطة بالفقر والبطالة والهشاشة الاجتماعية والتفكك الأسري، مما يستدعي تعبئة كل الطاقات المتاحة لبناء نسيج اجتماعي متماسك قائم على التكافل والمسؤولية المشتركة، وقد أثبتت الجمعيات، بمختلف أنماطها الاجتماعية والدينية والرياضية، فعاليتها كفاعل رئيسي في سد الفجوات التي تتركها المؤسسات الرسمية، من خلال تنظيم المبادرات التطوعية وتنفيذ برامج الدعم الميداني. غير أن هذا الدور يظل موضع نقاش بين من يرى فيه إسهاما حاسما في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، ومن يشكك في مدى تأثيره الحقيقي أمام ضخامة التحديات. فهل تمتلك الجمعيات القدرة على التأثير الملموس في ترسيخ سلوكيات المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع، أم أنها تواجه قيودا هيكلية تحول دون تحقيق أهدافها. وعليه وتبعا لما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

## التساؤل الرئيسي

ما مدى مساهمة الجمعيات الخيرية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بأبعادها المختلفة من وجهة نظر أعضائها والعاملين بها؟

## التساؤلات الفرعية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لممارسات الجمعيات الخيرية الاقتصادية (ترشيد الإنفاق، تنوع مصادر التمويل، خلق فرص العمل) في تعزيز البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05.
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التزام الجمعيات الخيرية بالتشريعات والقوانين المنظمة للعمل الجمعي ومستوى تجسيد البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05.

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للالتزام الجمعيات الخيرية بمواثيق السلوك الأخلاقي (الشفافية، العدالة، سرية البيانات، احترام الكرامة الإنسانية) في ترسيخ البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05.
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرامج الخيرية والإنسانية التي تنفذها الجمعيات الخيرية (الإغاثة، الدعم الصحي والتعليمي، الدعم النفسي والاجتماعي، الإدماج الاجتماعي) وبين مستوى تجسيد البعد الخيري والإنساني للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05.

## 2 - فرضيات الدراسة

تُشكّل فرضيات الدراسة الركيزة العلمية التي توجه البحث نحو التحقق من صحة العلاقات المتوقعة بين المتغيرات، وتستمدّ هذه الفرضيات من الإشكالية والتساؤلات المطروحة، حيث تسعى إلى تحويل الأسئلة الاستكشافية إلى بيانات قابلة للاختبار والقياس، وفي هذه الدراسة، تركز الفرضية العامة على التأثير الإيجابي للجمعيات في مجال المسؤولية الاجتماعية، بينما تتناول الفرضيات الفرعية الجوانب الفرعية بدقة. وتهدف هذه الفرضيات إلى تقديم إجابات علمية مدعومة بالأدلة الميدانية والإحصائية، كما تُمثّل هذه الفرضيات دليلاً لاختيار الأدوات المنهجية المناسبة للدراسة.

### أولاً: الفرضية الرئيسية

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لدور الجمعيات الخيرية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية .

### ثانياً: الفرضيات الفرعية

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لممارسات الجمعيات الخيرية الاقتصادية (ترشيد الإنفاق، تنويع مصادر التمويل، خلق فرص العمل) في تعزيز البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التزام الجمعيات الخيرية بالتشريعات والقوانين المنظمة للعمل الجمعي ومستوى تجسيد البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لالتزام الجمعيات الخيرية بمواثيق السلوك الأخلاقي (الشفافية، العدالة، سرية البيانات، احترام الكرامة الإنسانية) في ترسيخ البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرامج الخيرية والإنسانية التي تنفذها الجمعيات الخيرية (الإغاثة، الدعم الصحي والتعليمي، الدعم النفسي والاجتماعي، الإدماج الاجتماعي) وبين مستوى تجسيد البعد الخيري والإنساني للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05.

### 3 - أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها موضوعاً حيوياً يربط بين دور الجمعيات كفاعل مجتمعي رئيسي ومفهوم المسؤولية الاجتماعية كركيزة للتنمية المستدامة، مما يجعلها مساهمة علمية وعملية في فهم ديناميات المجتمع المعاصر وآليات تعزيز التماسك الاجتماعي. أهمية الدراسة تتجلى في الجوانب التالية:

- تسدّ فجوة معرفية في دراسة دور الجمعيات الاجتماعية والدينية والرياضية في سياق المسؤولية الاجتماعية.
- تقديم توصيات عملية لصانعي السياسات لتعزيز الإطار القانوني الداعم للعمل الجمعي.
- توفير استراتيجيات مثبتة علمياً لتحسين برامجها وفعاليتها في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- تمثيل نموذج منهجي للباحثين المهتمين بدراسات المجتمع المدني والتنمية الاجتماعية.

- تشجيع ثقافة المشاركة المسؤولة لدى الأفراد والجماعات من خلال توضيح دور الجمعيات النموذجي.

#### 4 - أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور الجمعيات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال أهداف علمية وعملية تركز على فهم الآليات والتحديات وسبل التطوير. تشخيص واقع المسؤولية الاجتماعية: تسليط الضوء على مدى تبني الجمعيات الخيرية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الشاملة (الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية، الإنسانية، والبيئية) من وجهة نظر الفاعلين والعاملين فيها.

- **قياس الأثر التنظيمي والميداني:** تحديد أثر الممارسات التنظيمية واستراتيجيات الجمعيات في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والالتزام الصارم بالتشريعات والقوانين المنظمة للعمل الجمعي.

- **تقييم الفاعلية الإنسانية والأخلاقية:** إبراز الدور الفعلي لهذه الجمعيات في ترسيخ القيم الأخلاقية والشفافية، وتقييم كفاءتها في تقديم الدعم، الإغاثة، والإدماج للفئات الهشة في المجتمع.

- **رصد الجهود البيئية والتوعوية:** الكشف عن حجم المساهمات والأنشطة التي تقودها الجمعيات الخيرية لنشر الثقافة البيئية وحماية المحيط الطبيعي ضمن نطاق عملها.

- **تحديد الفروق الإحصائية الديموغرافية:** الكشف عما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم أفراد العينة لدور الجمعيات تُعزى لخصائصهم الشخصية والمهنية (كالسن، الخبرة، المؤهل العلمي، والصفة في الجمعية)

- **تقديم توصيات عملية مستندة للبيانات:** الخروج بنتائج علمية دقيقة (بناءً على التحليل الإحصائي) تسهم في صياغة مقترحات وتوصيات عملية لمتخذي القرار، تهدف إلى الارتقاء بأداء الجمعيات الخيرية وتفعيل دورها التنموي بشكل أكثر احترافية.

## 5- أسباب اختيار الموضوع

يأتي اختيار هذا الموضوع مدفوعاً بأهميته العملية والعلمية في سياق التحولات الاجتماعية المعاصرة، حيث تبرز الجمعيات كفاعل حيوي في مواجهة التحديات المجتمعية. أسباب اختيار الموضوع تتلخص في النقاط التالية:

- الأهمية المجتمعية: تزايد الحاجة إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية أمام التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.
- الفجوة البحثية: قلة الدراسات التي تربط بين الجمعيات المتعددة الطابع (اجتماعية، دينية، رياضية) والمسؤولية الاجتماعية.
- الملاءمة الشخصية: توافق الموضوع مع التخصص الأكاديمي في دراسات المجتمع المدني والتنمية الاجتماعية.
- الإمكانية الميدانية: توفر بيئة جمعيات نشطة تتيح جمع البيانات واختبار الفرضيات عملياً.
- الأثر المتوقع: تقديم توصيات قابلة للتطبيق لدعم السياسات العامة وتطوير العمل الجماعي.

## 6- مصطلحات الدراسة

### 1- الجمعيات

تُعرّف الجمعيات قانونياً بأنها تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين يهدفون إلى تحقيق غرض غير ربحي مشترك، يمارسون حرية التأسيس حول مصالح وأفكار واهتمامات مشتركة، مقيدة بالنظام العام والقوانين والآداب العامة، كما نصّ عليه القانون الجزائري رقم 90-31 وما تلاه من تشريعات، وتُشكّل هذه الجمعيات إطاراً تنظيمياً للعمل التطوعي في مجالات اجتماعية أو دينية أو رياضية، حيث تُمارس أنشطتها تحت رقابة السلطات الرسمية لضمان التوافق مع الصالح العام. (بوصفصاف، 2011، صفحة 112)

**التعريف الإجرائي:**

في إطار هذه الدراسة، تُقصد بالجمعيات التنظيمات المسجلة رسمياً في الجزائر ذات الطابع الاجتماعي أو الديني أو الرياضي، والتي تُنفذ برامجاً تهدف إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع، ويُقاس دورها من خلال استطلاعات الرأي وتحليل برامجها الميدانية.

**2- المسؤولية**

المسؤولية هي الالتزام القانوني بتعويض الضرر الناتج عن خطأ أو إخلال بالالتزام، سواء كان عقدياً أو تقصيرياً، كما حدّته المحاكم والنصوص القانونية، حيث تُقسم إلى مدنية (تعويض مالي) وجزائية (عقوبة) وإدارية، وترتكز على أركان الخطأ والضرر والعلاقة السببية، وتُمثّل هذه المسؤولية ضماناً للحقوق وردعاً للإضرار بالغير في الإطار القانوني. (عيمور، 2021، صفحة 85)

**التعريف الإجرائي:**

في سياق الدراسة، تُقصد بالمسؤولية الالتزام الأخلاقي والاجتماعي للأفراد والجماعات بتصرفات إيجابية تجاه المجتمع، يُقاس مستواها عبر مؤشرات مثل المشاركة التطوعية والوعي بالقضايا الاجتماعية في استطلاعات المستفيدين من الجمعيات.

**3- المسؤولية الاجتماعية**

المسؤولية الاجتماعية هي نظرية أخلاقية تلزم الكيانات (أفراداً أو منظمات) بالالتزام تجاه المجتمع والبيئة، من خلال سلوك شفاف يحقق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويشمل ممارسة المواطنة الحقة واحترام القوانين والمعايير الدولية. وتُعَدّ هذه المسؤولية التزاماً يتجاوز التبرعات إلى منهجية يومية للتمتية المستدامة. (زماي، 2016، صفحة 302)

## التعريف الإجرائي:

في هذه الدراسة، تُقصد بالمسؤولية الاجتماعية مجموعة السلوكيات والممارسات التي تُظهرها الجمعيات والأفراد في دعم الفئات الضعيفة والقيم الأخلاقية والاندماج الاجتماعي، يُقاس مستواها باستخدام مقاييس إحصائية لفعالية برامج الجمعيات قبل وبعد التدخل.

## 7- الدراسات السابقة

1- دراسة غالي نسيم، "المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية بين العمل الخيري التطوعي واستراتيجية التنمية المستدامة - دراسة ميدانية للمؤسسات الجزائرية"، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 30، مارس 2023.

تهدف الدراسة إلى التحقق مما إذا كانت المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية عمل خيري تطوعي أم استراتيجية تتبعها المؤسسات الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على العلاقة بين CSR وأخلاقيات الإدارة والبيئة، اعتمدت منهجاً وصفيّاً تحليلياً مزدوجاً يجمع بين المراجعة النظرية للأدبيات (كتب، مقالات، مجلات) والدراسة الميدانية عبر استبيان وُرّع على مسؤولي 30 مؤسسة جزائرية بولاية تلمسان مع مقابلات شخصية ومعالجة بـ SPSS v19 للحسابات الإحصائية (المتوسطات، الانحرافات المعيارية، الاختبارات). أظهرت النتائج التطبيقية أن 47.59% من المؤسسات تتبنى معايير CSR (مقبول) مقابل 52.41% لا تتبناها، مع متوسط حسابي كلي 2.0000 وانحراف معياري 0.58722 يشير إلى عدم تبني كامل، حيث تفوقت في التقنين والتعويضات) لكنها ضعيفة في مكافحة البطالة والخدمات الاجتماعية والتبرعات، مع نقص في الالتزام البيئي والشفافية. أكدت الدراسة أن CSR تحولت من عمل خيري إلى استراتيجية ضرورية تربط مصالح المؤسسات بمصالح المجتمع والتنمية المستدامة (أبعاد اقتصادية، اجتماعية، بيئية)، مع إثبات فرضية عدم التبني الكامل لكن البداية الواعدة، وتحليل جذور تاريخية من الثورة الصناعية إلى كينز والحرب العالمية الثانية. توصي بإعداد سياسات مؤسسية طويلة الأمد تخصص نسبة من الموارد لـ CSR، تطبيق

ISO14000 و SA8000 للمساءلة الاجتماعية، إعداد تقارير الاستدامة، دراسة العلاقة بين CSR والحوكمة، وتطوير ثقافة مسؤولية تشمل مكافحة التلوث، حقوق العمال، تكوين المرأة، والشراكات المجتمعية لتحقيق التوازن بين الربحية والرفاهية المستدامة.

2 - دراسة عفرون لخضر وفوزي لوحيدي، "المسؤولية الاجتماعية للجمعيات الخيرية في ترقية الأسرة الجزائرية (دراسة استكشافية بولاية الوادي-جمعية إيثار لرعاية الأيتام نموذجاً)"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 12، العدد 2، 2024.

تهدف الدراسة الاستكشافية إلى الكشف عن واقع العمل الخيري للجمعيات المؤطرة مثل جمعية إيثار لرعاية الأيتام بولاية الوادي، والتركيز على مدى التزامها بالمسؤولية الاجتماعية (قانونية، اقتصادية، أخلاقية، خيرية) تجاه الأسر والأفراد في محيطها الاجتماعي. اعتمدت منهجاً وصفيًا تحليلياً مع دراسة حالة لجمعية إيثار (نموذجاً)، باستخدام استبيان مكون من 15 عبارة تقريرية (نعم/لا) وزّع على عينة العشوائية البسيطة من 57 أسرة من 380 أسرة مكفولة ببلدية الوادي)، مع دراسة مكتبية لسجلات الجمعية ومتابعة العانات المقدمة، ضمن حدود زمانية، مكانية (ولاية الوادي)، وبشرية (أسر الأيتام المستفيدة)، مع تحليل إحصائي بالتكرارات والنسب المئوية، أظهرت النتائج التطبيقية التزاماً نسبياً بالمسؤولية الاجتماعية حسب القدرات المتاحة، مع تفوق في البعد الاقتصادي المعاشي ورفض الالتزام بالدعم المدرسي، مما حد من الفاعلية رغم الدور الإيجابي في رفع مستوى المعيشة والاندماج الاجتماعي. أكدت الدراسة أن الجمعيات الخيرية أداة أساسية لتعويض نقص الدولة في خدمات الأسر الفقيرة (أرامل، أيتام)، مع تطابق نتائجها مع دراسات سابقة مثل ميمون وشارف (2018) في تأثير CSR على جودة الخدمات الصحية، وضرورة بوقصبة (2021) في تطبيق CSR بالمؤسسات الصغيرة.

توصي بتعزيز البعد التربوي عبر ورشات تثقيف دائمة، تحفيز التنافس بين الأيتام، تفعيل الخطاب الديني ضد الأنانية عبر ندوات مع الجمعيات والمرشدين، تبادل قوائم

المستفيدين مع الجهات المشابهة، وتوسيع الشراكات لضمان استدامة الخدمات الاقتصادية/الصحية/التربوية لترقية الأسرة الجزائرية

4 - دراسة Carroll A.B., "Corporate Social و Schwartz M.S. Responsibility: A Three-Domain Approach" مجلة Business EthicsQuarterly، 2003.

تهدف الدراسة إلى تطوير نموذج ثلاثي الأبعاد للمسؤولية الاجتماعية يشمل الأبعاد الاقتصادية والقانونية والأخلاقية كبديل مبسط وأكثر دقة ومرونة للنموذج الهرمي التقليدي الرباعي، مع تطبيقات عملية واضحة على المنظمات غير الربحية والجمعيات المدنية التي لا تهتم أساساً بالربحية الاقتصادية التقليدية، اعتمدت الدراسة منهجاً تحليلياً فلسفياً متقدماً يعتمد على رسم بياني دائري مبتكر يوضح العلاقات التكاملية والتفاعلية بين الأبعاد الثلاثة بدلاً من التسلسل الهرمي الجامد، مع مقارنة تحليلية معمقة لـ 40 دراسة سابقة رئيسية في مجال الأخلاقيات التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية منذ الستينيات.

أظهرت النتائج أن النموذج الثلاثي يتميز بمرونة أكبر وملاءمة أعلى للجمعيات والمنظمات غير الحكومية مقارنة بالنموذج الهرمي الرباعي التقليدي، حيث يركز على التكامل الديناميكي والتفاعل المستمر بين الأبعاد بدلاً من التدرج الهرمي الصارم، مما يجعله أكثر واقعية للسياقات المتنوعة. كما أكدت الدراسة أن التركيز على الأبعاد الأساسية الثلاثة (اقتصادية، قانونية، أخلاقية) أكثر فعالية من إضافة البعد الخيري كقمة منفصلة في حالة الجمعيات غير الربحية. توصي الدراسة بشدة باستخدام النموذج الثلاثي كأداة قياس وتقييم أساسية وموحدة لأداء الجمعيات والمنظمات المدنية، مع تطوير استبيانات قياسية ومؤشرات عملية محددة لكل بعد، بالإضافة إلى تكييف هذه المؤشرات حسب السياق الثقافي والتنظيمي والقانوني لكل جمعية لضمان دقة التقييم وملاءمته للواقع المحلي.

5- دراسة Archie B. Carroll ، "Corporate Social Responsibility: Evolution of a Definitional Construct" ، مجلة Business & Society ، 1999.

تهدف الدراسة إلى تتبع التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) منذ الخمسينيات حتى التسعينيات، مع تحليل 50 عاماً من الأدبيات الأكاديمية والتعريفات المتعددة، وتصنيفها حسب العقود مع التركيز على كيفية تحول CSR من مفهوم أخلاقي بسيط إلى إطار متعدد الأبعاد يشمل الجوانب الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية، اعتمدت الدراسة نهجاً تاريخياً تحليلياً منهجياً يقسم تطور CSR إلى خمس مراحل رئيسية، مع تحليل معمق لأعمال 30 باحثاً رئيسياً.

أظهرت النتائج أن المسؤولية الاجتماعية شهدت توسعاً هائلاً في الستينيات والسبعينيات مع تعريفات متنوعة، ثم تحولت في الثمانينيات نحو البحث التجريبي وقياس الأداء ، وفي التسعينيات أصبحت أساساً لنظريات البديلة مثل stakeholder theory و business ethics ، مع بقائها كمفهوم مركزي لا يزال يشكل لغة العلاقات بين الأعمال والمجتمع حتى اليوم، كما أكدت الدراسة أن CSR ليست ظاهرة أمريكية فقط بل موجودة في الدول المتقدمة مع جذور تعود للعشرينيات، وأن الجدل حولها كان محركاً أساسياً لتطورها، مع ملاحظة أن 93.5% من رجال الأعمال في 1946 أيدوا المفهوم .

توصي الدراسة بضرورة ربط تعريفات المسؤولية الاجتماعية بالبحث التجريبي والقياس مثل تطوير نماذج أداء اجتماعي (CSP models)، وتوحيد المفاهيم مع stakeholder theory لتطبيق عملي، مع التنبؤ بأهمية CSR في القرن 21 خاصة على المستوى العالمي والتكنولوجي، معتبرة إياها "الأساس الذي لا يمكن للنظريات البديلة أن تتطور من دونه"، مما يجعلها مرجعاً أساسياً لدراسة دور الجمعيات في المسؤولية الاجتماعية حيث يمكن تطبيق هرم Carroll مباشرة على المنظمات غير الربحية.

## 8-المقاربات النظرية

## أولاً: نظرية الدور

تُعد نظرية الدور من النظريات الأساسية في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، حيث تنظر إلى المجتمع باعتباره مجموعة من المراكز الاجتماعية التي يرتبط بكل منها دور معين. ويُقصد بالدور مجموعة السلوكيات والتوقعات والواجبات التي ينتظرها المجتمع من الفرد الذي يشغل مكانة اجتماعية محددة.

وترى هذه النظرية أن سلوك الأفراد لا يتحدد فقط بخصائصهم الشخصية، بل يتأثر أيضاً بالأدوار التي يؤديونها داخل المجتمع، كدور الأب، أو الأم، أو المعلم، أو الطبيب، أو عضو الجمعية. ويؤدي الفرد أدواره وفقاً لمعايير وقيم اجتماعية تحدد ما هو متوقع منه.

وتفيد نظرية الدور في تفسير كيفية قيام الأفراد بواجباتهم ومسؤولياتهم داخل المؤسسات والجماعات، كما تساعد على فهم الصراعات التي قد تنشأ نتيجة تعدد الأدوار أو تعارضها.

## ثانياً: نظرية التمثلات الاجتماعية

ظهرت نظرية التمثلات الاجتماعية على يد عالم النفس الاجتماعي سيرج موسكوفيتشي سنة 1961، وتُعد دراسة المعارف والأفكار والمعتقدات والقيم التي يشترك فيها أفراد المجتمع حول موضوع معين، والتي تساعدهم على فهم الواقع الاجتماعي والتفاعل معه.

وتعرف التمثلات الاجتماعية بأنها منظومة من الأفكار والتصورات المشتركة التي يبنها الأفراد داخل الجماعة الاجتماعية، وتؤثر في مواقفهم وسلوكياتهم واتجاهاتهم. وتتشكل هذه التمثلات من خلال التفاعل الاجتماعي ووسائل الإعلام والتنشئة الاجتماعية والخبرات اليومية.

وتُستخدم هذه النظرية لفهم الكيفية التي يدرك بها الأفراد الظواهر الاجتماعية المختلفة، وكيف تؤثر هذه الإدراكات في سلوكهم وممارساتهم. كما تُعد من أكثر النظريات استخداماً في الدراسات الاجتماعية والتربوية والصحية.

# الفصل الثاني:

## الأدبيات النظرية للجمعيات

## المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للجمعيات

يشكل التنظيم الجمعي أحد أهم تجليات حضور المجتمع المدني في الحياة العامة، إذ تمثل الجمعيات إطاراً منظماً للتعاون الطوعي بين الأفراد من أجل تحقيق أهداف ذات نفع عام بعيداً عن منطق الربح المادي. ولضمان شفافية هذا النشاط وفعاليتها، تدخل المشرع لوضع منظومة قانونية تضبط شروط إنشاء الجمعيات، وتحدد حقوقها وواجباتها، وتبين آليات مراقبتها وحلّها، بما يوفّق بين مبدأ حرية تأسيس الجمعيات ومتطلبات حفظ النظام العام. ومن هنا تبرز أهمية دراسة الإطار القانوني والتنظيمي للجمعيات بوصفه مدخلاً أساسياً لفهم دورها في التنمية وترسيخ قيم المواطنة والمشاركة الديمقراطية.

## المطلب الأول: تعريف الجمعيات وتصنيفها (اجتماعية، دينية، رياضية)

## 1- تعريف الجمعيات

الجمعية هي تنظيم اختياري دائم ينشأ باتفاق مجموعة من الأشخاص، يربط بينهم هدف مشترك غير ربحي، ويعتمد على تضافر الجهود والموارد لتحقيق مصلحة عامة أو خاصة مشروعة.<sup>1</sup> تقوم على مبدأ الإرادة الحرة للأعضاء في الانضمام والانسحاب، وتستند إلى نظام أساسي يحدد هياكلها وطرق تسييرها وآليات اتخاذ القرار داخلها. وتتميّز عن غيرها من الكيانات القانونية بكونها وعاءاً منظماً للعمل الجماعي والتطوعي، يتيح الانتقال من المبادرات الفردية المنفرقة إلى مبادرات جماعية منظمة ومستمرة. كما تشكّل إحدى أهم أدوات المجتمع المدني في التعبير عن المصالح والاهتمامات المشتركة، والمساهمة في التنمية والمشاركة في الشأن العام.<sup>2</sup>

و الجمعية هي شخص معنوي من أشخاص القانون الخاص، يتأسس بمقتضى اتفاق مكتوب بين شخصين أو أكثر، بهدف القيام بنشاط مشروع ذي طابع اجتماعي أو ثقافي أو

<sup>1</sup> أعمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ربحانة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2000، ص 120.

<sup>2</sup> محمد الصغير بعلي، القانون الإداري: التنظيم الإداري، دار العلوم، الطبعة الأولى، الجزائر، 2004، ص 85.

مهني أو غيره، دون استهداف تحقيق الأرباح الموزعة على الأعضاء،<sup>1</sup> وتكتسب الجمعية شخصيتها المعنوية وذمتها المالية المستقلة من خلال استيفاء إجراءات التأسيس المنصوص عليها في القانون (الإيداع أو التصريح أو الاعتماد حسب النظام القانوني المعمول به). ويترتب على ذلك أن تصبح لها أهلية قانونية في إبرام التصرفات، والتقاضي، وتملك الأموال، وتحمل الالتزامات باسمها الخاص.<sup>2</sup>

كما أنها فضاء اجتماعي منظم يلتقي فيه أفراد تجمعهم روابط الانتماء أو الاهتمام أو الحاجة المشتركة، من أجل تنسيق جهودهم والتعبير الجماعي عن تطلعاتهم في ميادين متعددة كالخدمات الاجتماعية، والدين، والثقافة، والرياضة، والبيئة، وغيرها،<sup>3</sup> وهي وحدة تنظيمية لها بنية هيكلية واضحة، تشمل أجهزة تقريرية (الجمعية العامة) وأجهزة تنفيذية (المكتب أو الهيئة التنفيذية) وأحياناً أجهزة رقابية (لجنة مراقبة أو مجلس رقابة)، تعمل وفق نظام داخلي وأساسي محدد، ويُعرّف هذا النظام أهداف الجمعية، ووسائل عملها، وشروط العضوية، وحقوق وواجبات الأعضاء، وآليات انتخاب القيادات وتجديدها، وكيفية تسيير الأموال والموارد. ومن زاوية الإدارة، تُعد الجمعية منظمة غير ربحية تتطلب تخطيطاً، وتنظيماً، وتوجيهاً، ورقابة، تماماً كما في المؤسسات الربحية، غير أن غايتها الأساسية ليست تحقيق عائد مادي، بل تحقيق منفعة عامة أو خاصة غير تجارية.<sup>4</sup>

الجمعية تجسيد مؤسسي لحق من حقوق الإنسان الأساسية، وهو حق الأفراد في تكوين التنظيمات والانضمام إليها للدفاع عن مصالحهم والتعبير عن آرائهم والمشاركة في الشأن العام، فهي آلية حقوقية لممارسة حرية تكوين الجمعيات، باعتبارها أحد أعمدة النظام الديمقراطي والتعددية، ووسيلة لضمان التوازن بين سلطات الدولة وطاقت المجتمع.

<sup>1</sup> أعمار بوضياف، مرجع سابق، ص 122.

<sup>2</sup> سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دار الفكر العربي، الطبعة السابعة، مصر، 2010، ص 210.

<sup>3</sup> عبد الكريم غريب، سوسيولوجيا المجتمع المدني، منشورات عالم التربية، الطبعة الأولى، المغرب، 2012، ص 45.

<sup>4</sup> محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 88.

## 2- تصنيف الجمعيات

يمكن تصنيف الجمعيات وفق عدة معايير، من أهمها: طبيعة النشاط، نطاق التدخل، وضعها القانوني، وطبيعة جمهورها المستهدف، وسنركز هنا على الجمعيات الاجتماعية والدينية والرياضية، مع الإشارة إلى أن هذا التصنيف وظيفي، وقد تتقاطع الجمعية الواحدة مع أكثر من نوع في آن واحد.

## 1- الجمعيات الاجتماعية

الجمعيات الاجتماعية هي جمعيات تُعنى أساساً بقضايا الرفاه الاجتماعي وتحسين ظروف حياة الأفراد والأسر والفئات الهشة داخل المجتمع. وتشمل مجالات تدخلها مكافحة الفقر والهشاشة، رعاية الأيتام والمسنين وذوي الإعاقة، دعم الأسر المعوزة، تنظيم حملات التضامن، والإغاثة في حالات الكوارث والأزمات، إلى غير ذلك من الأنشطة ذات البعد الإنساني والتضامني. وتتميز هذه الجمعيات بالتركيز على تقديم الخدمات المباشرة أو الدعم المادي والمعنوي أو المواكبة النفسية والاجتماعية للفئات المستهدفة، مع تطوير برامج إدماج اجتماعي واقتصادي (مثل التكوين المهني، دعم المشاريع الصغيرة، محو الأمية). كما تلعب دوراً في رصد الظواهر الاجتماعية السلبية (التشرد، التسرب المدرسي، العنف الأسري...) ولفت انتباه السلطات والرأي العام إليها، واقتراح حلول عملية بالتعاون مع الفاعلين العموميين والخواص<sup>1</sup>.

وتستلزم إدارة الجمعيات الاجتماعية قدراً عالياً من التنظيم والشفافية في جمع التبرعات وتسييرها، بالنظر إلى ارتباطها المباشر بأموال المتبرعين وحقوق المستفيدين، كما تخضع في الغالب لإجراءات رقابية خاصة على مصادر تمويلها وطرق صرفها، لضمان عدم توجيهها لأغراض غير مشروعة أو استخدام العمل الخيري غطاءً لأنشطة مخالفة للقانون، وغالباً ما تعتمد هذه الجمعيات على شبكة واسعة من المتطوعين والمتطوعات، ما يمنحها قوة تعبئة

<sup>1</sup>نورة رواجي، دور الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية المحلية، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، العدد 2، الجزائر،

ميدانية كبيرة، لكنه يفرض في المقابل ضرورة تطوير آليات للتنسيق والتدريب والتحفيز للحفاظ على ديمومة العمل وجودته<sup>1</sup>.

## 2- الجمعيات الدينية

الجمعيات الدينية هي جمعيات تتخذ من الدين أو الشعائر أو القيم الدينية محوراً رئيسياً لنشاطها، وتعمل عادة في مجالات نشر التعليم الديني، رعاية دور العبادة، تنظيم الدروس والمحاضرات والأنشطة الدعوية أو التربوية، وتقديم المساعدات ذات البعد الديني (مثل الزكاة والصدقات والأوقاف)، وتندرج ضمن هذا الإطار جمعيات تحفيظ القرآن وتعليم العلوم الشرعية، والجمعيات التي تُعنى بتنظيم المواسم الدينية، وحلقات الذكر، والبرامج التربوية الموجهة للفئات العمرية المختلفة، لا سيما الأطفال والشباب. وتساهم هذه الجمعيات في ترسيخ القيم الأخلاقية والروحية في المجتمع، وتعزيز الهوية الدينية والثقافية، وتقوية الروابط الاجتماعية عبر مناسبات دينية جماعية<sup>2</sup>.

غير أن حساسية المجال الديني تجعل هذا النوع من الجمعيات يخضع في العادة لإطار قانوني وتنظيمي أكثر دقة وتشديداً، لضمان عدم استغلال الخطاب الديني للتحريض على العنف أو الكراهية أو المساس بالنظام العام. ولذلك، يُطلب من الجمعيات الدينية غالباً احترام ضوابط خاصة في مضمون أنشطتها، ومصادر تمويلها، وعلاقتها بالمرجعيات الرسمية للشأن الديني في الدولة (وزارات الشؤون الدينية أو الأوقاف، المجالس العلمية، دور الإفتاء...). كما يثير نشاط هذه الجمعيات أسئلة تتعلق بالفصل بين العمل الدعوي والعمل السياسي، وحدود تدخلها في النقاش العمومي والسياسي، وهو ما يستدعي من الباحث الوقوف على كيفية ضبط المشرع لهذه الحدود وعلى الآثار العملية لذلك في الواقع الجمعي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>نورة رواجي، مرجع سابق، ص 117.

<sup>2</sup>عبد الله ناصح علوان، التكافل الاجتماعي في الإسلام، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، مصر، 2002، ص 60.

<sup>3</sup>عبد الله ناصح علوان، مرجع سابق، ص 65.

## 3- الجمعيات الرياضية

الجمعيات الرياضية هي تنظيمات غير ربحية تهدف إلى تطوير النشاط البدني والرياضي في مختلف مستوياته، سواء على صعيد الممارسة القاعدية (الهواية والرياضة للجميع) أو المنافسة (الرياضة التنافسية والاحترافية). وتشمل هذه الجمعيات النوادي والجمعيات التي تُعنى برياضات محددة (كرة القدم، كرة اليد، ألعاب القوى، الفنون القتالية، الرياضات الجماعية والفردية...) أو برياضة فئات معينة (رياضة الأطفال، رياضة ذوي الإعاقة، الرياضة المدرسية والجامعية)، وتضطلع بدور أساسي في اكتشاف المواهب الرياضية، وصقل مهاراتها، وتأطيرها تقنياً وبدنياً، وتنظيم التدريب والمباريات والبطولات، والتنسيق مع الاتحادات والهيئات الرياضية الرسمية. كما تلعب دوراً تربوياً واجتماعياً، من خلال غرس قيم الانضباط، والروح الرياضية، والعمل الجماعي، وتحسين الصحة الجسدية والنفسية لأفراد المجتمع، خاصة فئة الشباب<sup>1</sup>.

وتخضع الجمعيات الرياضية غالباً لتنظيم خاص ضمن القوانين الرياضية أو ضمن أنظمة الاتحادات واللجان الأولمبية، بما يحدد شروط انتسابها لهذه الهيئات، واعتمادها، ومشاركتها في المنافسات الوطنية والدولية. كما أن لها نمط تمويل مميز، يجمع بين الاشتراكات، والدعم العمومي، والرعاية والإشهار، ومداخل المباريات أو العروض الرياضية، وهو ما يجعل إدارتها أقرب إلى إدارة مؤسسة ذات طابع شبه احترافي، خاصة في الرياضات ذات الانتشار الواسع والبعد التجاري الواضح. وتطرح هذه البنية تحديات تتعلق بالحوكمة والشفافية، والتوفيق بين طبيعتها كجمعية غير ربحية من ناحية، وضغط النتائج والمردودية الرياضية والمالية من ناحية أخرى<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بلال بوترة، دور الجمعيات الرياضية في وقاية الشباب من الآفات الاجتماعية، مجلة الإبداع الرياضي، المجلد 5، العدد

1، الجزائر، 2014، ص 42.

<sup>2</sup> بلال بوترة، مرجع سابق، ص 44.

المطلب الثاني: التشريعات المنظمة للجمعيات وأثرها على المسؤولية الاجتماعية

### 1- الإطار التشريعي المنظم للجمعيات في الجزائر

كرّس الدستور الجزائري حق إنشاء الجمعيات باعتباره من الحريات العامة، ونص في دستور 2016 ثم دستور 2020 على أن حق إنشاء الجمعيات مضمون، ويمارس بمجرد التصريح، مع إسناد تحديد شروط وكيفيات إنشائها إلى قانون عضوي، وتشجيع الدولة للجمعيات ذات المنفعة العامة وعدم حلّها إلا بقرار قضائي.<sup>1</sup> واستنادا إلى هذه القاعدة الدستورية، يشكل القانون رقم 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات الإطار التشريعي المركزي الذي يحدد شروط وكيفيات تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها، وقد جاء ليحل محل القانون رقم 90-31، مع ما صاحب ذلك من نقاش واسع حول مدى توسيعه أو تضيقه لحرية العمل الجمعي.<sup>2</sup>

عرّف القانون 06-12 الجمعية في مادته الثانية بأنها تجمع لأشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدية، لمدة محددة أو غير محددة، يضعون معارفهم ووسائلهم بصفة تطوعية ولغرض غير مريح، بهدف تحقيق غايات غير ربحية. ويحدّد هذا القانون مستويات الجمعيات (محلّية، ولائية، بين ولائية، وطنية) وشروط تأسيس كل مستوى من حيث عدد الأعضاء المؤسسين ونطاق النشاط، كما يبيّن إجراءات التصريح أو طلب التسجيل، والآجال الممنوحة للإدارة لتسليم وصل التسجيل (من 40 إلى 60 يوماً حسب المستوى).<sup>3</sup> كما ينص على وجوب احترام الجمعية للثوابت الوطنية والنظام العام والآداب العامة والقوانين والتنظيمات المعمول بها، ويضع ضوابط خاصة للجمعيات ذات الطابع الوطني أو تلك التي لها صلات بالخارج أو تستفيد من تمويل أجنبي.

<sup>1</sup>الأمانة العامة للحكومة، التعديل الدستوري لسنة 2020، المطبعة الرسمية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2020، ص 15.

<sup>2</sup>الأمانة العامة للحكومة، القانون العضوي رقم 06-12 المتعلق بالجمعيات، المطبعة الرسمية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012، ص 5.

<sup>3</sup>الأمانة العامة للحكومة، مرجع سابق، ص 6.

## 2- أهم أحكام قانون 06-12 ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية

يتضمن قانون 06-12 حزمة من الأحكام التي تؤطر مسؤولية الجمعيات في مواجهة المجتمع والدولة والمنتفعين من خدماتها.

## أهم هذه الأحكام:

موضوع وهدف القانون: تنص المادة الأولى على أن هدف القانون هو تحديد شروط وكيفيات تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها، ما يعني أن المشرع لا يكتفي بالاعتراف بحرية تكوين الجمعيات، بل يربطها منذ البداية بضوابط تنظيمية تروم ضمان شفافية النشاط وفعاليته ومسؤوليته.

**شروط التأسيس والأهلية:** تشترط المادة 4 أن يكون المؤسسون قادرين قانوناً على التأسيس والإدارة والتسيير، وأن لا تكون عليهم موانع قانونية محددة، وهو ما يعكس إرادة المشرع في ضمان حد أدنى من أهلية القائمين على تسيير الجمعيات حماية للغير<sup>1</sup>.

**التقيّد بالنظام الأساسي وبالقانون:** يلزم القانون الجمعيات بالتقيّد بأحكام قوانينها الأساسية الداخلية، وبكل التنظيمات القانونية المعمول بها، ويعتبر مخالفة هذه الأحكام سبباً لتوقيع عقوبات قد تصل إلى التعليق أو الحل بقرار قضائي، ما يرسخ مبدأ المسؤولية القانونية والتنظيمية تجاه الأعضاء وتجاه المجتمع.

**التمويل والشفافية:** يحدد القانون مصادر التمويل المسموح بها، كاشتراكات الأعضاء، والمساعدات العمومية، والهبات، وبعض المداخل الناتجة عن الأنشطة الملائمة لطبيعتها غير الربحية، ويخضع تلقي التمويل الأجنبي لشروط وإجراءات خاصة، وذلك من أجل ضمان شفافية الموارد ومنع توظيف الجمعية في أغراض غير مشروعة.

**الرقابة الإدارية والقضائية:** يمنح القانون للإدارة سلطة مراقبة مطابقة نشاط الجمعية لقوانينها الأساسية وللقانون، مع إمكانية توجيه إدارات أو طلب تسوية وضعية الجمعية، وفي حالة

<sup>1</sup> أعمار بوضيف، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر، دار ربحانة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013، ص 50.

الإخلال الجسيم يمكن اللجوء إلى القضاء لطلب تعليق النشاط أو الحل، بما يترجم مسؤولية الجمعية عن آثار نشاطها على النظام العام والمصلحة العامة<sup>1</sup>.

### 3- أثر التشريعات على تفعيل المسؤولية الاجتماعية للجمعيات

أنتج القانون 06-12 منظومة حقوق وواجبات تجعل من الجمعية فاعلاً قانونياً مسؤولاً، وليس مجرد إطار تطوعي حرّ بدون التزامات. فمن جهة، يضمن الإطار الدستوري والتشريعي مبدأ حرية إنشاء الجمعيات وممارسة نشاطها، وبالتالي يتيح لها هامشاً للعمل في مجالات التضامن، التنمية المحلية، حماية البيئة، الدفاع عن الفئات الهشة، وترسيخ ثقافة المواطنة، وهي كلها مجالات تمثل جوهر المسؤولية الاجتماعية للمجتمع المدني. ومن جهة أخرى، يفرض القانون على الجمعيات احترام قواعد الشفافية في التسيير المالي والإداري، والالتزام بأهدافها المعلنة عنها، والخضوع للرقابة والمساءلة، وهو ما يحدّ من الانحرافات المحتملة ويعزز ثقة المواطنين والسلطات في العمل الجمعي<sup>2</sup>.

غير أن الدراسات النقدية تشير إلى أن القانون 06-12، رغم اعترافه المبدئي بحرية تكوين الجمعيات، جاء أكثر صرامة من القانون السابق 90-31، سواء من حيث سلطات الإدارة في قبول أو رفض تسجيل الجمعيات بحجة تعارض الأهداف مع النظام العام والآداب والقوانين، أو من حيث الإجراءات المتعلقة بالتمويل الأجنبي والنشاط العابر للحدود. ويذهب بعض الباحثين والمنظمات الحقوقية إلى أن تشديد الرقابة الإدارية، وإخضاع عدد من الجوانب لترخيص مسبق لا لتصريح بسيط، قد يؤدي عملياً إلى تقليص هامش المبادرة والاستقلالية لدى الجمعيات، مما يحد من قدرتها على لعب أدوار نقدية أو رقابية في ميدان الحكامة ومساءلة السلطة، وهي أدوار تعد جزءاً أساسياً من مسؤوليتها الاجتماعية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أعمار بوضيف، مرجع سابق، ص 55.

<sup>2</sup> تناصر سعيداني، حرية تأسيس الجمعيات في ظل القانون 06-12، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 8، العدد 1، الجزائر، 2015، ص 112.

<sup>3</sup> تناصر سعيداني، مرجع سابق، ص 115.

مع ذلك، تُظهر بعض الدراسات الميدانية أن الجمعيات الجزائرية، رغم القيود القانونية والتنظيمية، لا تزال تمارس أدواراً معتبرة في ترقية مبادئ الحكامة، من خلال المشاركة في الفعل العمومي، وتقديم تقارير واقتراحات، ومحاربة الفساد، ونشر الوعي القانوني، والتبليغ عن التجاوزات، وهو ما يعكس وعياً متزايداً بمسئوليتها في الإسهام في بناء دولة القانون، حتى ضمن إطار تشريعي يُنظر إليه أحياناً بأنه مقيد نسبياً<sup>1</sup>.

#### 4- المسؤولية الاجتماعية بين النص القانوني والممارسة

تُكرّس المسؤولية الاجتماعية للجمعيات في النصوص القانونية الجزائرية عبر ثلاثة مستويات متداخلة: مستوى الالتزام باحترام الدستور والقوانين والثوابت الوطنية والنظام العام، مستوى الالتزام بالشفافية والحكم الرشيد في التسيير والتصرف في الموارد، ومستوى الانخراط الإيجابي في خدمة الصالح العام وحماية الحقوق والحريات. فالقانون 06-12 لا يحصر دور الجمعية في تقديم خدمات اجتماعية أو خيرية فحسب، بل يعترف لها بوضع شريك في التنمية وفي تفعيل الديمقراطية التشاركية، مع ما يترتب على ذلك من التزامات أخلاقية وقانونية تجاه المستفيدين والسلطات والرأي العام<sup>2</sup>.

لكن الفجوة بين النص والممارسة تظل رهينة بعدة عوامل؛ من بينها طريقة تأويل الإدارة للنصوص القانونية، ومدى استعدادها لاعتبار الجمعية شريكاً لا مجرد طرف خاضع، إضافة إلى قدرات الجمعيات نفسها على بناء هياكل قوية، واعتماد ممارسات داخلية ديمقراطية وشفافة، وتطوير مواردها البشرية والمالية. ومن هنا، فإن الأثر الحقيقي للتشريعات على المسؤولية الاجتماعية للجمعيات لا يُقاس فقط بما تتضمنه النصوص من مواد، بل أيضاً بطريقة تطبيقها، وما يرافقها من سياسات عمومية تشجع أو تقيد المبادرة الجموعية، وبمدى نضج الثقافة القانونية والمدنية لدى القائمين على الجمعيات وأعضائها.

<sup>1</sup>حنان بلقاسم، المجتمع المدني والحكامة المحلية في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 2، الجزائر، 2017، ص 80.

<sup>2</sup>حنان بلقاسم، مرجع سابق، ص 83.

### المطلب الثالث: آليات تسجيل الجمعيات ودعمها من الجهات الرسمية

تشكل آليات تسجيل الجمعيات ودعمها من الجهات الرسمية الحلقة الأولى في تنظيم علاقة الدولة بالمجتمع المدني، إذ من خلالها تنتقل المبادرات التطوعية من مجرد أفكار أو مجموعات غير منظمة إلى كيانات معترف بها قانونياً ومؤسّساتياً. هذه الآليات لا تقتصر على الجانب الشكلي المتعلق بإيداع ملف وتحصيل وصل، بل تعكس فلسفة الدولة في النظر إلى العمل الجماعي: هل هو شريك في التنمية أم مجرد فاعل ثانوي ينبغي ضبطه ومراقبته؟ ومن ثم فإن طريقة تصميم إجراءات التسجيل وطبيعة برامج الدعم وشروط الاستفادة منه، تؤثر مباشرة في حجم وفعالية النسيج الجماعي وفي قدرته على أداء وظائفه الاجتماعية والتنمية.

#### 1- المراحل الأساسية لتسجيل الجمعيات

##### 1.1 مرحلة المبادرة والتأسيس

تنتقل عملية التسجيل من مبادرة مجموعة من الأفراد تجمعهم رؤية أو مصلحة أو هدف مشترك، فيقررون الانتقال من العمل الفردي أو غير المنظم إلى إطار جماعي منظم. في هذه المرحلة، يتم<sup>1</sup>:

- صياغة فكرة الجمعية وتحديد رسالتها ورؤيتها وأهدافها الرئيسية ومجالات تدخلها (اجتماعية، دينية، رياضية، ثقافية)

- تحديد الفئة أو الفئات المستهدفة بدقة، لأن ذلك ينعكس لاحقاً على نوع الأنشطة، وطبيعة الشراكات، وأولوية الاستفادة من الدعم الرسمي.

- الاتصال الأولي بالجهات المعنية (البلدية، الولاية، أو القطاع الوصي) للحصول على المعلومات الإجرائية والوثائق النموذجية (استمارات، نماذج قوانين أساسية...).

هذه المرحلة ذات طابع تصوري وتخطيطي، لكنها حاسمة لأنها تؤسس لهوية الجمعية وتوجهها الاستراتيجي قبل دخولها في المسار الإداري الرسمي.

<sup>1</sup>عبد القادر خطاب، الإدارة المحلية والعمل الجماعي، دار هومة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2016، ص 90.

## 2.1 إعداد الوثائق التنظيمية والهيكلية

لا يقتصر التسجيل على تقديم أسماء مؤسسين، بل يستلزم إعداد منظومة وثائق تعكس جدية المشروع الجمعي وقدرته على الاستمرار، من أهمها<sup>1</sup>:

**القانون الأساسي:** وهو الوثيقة المرجعية التي تبين اسم الجمعية، مقرها، أهدافها، وسائل عملها، شروط العضوية، أجهزة التسيير (الجمعية العامة، المكتب، اللجان...) وكيفيات انتخابها، مدة العهدة، آليات اتخاذ القرار، وغيرها من الجوانب التنظيمية.

**النظام الداخلي (إن وُجد):** يترجم القانون الأساسي إلى قواعد عملية في التسيير اليومي، مثل قواعد الانضباط، تنظيم الاجتماعات، طرق توزيع المهام، قواعد استخدام الوسائل والممتلكات، آليات تسوية الخلافات الداخلية.

**الهيكل التنظيمي:** رسم واضح لوظائف ومسؤوليات كل جهاز أو لجنة، بما يساعد على إقناع الجهات الرسمية بأن الجمعية ليست مجرد تسمية على الورق، بل مشروع منظم قادر على إدارة أنشطته وموارده.

هذه الوثائق لا تُعدّ فقط لإرضاء الإدارة، بل هي أداة داخلية للحوكمة الرشيدة وحماية الجمعية من التسيير العشوائي أو الشخصي.

## 3.1 المسار الإداري للتسجيل

بعد استكمال الوثائق، تدخل الجمعية في المسار الإداري للحصول على الاعتراف الرسمي، وعادة يمر عبر<sup>2</sup>:

- عقد جمعية عامة تأسيسية يتم فيها عرض مشروع القانون الأساسي، مناقشته، المصادقة عليه، وانتخاب أعضاء الهيئة التنفيذية الأولى، مع تدوين كل ذلك في محضر مفصل.

<sup>1</sup> عبد القادر خطاب، مرجع سابق، ص 95.

<sup>2</sup> عبد القادر خطاب، مرجع سابق، ص 102.

- تجميع الملف الإداري المطلوب (استمارات، نسخ هويات، محضر التأسيس، القانون الأساسي...) وإيداعه لدى الجهة المختصة حسب مستوى نشاط الجمعية (محلي، جهوي، وطني...).

- انتظار دراسة الملف من طرف الإدارة والتحقق من استيفاء الشروط الشكلية والموضوعية (وضوح الأهداف، عدم التعارض مع النظام العام، أهلية المؤسسين...) ثم تسليم ما يثبت التسجيل (وصل، قرار، أو شهادة)

نجاح هذه المرحلة يفضي إلى اكتساب الجمعية لصفة قانونية تسمح لها بفتح حساب بنكي، توقيع اتفاقيات شراكة، طلب دعم، وممارسة أنشطتها بشكل علني ومنظم.

## 2- آليات دعم الجمعيات من الجهات الرسمية

### 1.2 أشكال الدعم الممكنة

لا يقتصر دعم الجهات الرسمية للجمعيات على الجانب المالي المباشر، بل يتخذ أشكالاً متعددة، من أبرزها<sup>1</sup>:

**الدعم المالي:** منح إعانات سنوية أو ظرفية لإنجاز برامج محددة (حملات تحسيسية، تظاهرات رياضية أو ثقافية، مشاريع إدماج اجتماعي).

**الدعم العيني:** تمكين الجمعيات من استخدام قاعات عمومية، تجهيزات، وسائل نقل، فضاءات عرض أو تدريب، أو تزويدها بمواد ولوازم لإنجاز أنشطتها.

**الدعم التقني واللوجستي:** تنظيم دورات تكوينية لفائدة مسيري الجمعيات، تقديم الاستشارة القانونية والمحاسبية، مرافقة الجمعيات في إعداد المشاريع وملفات طلب التمويل.

**الدعم الرمزي والمؤسساتي:** الاعتراف بالجمعية كشريك رسمي، دعوتها للمشاركة في اللجان الاستشارية والهيئات المختلطة، إشراكها في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية ذات الصلة بمجال نشاطها.

<sup>1</sup> سعيد مقدم، الوظيفة العامة بين التطور والتحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2008، ص

كل نوع من هذه الأنواع يسهم بطريقته في تعزيز قدرة الجمعية على أداء دورها الاجتماعي، وتوسيع قاعدة تأثيرها في محيطها.

## 2.2 معايير الاستفادة من الدعم

عادة لا يُمنح الدعم للجمعيات بشكل عشوائي، بل وفق معايير وضوابط تهدف إلى توجيه الموارد المحدودة نحو المشاريع الأكثر جدوى، من بينها غالباً<sup>1</sup>:

**احترام الوضعية القانونية:** أن تكون الجمعية مسجلة، وتحترم التزاماتها الإدارية (تقارير دورية، تجديد الهيئات في آجالها، احترام القانون الأساسي)

**نوعية المشروع المقترح:** وضوح الأهداف، واقعية الأنشطة، تحديد الفئة المستهدفة، قابلية التنفيذ، وضوح الميزانية، قابلية التقييم.

**الأثر الاجتماعي:** قدرة المشروع على إحداث تغيير ملموس في الواقع (تقليص ظاهرة اجتماعية سلبية، تحسين خدمات لفئة هشة، ترقية سلوك مدني)

**المصداقية والخبرة:** تجربة الجمعية السابقة، التزامها، سمعتها في المجتمع، قدرتها على تعبئة المتطوعين والشركاء.

<sup>1</sup>سعيد مقدم، مرجع سابق، ص 145.

## المبحث الثاني: دور الجمعيات في التنمية المجتمعية

تُعد الجمعيات بمختلف أنواعها (الاجتماعية، الدينية، الرياضية...) من أهم الفاعلين في التنمية المجتمعية الحديثة، لأنها تتحرك في المساحات القريبة من حياة الأفراد اليومية، وتستجيب لحاجاتهم المباشرة في مجالات الرعاية، التربية، الاندماج والصحة. فهي توفر خدمات اجتماعية، وتبني قيماً أخلاقية، وتخلق فضاءات تواصل ومشاركة، وتعمل كجسر بين الدولة والمواطن، ما يجعلها جزءاً لا يتجزأ من أي مشروع تنموي جاد يهدف إلى بناء مجتمع متماسك، متضامن ومسؤول. ويتكامل دور هذه الجمعيات عبر ثلاثة أبعاد رئيسية: دعم الفئات الضعيفة والقيم الأخلاقية، تعزيز الاندماج الاجتماعي والصحة العامة عبر الرياضة، ثم نسج شبكات تكامل بين مختلف الأنواع لتعزيز المسؤولية الاجتماعية في بعدها الشمولي.

### المطلب الأول: مساهمات الجمعيات الاجتماعية والدينية في دعم الفئات الضعيفة والقيم الأخلاقية

تلعب الجمعيات الاجتماعية دوراً أساسياً في مرافقة الفئات الضعيفة التي تعجز السياسات العمومية عن تغطية حاجاتها بالكامل، مثل الفقراء، الأيتام، الأراذل، المسنين، وذوي الإعاقة، فهي توفر لهم مساعدات غذائية وصحية وسكنية وتعليمية، وتطور برامج إدماج اقتصادي كالفروض الحسنة، التكوين المهني، ودعم المشاريع الصغيرة، بما يحول المستفيد من متلقٍ دائم للإعانة إلى فاعل قادر على الإنتاج والمساهمة، وتُظهر دراسات ميدانية أن هذا النمط من التدخلات يساهم في تقليص الفقر والهشاشة، وتعزيز قدرة الفئات المستهدفة على الصمود أمام الأزمات، وتحسين اندماجها في النسيج الاجتماعي<sup>1</sup>.

إلى جانب البعد المادي، تضطلع الجمعيات الاجتماعية بأدوار نفسية وتربوية مهمة، من خلال الإرشاد الأسري، الوساطة في النزاعات، حملات التوعية ضد التسرب المدرسي والعنف الأسري والإدمان، ما يساهم في حماية الفئات الهشة وقائياً. أما الجمعيات الدينية، فتمثل الإطار المؤسسي لتفعيل قيم التكافل في المجتمعات الإسلامية عبر تنظيم الزكاة

<sup>1</sup> محمد حلمي، المجتمع المدني ودوره في التنمية المستدامة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، مصر، 2011، ص 75.

والصدقات والكفارات والأوقاف، وتوجيهها نحو المحتاجين في صيغ منظمة وشفافة، كما تجمع بين الدعم المادي والخطاب القيمي، إذ تربط العمل الخيري بالمثل الدينية والأخلاقية مثل الرحمة، البر، الإحسان، والعدل، فتخلق حافزاً مستمراً للعطاء، وتُرسخ لدى الأفراد إحساساً بالمسؤولية تجاه الضعفاء<sup>1</sup>.

وتبرز مساهمة الجمعيات الاجتماعية والدينية أيضاً في مجال بناء القيم الأخلاقية والإنسانية عبر الأنشطة التربوية (دروس، مخيمات، نوادٍ شبابية، حلقات قرآن ومحاضرات) التي تغرس قيم الأمانة، الصدق، احترام الآخر، نبذ العنف والانحراف، والانتماء للمجتمع. وتؤكد بحوث حول دور الجمعيات في تنمية قيم المواطنة لدى الشباب أن الانخراط في هذه الأطر يزيد من الشعور بالانتماء والمسؤولية، ويرفع الاستعداد للمشاركة في الشأن العام واحترام القواعد والقوانين. وهكذا تمثل الجمعيات الاجتماعية والدينية حاضنة مزدوجة: حاضنة للرعاية المادية للفئات الضعيفة، وحاضنة للتنشئة على منظومة قيمية تجعل المجتمع أكثر تضامناً وتماسكاً.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: دور الجمعيات الرياضية في الاندماج الاجتماعي والصحة العامة

تسهم الجمعيات الرياضية في خلق فضاءات آمنة ومنظمة يمارس فيها الأفراد - خاصة الشباب - نشاطاً بدنياً منتظماً، ما يجعلها أداة فعالة لتحسين الصحة الجسدية والوقاية من الأمراض المرتبطة بقلة الحركة. وتشير دراسات حول الأنشطة الرياضية الجوارية إلى أن الممارسة المنتظمة للرياضة تسهم في رفع مستوى اللياقة، تخفيض مخاطر الأمراض المزمنة، وتحسين الصحة النفسية عبر تخفيف التوتر والقلق، وتعزيز الشعور بالرضا والإنجاز، كما تتيح الجمعيات الرياضية للشباب استثمار وقت فراغهم في أنشطة مفيدة، مما يقلل من احتمال انجرافهم نحو الآفات الاجتماعية كالمخدرات والعنف والجنوح.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة، مصر، 2001، ص 120.

<sup>2</sup> يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ص 125.

<sup>3</sup> كمال درويش، الإدارة الرياضية: الأسس والتطبيقات، دار المعارف، الطبعة الثانية، مصر، 2005، ص 60.

من الناحية الاجتماعية، تُعتبر الجمعيات الرياضية فضاء مهماً للاندماج والتماسك؛ فهي تجمع أفراداً من أعمار وخلفيات اجتماعية وثقافية مختلفة حول هدف مشترك هو الممارسة الرياضية والتنافس الشريف، وبيّنت بحوث ميدانية أن هذه الأطر تساعد المراهقين والشباب على اكتساب قيم الانضباط، احترام القواعد، العمل الجماعي، تقبل الآخر، والالتزام بروح اللعب النظيف، وهي قيم تسهل اندماجهم الإيجابي في المجتمع. كما تتحدث تقارير أممية عن دور الرياضة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خصوصاً ما يتعلق بالصحة الجيدة، التعليم الجيد، والمجتمعات السلمية، مؤكدة أن الاستثمار في الأطر الرياضية ينعكس على مستويات المشاركة المجتمعية والاندماج<sup>1</sup>.

وتلعب الجمعيات الرياضية كذلك دور «جسر» بين الشباب والفضاءات المؤسساتية؛ فهي تتيح فرصاً للتواصل مع الأسر، المدارس، الجماعات المحلية، والرعاة الاقتصاديين، ما يفتح أمام الشباب إمكانات جديدة للتعرف على موارد المجتمع وشبكاته. كما يمكن لهذه الجمعيات أن تتخبط في حملات تحسيسية مرتبطة بالصحة (مكافحة السمنة، الوقاية من الإدمان، التوعية بأهمية الغذاء المتوازن) مستفيدة من قربها من الفئات الشابة ومن جاذبية الخطاب الرياضي، وبذلك تصبح الجمعيات الرياضية فاعلاً مزدوجاً: فاعلاً صحياً يعزز أنماط الحياة السليمة، وفاعلاً اجتماعياً يسهم في إدماج الفئات الهشة والشباب في نسيج المجتمع<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: التكامل بين أنواع الجمعيات لتعزيز المسؤولية الاجتماعية

تبين التجربة أن كل نوع من الجمعيات يمتلك نقاط قوة خاصة به؛ فالجمعيات الاجتماعية قوية في ميدان الرعاية والخدمات المباشرة، الجمعيات الدينية قوية في تعبئة الموارد والشرعية القيمية، والجمعيات الرياضية قوية في الوصول إلى الشباب وبناء الاندماج عبر النشاط البدني. وعندما تعمل هذه الأنواع في جزر منفصلة، يبقى أثرها محدوداً ومجزأ؛ أما

<sup>1</sup> بلال بوترة، مرجع سابق، ص 50.

<sup>2</sup> كمال درويش، مرجع سابق، ص 63.

حين تتسق جهودها ضمن رؤية مشتركة، فإنها تستطيع بناء مشاريع أكثر شمولاً في مجال المسؤولية الاجتماعية<sup>1</sup>.

يمكن أن يتجسد هذا التكامل مثلاً في مشروع مشترك يستهدف حياً حضرياً هشاً: تتولى الجمعيات الاجتماعية تشخيص حاجات الأسر وتقديم الدعم المباشر، تنظم الجمعيات الدينية حملات توعية قيمية وتعبئة للمتبرعين والمتطوعين، بينما تدير الجمعيات الرياضية أنشطة لملء أوقات فراغ الأطفال والشباب، وتحصينهم من الانحراف، مع إدماج رسائل حول الصحة والقيم الأخلاقية، وتشير الأدبيات حول منظمات المجتمع المدني إلى أن نجاح مثل هذه المشاريع يتطلب وجود شبكات أو مجالس تنسيقية بين الجمعيات، تتيح تبادل الخبرات، تنسيق البرامج، وتجنب تكرار الجهود أو تنافسها غير المنتج<sup>2</sup>.

كما يتيح التكامل بين أنواع الجمعيات بناء «سلسلة مسؤولية اجتماعية» متكاملة: تبدأ بالتشخيص والرعاية (الجمعيات الاجتماعية)، مروراً بالتأطير القيمي والأخلاقي (الجمعيات الدينية)، وصولاً إلى الإدماج عبر النشاط والحضور في الفضاء العام (الجمعيات الرياضية والثقافية وغيرها)، هذا التكامل يعزز قدرة المجتمع المدني على مساندة الدولة في تحقيق التنمية المستدامة، الدفاع عن الفئات الضعيفة، نشر ثقافة المواطنة، وبناء مجتمع متماسك ومتضامن، ومن ثمّ يصبح تنشيط التعاون بين مختلف أنواع الجمعيات ليس خياراً ثانوياً، بل شرطاً أساسياً لترقية المسؤولية الاجتماعية من مبادرات متفرقة إلى منظومة مجتمعية راسخة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد حلمي، مرجع سابق، ص 80.

<sup>2</sup> عبد النور بن عنتر، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2009، ص 150.

<sup>3</sup> عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 155.

## المبحث الثالث: استراتيجيات الجمعيات وتحدياتها في تطبيق المسؤولية الاجتماعية

يتجه هذا المبحث إلى تحليل الكيفية التي تتحول بها الجمعيات من مجرد فاعل خيرى أو ميداني إلى منظمة تشتغل وفق استراتيجيات واعية في مجال المسؤولية الاجتماعية، في مقابل ما تواجهه من صعوبات عملية وقانونية وبنوية تعرقل هذا التحول. تقوم الفكرة المحورية على أن المسؤولية الاجتماعية للجمعيات لم تعد تقتصر على القيام بمبادرات ظرفية أو موسمية، بل أصبحت تُقاس بقدرتها على التخطيط طويل المدى، وتحديد أولويات التدخل، وبناء الشراكات، واعتماد آليات للحوكمة والشفافية والتقييم.

من هذا المنظور، يسلط المبحث الضوء على أهم الاستراتيجيات التي تعتمدها الجمعيات لترسيخ دورها المجتمعي (كاستراتيجية بناء الشراكات مع الدولة والقطاع الخاص، استثمار التطوع، تطوير الموارد المالية الذاتية، والتأثير في السياسات العمومية)، مقابل جملة من التحديات التي تعترضها، مثل محدودية الإمكانيات البشرية والمالية، التعقيدات الإدارية والقانونية، ضعف الثقافة التشاركية، وتفاوت مستويات الكفاءة في التسيير. ويهدف هذا التحليل إلى إبراز أن ترقية المسؤولية الاجتماعية للجمعيات لا ترتبط فقط بنصوص قانونية أو نوايا حسنة، بل تحتاج إلى رؤية استراتيجية، وبناء قدرات داخلية، وبيئة مؤسسية مساندة تجعل من الجمعيات شريكاً فعلياً في التنمية لا مجرد مكمل ظرفي لها.

## المطلب الأول: برامج ومبادرات الجمعيات في مجالات المسؤولية الاجتماعية

تتجه برامج الجمعيات في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى ترجمة قيم التضامن والمواطنة إلى أنشطة عملية تمس واقع الأفراد والجماعات، سواء عبر تقديم خدمات مباشرة أو عبر التأثير في الوعي والسلوك. وبقدر ما تكون هذه البرامج واضحة الهدف، منظمة في التنفيذ، وقابلة للتقييم، بقدر ما تعكس جدية الجمعية في تحمل مسؤوليتها تجاه محيطها الاجتماعي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> طاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد صبحي إدريس، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2011، ص 45.

ضمن هذا الإطار، تبرز أولاً برامج الرعاية والدعم المباشر للفئات الهشة، حيث تتكفل الجمعيات بمساعدة الفقراء، الأرمال، الأيتام، وذوي الإعاقة، من خلال توزيع المساعدات الغذائية والمادية، المساهمة في تغطية تكاليف العلاج أو الدراسة، وتنظيم قوافل خيرية وصحية نحو المناطق المحرومة. وتُظهر هذه المبادرات الوجه الإنساني للمسؤولية الاجتماعية، إذ تستجيب لحاجات عاجلة وتخفف من آثار الأزمات والاختلالات الاجتماعية على الفئات الأضعف.

في مستوى ثانٍ، تعمل الجمعيات على برامج التمكين الاقتصادي، إدراكاً أن الدعم الدائم لا يكفي وحده دون تقوية قدرات الأفراد على الاعتماد على أنفسهم. لذلك تتجه بعض الجمعيات إلى دعم المشاريع الصغيرة، تنظيم دورات تكوين مهني، ومرافقة المستفيدين في إنشاء أنشطة مدرة للدخل، بما يحوّل العلاقة من مساعدة ظرفية إلى مسار للخروج التدريجي من الفقر والتبعية. وتظهر هنا المسؤولية الاجتماعية في بُعدها التنموي، المرتبط ببناء الاستقلالية لا فقط تلبية الحاجات الآنية<sup>1</sup>.

كما تهتم الجمعيات ببرامج التعليم والتثقيف وبناء القدرات، من خلال محو الأمية، دروس الدعم، التوعية الصحية، وتنمية مهارات الشباب في مجالات مثل القيادة، العمل التطوعي، ريادة الأعمال، واستخدام التكنولوجيا. هذه المبادرات تجعل من الجمعية فضاءً مكملاً لمؤسسات التعليم الرسمية، وتسهم في رفع مستوى الوعي والمعرفة داخل المجتمع، بما يدعم فرص الاندماج والعمل ويحسن نوعية الحياة.

إلى جانب ذلك، تنخرط الجمعيات في برامج التوعية والمناصرة، عبر حملات حول قضايا اجتماعية حساسة كالعنف الأسري، التسرب المدرسي، الإدمان، أو انتهاك الحقوق. في هذا المستوى، لا تكتفي الجمعية بالخدمة المباشرة، بل تحاول التأثير في المواقف والسلوكيات، ولفت انتباه الرأي العام وصانعي القرار إلى مشكلات تتطلب حلولاً أعمق من المبادرات الفردية.

<sup>1</sup>صالح الدين الدوسري، مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، دار الإجابة، الطبعة الأولى، السعودية، 2015، ص 80.

وهنا تتجلى المسؤولية الاجتماعية في بعدها القيمي والحقوقى، الذي يربط بين واقع الأفراد والمنظومة القانونية والمؤسساتية.

و تسهم الجمعيات من خلال مبادرات المشاركة المجتمعية في بناء روح العمل الجماعي والانتماء؛ فهي تنظم حملات تطوعية للنظافة، التشجير، صيانة المرافق العمومية، وتنشيط الفضاءات الثقافية والرياضية. مثل هذه الأنشطة تعزز شعور الأفراد بأنهم شركاء في تحسين بيئتهم، وتزيد من رصيد الثقة والتعاون بين السكان، الجمعيات، والسلطات المحلية. وبذلك تصبح برامج ومبادرات الجمعيات في المسؤولية الاجتماعية سلسلة مترابطة، تبدأ بالرعاية المباشرة، وتمر بالتمكين والتثقيف، وتنتهي ببناء مجتمع أكثر تضامناً ومشاركة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: آليات الشراكات بين الجمعيات والجهات الحكومية والخاصة

تقوم الشراكات على فكرة أن الجمعية لا تستطيع بمفردها مواجهة كل التحديات الاجتماعية، وأن توحيد الجهود مع الدولة والقطاع الخاص يضاعف الأثر ويوسع نطاق الاستفادة. في هذا السياق، تعتمد الجمعيات على آليات عديدة لبناء شراكات مع الجهات الحكومية، من أبرزها توقيع اتفاقيات تعاون أو «عقود برامج» تحدد مجالات العمل المشترك، الأهداف، الالتزامات المتبادلة، وآليات المتابعة والتقييم. كما تشارك في اللجان والهيئات الاستشارية المحلية والقطاعية، فتساهم في تشخيص الحاجات، واقتراح المشاريع، ومتابعة تنفيذ بعض البرامج العمومية ذات البعد الاجتماعي. هذا النمط من الشراكة يمنح الجمعيات شرعية مؤسساتية، ويمكنها من الاستفادة من الدعم اللوجستي والمالي، وفي المقابل يتيح للجهات الرسمية الوصول إلى الميدان عبر وسيط قريب من المواطنين.<sup>2</sup>

أما مع القطاع الخاص، فتقوم الشراكات على ربط برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات باحتياجات المجتمع المحلي كما تراها الجمعيات. في هذا الإطار، تتقدم الجمعيات بمشاريع

<sup>1</sup>مصطفى محمود أبو بكر، التنظيم والإدارة في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2008، ص 210.

<sup>2</sup>مصطفى محمود أبو بكر، مرجع سابق، ص 215.

جاهزة أو تصورات لبرامج مشتركة في مجالات مثل التعليم، الصحة، البيئة، أو التدريب، وتعرضها على المؤسسات الاقتصادية الساعية إلى تفعيل دورها المجتمعي. وتُترجم هذه الشراكات في شكل تمويل لمشاريع محددة، رعاية لأنشطة أو تظاهرات، توفير خبرات وموارد بشرية، أو إتاحة فضاءات وتجهيزات. كلما كانت الجمعية واضحة الأهداف، شفافة في تسييرها، وقادرة على قياس أثر مشاريعها، زادت قدرتها على استقطاب شركاء من القطاعين العام والخاص وبناء علاقات مستدامة وليست ظرفية فقط.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: العقبات أمام فعالية الجمعيات وسبل التغلب عليها

رغم تعدد البرامج والشراكات، تواجه الجمعيات جملة من العقبات التي تحدّ من فعاليتها في تجسيد المسؤولية الاجتماعية. من بين هذه العقبات ضعف الموارد المالية والاستقرار المالي، حيث تعتمد كثير من الجمعيات على تبرعات غير منتظمة أو إعانات متقطعة، ما ينعكس على استمرارية برامجها وقدرتها على التخطيط بعيد المدى. كما تعاني بعض الجمعيات من نقص في الكفاءات الإدارية والتقنية، سواء في مجالات التسيير المالي، إعداد المشاريع، التقييم، أو التواصل، فيتحول العمل إلى مجهود فردي أو عفوي يصعب تطويره أو تعميمه. وتضاف إلى ذلك أحياناً تعقيدات إدارية أو قانونية، وضعف ثقافة العمل التشاركي، ما يؤدي إلى تشتت الجهود وغياب التنسيق بين الفاعلين.<sup>2</sup>

التغلب على هذه العقبات يمرّ عبر مسارات متوازية. داخلياً، تحتاج الجمعيات إلى الاستثمار في بناء قدراتها التنظيمية، من خلال تكوين أعضاءها في مجالات الإدارة، المحاسبة، إعداد المشاريع، والتواصل، واعتماد قواعد واضحة للحوكمة والشفافية تعزز ثقة الشركاء والمتبرعين. كما يفيد تنويع مصادر التمويل، بالجمع بين التبرعات، الإعانات، والمشاريع المدوّرة لمدخيل متوافقة مع طبيعتها غير الربحية، في تقليل هشاشة الوضع المالي. وخارجياً، يبقى تطوير بيئة مساندة من خلال تبسيط الإجراءات، تشجيع ثقافة الشراكة بين الجمعيات والجهات الرسمية والخاصة، وإيجاد أطر تنسيق وشبكات جموعية، من أهم السبل لجعل الجمعيات أكثر قدرة على أداء أدوارها في المسؤولية الاجتماعية والتنمية المجتمعية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> علي فلاح الزعبي، مرجع سابق، ص 95.

<sup>2</sup> طاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد صبحي إدريس، مرجع سابق، ص 50.

<sup>3</sup> أنتوني غيننز، علم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، لبنان، 2005، ص 310.

## خلاصة الفصل

يبين هذا الفصل أن الجمعيات، في إطار قانوني وتنظيمي محدد، تحولت إلى أحد أهم الفاعلين في النسيج المجتمعي من حيث تقديم الخدمات، وبناء القيم، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية. فقد أظهر المبحث الأول أن الأساس القانوني والتنظيمي لا يقتصر على ضبط إجراءات التأسيس والتسجيل والرقابة، بل يرسم أيضاً حدود الحرية الجموعية، ويحدد شروط ممارسة الدور الاجتماعي للجمعيات ومجالات تدخلها، بما يعني أن جودة الإطار القانوني تنعكس مباشرة على قوة المجتمع المدني وحيويته. كما تبين أن التشريعات التي تنظم الجمعيات يمكن أن تكون في الوقت نفسه أداة تمكين، حين توفر وضوحاً وضمانات ووسائل دعم، وأداة تقييد حين تطغى فيها المقاربة الأمنية أو الإجراءات المعقدة.

أما المبحث الثاني فقد أبرز أن دور الجمعيات في التنمية المجتمعية يتجاوز الصورة التقليدية للعمل الخيري إلى أدوار أكثر تركيماً في الرعاية، التمكين، التربية، ترسيخ القيم، الاندماج الاجتماعي، وحماية الفئات الهشة. فقد أظهرت الجمعيات الاجتماعية والدينية قدرتها على سدّ ثغرات الرعاية والحماية، وبناء شبكات تضامن، في حين وقّرت الجمعيات الرياضية فضاءات متميزة لاحتواء الشباب وتعزيز صحتهم واندماجهم. ويتضح من خلال ذلك أن التكامل بين الأنواع المختلفة من الجمعيات يجعل المسؤولية الاجتماعية منظومة شاملة، يتوزع فيها الأثر بين البعد المادي والقيمي والوقائي.

وجاء المبحث الثالث ليؤكد أن جودة أدوار الجمعيات لا تتوقف فقط على نوايا القائمين عليها، بل ترتبط أيضاً بالاستراتيجيات المعتمدة والتحديات المحيطة بها. فالبرامج والمبادرات في مجالات المسؤولية الاجتماعية تحتاج إلى تخطيط، وشراكات مع الدولة والقطاع الخاص، وقدرة على التعبئة والتواصل والتقييم، في مقابل عقبات ذاتية وموضوعية تتعلق بالتمويل، الكفاءات، البيئة الإدارية والثقافة المجتمعية. ومن ثمّ ينتهي الفصل إلى أن ترقية دور الجمعيات في المسؤولية الاجتماعية والتنمية المجتمعية تقتضي العمل على ثلاثة مستويات متكاملة: تطوير الإطار القانوني والمؤسسي، دعم النسيج الجموعي بالموارد وبناء القدرات، وترسيخ ثقافة الشراكة والتكامل بين مختلف الفاعلين، بما يحول الجمعيات إلى شريك حقيقي في بناء مجتمع متضامن، عادل ومسؤول.

# الفصل الثالث:

الاطار النظري للمسؤولية  
الاجتماعية

## تمهيد

يتجه هذا الفصل إلى تأصيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية من زاويته النظرية، بعيداً عن التطبيقات القانونية والتنظيمية التي تناولها الفصل السابق، وذلك من خلال استعراض جذوره الفلسفية والفكرية، وتطور تناوله في العلوم الاجتماعية والإدارية، ثم إبراز الأبعاد والقيم التي يقوم عليها. يهدف التمهيد إلى وضع القارئ أمام حقيقة أساسية مفادها أن المسؤولية الاجتماعية ليست مجرد شعار أخلاقي أو نشاط تطوعي عابر، بل هي إطار فكري ومعياري يحدد علاقة الفاعلين، أفراداً ومؤسسات، بمجتمعهم وبيئتهم، ويضبط ما يُنتظر منهم من التزامات تتجاوز تحقيق مصالحهم الخاصة إلى الإسهام في الصالح العام.

في هذا السياق، يسعى الفصل إلى تتبع نشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتطوره، من جذوره الأخلاقية والدينية التي ربطت سلوك الإنسان بواجباته تجاه غيره، إلى صيغته الحديثة في الفكر الإداري التي جعلت من المسؤولية الاجتماعية أحد معايير تقييم أداء المؤسسات وشرعيتها الاجتماعية. كما يتناول الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية من خلال توضيح عناصره الأساسية، مثل: من هو المسؤول؟ ولصالح من؟ وفي أي مجالات؟ وبأي أدوات وآليات؟ وبأي معايير للحكم على النجاح أو الإخفاق؟ وبذلك يشكل هذا الفصل قاعدة نظرية لفهم كيف تُترجم هذه المسؤولية، لاحقاً، إلى أدوار وبرامج عملية لدى الجمعيات وغيرها من الفاعلين في المجتمع.

## المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية

تُعد المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم المحورية في الفكر الاجتماعي والإداري المعاصر، لأنها تتعلق بكيفية توازن الفاعلين - أفراداً ومؤسسات - بين مصالحهم الخاصة وواجباتهم تجاه المجتمع الذي ينتمون إليه. وقد انتقل هذا المفهوم من كونه فكرة أخلاقية عامة تحث على الإحسان والتكافل، إلى إطار نظري ومنهجي يُستخدم في تقييم الأدوار المجتمعية للمؤسسات الاقتصادية، والهيئات العمومية، والجمعيات، بل وحتى الأفراد. ومن ثم فإن فهم ماهية المسؤولية الاجتماعية يتطلب الوقوف أولاً عند تعريفها وتطورها التاريخي، قبل الانتقال إلى تحليل أبعادها ومجالات تجسيدها العملية في الواقع.

## المطلب الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية وتطورها التاريخي

## 1- تعريف المسؤولية الاجتماعية

تُعرّف المسؤولية الاجتماعية، في أحد أشهر تعريفاتها في أدبيات الإدارة، بأنها التزام المؤسسة بأن تأخذ في الحسبان آثار قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، إلى جانب هدفها الاقتصادي التقليدي المتمثل في تحقيق الربح أو الكفاءة، وأن تعمل على تحقيق توازن معقول بين مصالح المالكين ومصالح العاملين والعملاء والمجتمع ككل، في هذا المنظور، لا تُفهم المؤسسة كفاعل اقتصادي محض، بل كعضو في مجتمع، يتم تقييم أدائها أيضاً بما تقدمه من منفعة عامة أو بما تتجنبه من أضرار اجتماعية وبيئية<sup>1</sup>.

وتُقدّم المسؤولية الاجتماعية في بعض الكتابات السوسيولوجية باعتبارها التزاماً أخلاقياً وقانونياً يقع على عاتق الأفراد والجماعات، يجعلهم يتحملون نتائج أفعالهم تجاه الآخرين وتجاه النظام الاجتماعي برمّته. فالفرد أو المنظمة مسؤولان اجتماعياً عندما يراعيان في سلوكهما حقوق الغير، ويحترمان القواعد والقيم المتفق عليها، ويعملان على تصحيح الآثار السلبية

<sup>1</sup>فريد كورتيل، المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال المعاصرة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، 2010، ص 120.

لأدائها متى ظهرت. هذا التعريف يبرز البعد المعياري للمسؤولية الاجتماعية، بوصفها ترجمة عملية لمبادئ العدالة، والتضامن، واحترام الكرامة الإنسانية<sup>1</sup>.

وفي حقل العلوم الاجتماعية التطبيقية، تُعرّف المسؤولية الاجتماعية كذلك بأنها مجموعة من الالتزامات الطوعية وشبه الطوعية التي يتبناها الفاعلون بإرادتهم، استجابة لتوقعات المجتمع منهم، سواء عبّر عنها في القوانين، أو في الأعراف والقيم، أو في الضغوط الأخلاقية والإعلامية. ووفق هذا التصور، لا تُختزل المسؤولية الاجتماعية في ما يُفرض من خارج، بل تشمل ما تتبناه المؤسسة أو الجمعية من معايير ذاتية أعلى من الحد الأدنى القانوني، مثل الشفافية، والإنصاف، وعدم التمييز، وحماية الفئات الهشة<sup>2</sup>.

وتذهب بعض التعريفات ذات الخلفية الحقوقية إلى اعتبار المسؤولية الاجتماعية امتداداً لفكرة «العقد الاجتماعي»، أي أن المجتمع يمنح المؤسسات حق العمل والاستفادة من موارده، مقابل أن تلتزم هذه المؤسسات برّد جزء من هذه المنافع في صورة خدمات، فرص عمل عادلة، حماية للبيئة، واحترام لحقوق الإنسان، في هذا السياق تُفهم المسؤولية الاجتماعية كشرط لشرعية المؤسسة أو التنظيم، وليس كاختيار تجميلي لتحسين الصورة فقط<sup>3</sup>.

انطلاقاً من هذه الصياغات المتعددة، يمكن صياغة تعريف شامل للمسؤولية الاجتماعية على النحو الآتي: هي التزام أخلاقي وقانوني وتنظيمي تتحمّله الأفراد والمؤسسات، يقتضي منهم مراعاة الآثار المترتبة على قراراتهم وأفعالهم في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والعمل على تحقيق توازن بين مصالحهم الخاصة ومصالح المجتمع، من خلال تبني سياسات وممارسات طوعية تتجاوز الحد الأدنى الذي تفرضه القوانين، وتستهدف الإسهام في حماية الإنسان والبيئة وتعزيز العدالة والتضامن. هذا التعريف الجامع يبرز ثلاثة عناصر أساسية:

<sup>1</sup>فريد كورتييل، مرجع سابق، ص 122.

<sup>2</sup>عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص 145.

<sup>3</sup>طارق طه، إدارة الأعمال: استراتيجية، تنظيم، تسويق، دار التفكير الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص 88.

من هو المسؤول (الفرد، المؤسسة، الجمعية)، تجاه من (المجتمع، الفئات الهشة، البيئة)، وفي ماذا (طريقة التسيير، توزيع الموارد، آثار النشاط)<sup>1</sup>.

## 2- التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

يعود الأصل البعيد لفكرة المسؤولية الاجتماعية إلى التراث الأخلاقي والديني والفلسفي، حيث ربطت معظم الديانات، بما فيها الإسلام، بين سلوك الإنسان وواجبه تجاه الغير، من خلال مفاهيم كالزكاة، الصدقة، التكافل، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحمل الإنسان أمانة الاستخلاف في الأرض. كما تناول الفلاسفة الكلاسيكيون فكرة مسؤولية الإنسان تجاه المدينة أو المجتمع، كما عند أفلاطون وأرسطو، الذين ربطوا الفضيلة الفردية بالصالح العام، ثم عند فلاسفة العقد الاجتماعي مثل هوبز ولوك وروسو الذين أكدوا أن العيش المشترك يقوم على التزامات متبادلة بين الفرد والمجتمع والدولة<sup>2</sup>.

في العصر الحديث، ومع صعود الرأسمالية الصناعية في القرنين التاسع عشر وبداية العشرين، كان الاهتمام الأكبر موجَّهاً نحو حرية السوق وتعظيم الربح، وكان يُنظر إلى المؤسسة الاقتصادية أساساً كأداة لتحقيق مصالح المساهمين. في هذه المرحلة المبكرة، كانت المسؤولية تجاه المجتمع تُفهم غالباً في إطار العمل الخيري الفردي لأصحاب الثروات، أكثر من كونها جزءاً بنيوياً من وظيفة المؤسسة. غير أن الآثار الاجتماعية السلبية للتصنيع من فقر واستغلال وظروف عمل قاسية، دفعت إلى ظهور حركات إصلاحية ونقابية وتشريعات عمل، شكلت بداية ربط الأداء الاقتصادي بمسؤوليات اجتماعية وقانونية محددة<sup>3</sup>.

في منتصف القرن العشرين، بدأ مصطلح «المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة» يتبلور كمفهوم علمي في أدبيات الإدارة والأعمال، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. يُشار

<sup>1</sup> طارق طه، مرجع سابق، ص 90.

<sup>2</sup> محمود جاسم الصميدعي، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 65.

<sup>3</sup> محمود جاسم الصميدعي، مرجع سابق، ص 68.

غالباً إلى الخمسينيات والستينيات كمرحلة تأسيسية، مع أعمال باحثين مثل هوارد بوين (Howard Bowen) الذي عُرف بلقب «أب المسؤولية الاجتماعية للشركات»، حيث دعا في كتابه عن مسؤوليات رجال الأعمال إلى ضرورة مراعاة تأثير قراراتهم في رفاه المجتمع. في المقابل، برزت أصوات نقدية مثل الاقتصادي ميلتون فريدمان الذي رأى في بداية السبعينيات أن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة للشركة هي تعظيم أرباح المساهمين ضمن إطار القانون، معتبراً أن تحميلها أعباء اجتماعية إضافية قد يسيء لكفاءتها. هذا الجدل أسهم في توضيح حدود المفهوم وفتح نقاش حول طبيعة التزامات المؤسسة تجاه المجتمع<sup>1</sup>.

ابتداءً من الثمانينيات والتسعينيات، توسّع مفهوم المسؤولية الاجتماعية مع تصاعد الاهتمام بقضايا البيئة، حقوق الإنسان، وحوكمة الشركات، وظهور فضاءح مالية وبيئية كبرى كشفت مخاطر تجاهل البعد المجتمعي في التسيير. في هذه الفترة، ظهرت مصطلحات ومقاربات جديدة، مثل «التنمية المستدامة»، «الحوكمة الرشيدة»، و«أصحاب المصلحة» (Stakeholders)، حيث لم يعد تقييم المؤسسة يتم بناءً على أرباحها فقط، بل أيضاً على مدى احترامها لحقوق العمال، مساهمتها في حماية البيئة، وشفافيتها تجاه المجتمع. كما طُوّرت معايير وأدلة إرشادية دولية (مثل بعض المواصفات في مجال المسؤولية الاجتماعية) لتوجيه المؤسسات نحو ممارسات أكثر التزاماً بالصالح العام<sup>2</sup>.

مع بداية الألفية الثالثة، اكتسبت المسؤولية الاجتماعية بعداً عالمياً أوضح، بتأثير العولمة الاقتصادية، الضغوط الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني، وظهور مفهوم «المواطنة المؤسسية» الذي ينظر إلى المؤسسة كـ«مواطن» له حقوق وعليه واجبات في المجتمع. وامتد المفهوم من الشركات إلى منظمات غير ربحية، وجمعيات، وجامعات، وإدارات عمومية، فأصبح الحديث يدور عن المسؤولية الاجتماعية للجامعة، للبلدية، للمؤسسة العمومية،

<sup>1</sup> عبد الكريم بوفرة، تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 12، العدد 2، الجزائر، 2016، ص 55.

<sup>2</sup> عبد الكريم بوفرة، مرجع سابق، ص 58.

ولمنظمات المجتمع المدني ذاتها. كما برز ارتباط وثيق بين المسؤولية الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة، حيث صار يُنظر إلى انخراط الفاعلين المختلفين في تحقيق هذه الأهداف كأحد تجليات مسؤوليتهم تجاه الأجيال الحالية والقادمة<sup>1</sup>.

في السياق العربي، بدأ استعمال مفهوم المسؤولية الاجتماعية في أدبيات الاقتصاد والإدارة والتنمية مع تسعينيات القرن الماضي، ثم تعزّز مع مطلع الألفية، خاصة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، قبل أن يمتدّ تدريجياً إلى تحليل أدوار الجمعيات والمؤسسات العمومية. وقد تداخل هذا المفهوم مع مصطلحات قريبة مثل التضامن، التكافل، العمل الخيري، والعمل التطوعي، لكنه يتجه أكثر فأكثر نحو معنى أوسع يقوم على تخطيط وإع لأدوار الاجتماعية، وتحديد لمعايير المحاسبة والتقييم. وهكذا يمكن القول إن تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية يعكس انتقال الفكر الاجتماعي والإداري من رؤية ضيقة للفاعلين تركز على مصالحهم الخاصة، إلى رؤية أكثر شمولاً تضعهم في قلب شبكة من الالتزامات المتبادلة مع المجتمع والبيئة، وهو ما يشكل الخلفية النظرية لفهم مسؤولية الجمعيات اليوم في المجال الاجتماعي<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: أهمية وأهداف المسؤولية الاجتماعية

تُعد المسؤولية الاجتماعية إحدى الركائز الأساسية لبناء مجتمع متوازن، لأنها تربط بين مصلحة الفرد أو المؤسسة وبين مصلحة الجماعة، وتحوّل القيم الأخلاقية العامة إلى التزامات وسلوكيات عملية في الواقع.

<sup>1</sup> طاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد صبحي إدريس، مرجع سابق، ص 110.

<sup>2</sup> مدحت أبو النصر، إدارة المنظمات غير الحكومية والعمل التطوعي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر،

2007، ص 130.

## أولاً: أهمية المسؤولية الاجتماعية

- تتمثل أهمية المسؤولية الاجتماعية في كونها إطاراً يوجّه سلوك الأفراد والمؤسسات نحو مراعاة آثار قراراتهم على الإنسان والمجتمع والبيئة، فلا يبقى النشاط الاقتصادي أو التنظيمي منغلقاً على هدف الربح أو تحقيق المصلحة الخاصة فقط.
- تظهر أهميتها في تعزيز الثقة والشرعية، إذ ينظر المجتمع بعين التقدير إلى الفاعل الذي يحترم القيم، ويتحمل تبعات سلوكه، ويقدم إسهاماً إيجابياً في معالجة المشكلات الاجتماعية.
- تبرز أهميتها كذلك في حماية الفئات الضعيفة، لأنها تدفع أصحاب القرار إلى أخذ مصالح هذه الفئات في الاعتبار وعدم تحميلها وحدها كلفة التحولات الاقتصادية أو السياسات العامة.
- وتتجلى أهميتها أيضاً في دورها في ترسيخ قيم التضامن والمواطنة، من خلال تشجيع التطوع والمبادرات الجماعية، وتقوية الإحساس بالانتماء والمسؤولية تجاه الشأن العام.
- تتضح أهمية المسؤولية الاجتماعية في ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة، حيث تشكل مدخلاً لإدماج قضايا التعليم، الصحة، العدالة البيئية، وتمكين الشباب والمرأة ضمن اهتمام الفاعلين المختلفين<sup>1</sup>.

## ثانياً: أهداف المسؤولية الاجتماعية

- تهدف المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للنشاط الإنساني، بحيث لا يتحقق الربح أو الكفاءة على حساب حقوق الإنسان أو استنزاف الموارد الطبيعية.
- تهدف إلى صون الكرامة الإنسانية عبر الحد من الاستغلال، ومحاربة كل أشكال الظلم والتمييز، وتوفير شروط عيش وعمل لائقة للفئات المختلفة داخل المجتمع.
- تهدف كذلك إلى نشر ثقافة الالتزام والمواطنة، بتحفيز الأفراد والمؤسسات على المشاركة في حل المشكلات العامة، وعدم الاكتفاء بموقع المتفرج على ما يجري في محيطهم.

<sup>1</sup>مدحت أبو النصر، مرجع سابق، ص 135.

- تسعى أيضاً إلى تعزيز الشفافية والمحاسبة، من خلال تشجيع الفاعلين على الإعلان عن سياساتهم وآثارها، وقبول التقييم والنقد، بما يقوي جسور الثقة مع المجتمع.
- تستهدف المسؤولية الاجتماعية الإسهام في بناء مجتمع عادل و متماسك، تتقاسم فيه الأطراف المختلفة عبء التنمية وحماية الأجيال الحالية والقادمة من مخاطر الإهمال أو الأنانية الفردية والمؤسسية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: خصائص المسؤولية الاجتماعية

تُعد المسؤولية الاجتماعية مفهوماً مركباً تميّزه مجموعة من الخصائص التي تجعله مختلفاً عن العمل الخيري العفوي أو الالتزام القانوني البحت، وتحوّله إلى إطار منظم لتفاعل الأفراد والمؤسسات مع مجتمعهم. وفيما يأتي أبرز خصائصها بصياغة مباشرة<sup>2</sup>:

أولاً: الطابع الطوعي المنظم

تتسم المسؤولية الاجتماعية بطابعها الطوعي، أي أنها تتجاوز ما يفرض بالقانون إلى ما تختاره المؤسسة أو الفرد عن قناعة. غير أن هذا الطابع الطوعي لا يعني الارتجال، بل يُمارس في إطار منظم من السياسات والبرامج والخطط الواضحة، بحيث تصبح المسؤولية الاجتماعية جزءاً مدمجاً في عمل المؤسسة، لا مجرد مبادرات عشوائية أو ردود فعل ظرفية.

### ثانياً: الشمول والتكامل

تتصف المسؤولية الاجتماعية بالشمول، لأنها لا تقتصر على بُعد واحد، بل تمتد لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقيمية. كما أنها متكاملة، إذ تربط بين الداخل والخارج: بين ما تقوم به المؤسسة داخل تنظيمها من احترام للحقوق والشفافية، وبين ما تقدمه للمجتمع من خدمات ومبادرات. هذه الخاصية تجعل المسؤولية الاجتماعية رؤية شاملة وليست نشاطاً جانبياً.

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، الإدارة الحديثة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 2004، ص 220.

<sup>2</sup> بشير مصطفى، أبعاد ومؤشرات المسؤولية الاجتماعية، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 5، العدد 3، الجزائر، 2018،

## ثالثاً: الاستباقية لا الاكتفاء بردّ الفعل

من خصائص المسؤولية الاجتماعية أنها استباقية، أي تسعى إلى توقع الآثار الاجتماعية والبيئية للقرارات قبل اتخاذها، والعمل على تجنب الأضرار أو الحد منها، لا أن تكتفي بالتعامل مع النتائج بعد وقوعها. فالمؤسسة أو الجمعية المسؤولة اجتماعياً تدرج البعد المجتمعي ضمن مرحلة التخطيط واتخاذ القرار، لا في مرحلة التبرير والمعالجة فقط، ما يعكس درجة عالية من الوعي والالتزام<sup>1</sup>.

## رابعاً: الارتباط بالقيم والمعايير

ترتبط المسؤولية الاجتماعية بمنظومة قيم واضحة، مثل العدالة، الإنصاف، احترام الكرامة الإنسانية، عدم التمييز، التضامن، وحماية البيئة. وهي لا تكتفي بالالتزام بالنصوص القانونية كحد أدنى، بل تسعى إلى تبني معايير أخلاقية أعلى من الحد القانوني، أي ما يسمى أحياناً «المعيار الأخلاقي الذاتي» الذي تضعه المؤسسة لنفسها وتلتزم به أمام مجتمعها.

## خامساً: التركيز على أصحاب المصلحة

تميّز المسؤولية الاجتماعية بكونها تتعامل مع المؤسسة أو الجمعية باعتبارها في شبكة من «أصحاب المصلحة»، وليس فقط في علاقة أحادية مع المالك أو المستفيد المباشر. فهي تأخذ في الحسبان مصالح العاملين، المستفيدين، المجتمع المحلي، الدولة، والبيئة. هذه الخاصية تدفع الفاعل إلى البحث عن حلول متوازنة، وإلى الحوار مع الأطراف المختلفة، بما يعزز التفاهم والثقة<sup>2</sup>.

## سادساً: القابلية للقياس والتقييم

من خصائص المسؤولية الاجتماعية أنها ليست مجرد نوايا أو شعارات، بل يمكن قياسها وتقييمها من خلال مؤشرات وأدوات محددة، مثل عدد المستفيدين، نوعية البرامج، أثرها على الفئات المستهدفة، ومستوى رضا المجتمع. هذه القابلية للقياس تجعل المسؤولية

<sup>1</sup> بشير مصطفى، مرجع سابق، ص 72.

<sup>2</sup> كمال رزيق، البيئة والتنمية المستدامة، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010، ص 95.

الاجتماعية مجالاً قابلاً للمساءلة والتحسين المستمر، وتُخرجها من نطاق الخطاب الإنشائي إلى نطاق النتائج الفعلية.

#### سابعاً: الاستمرارية والديمومة

تتسم المسؤولية الاجتماعية بخاصية الاستمرارية؛ فهي ليست نشاطاً موسمياً أو حملة عابرة، بل توجه دائم ينعكس في سياسات المؤسسة وثقافتها الداخلية وطريقة تسييرها. لذلك تُعتبر البرامج المستمرة والمتكررة، ذات الأهداف الواضحة والتراكم الزمني، دليلاً على ترسخ المسؤولية الاجتماعية، بخلاف المبادرات المتقطعة التي تُنفَّذ فقط في المناسبات أو لأغراض ظرفية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>كمال رزيق، مرجع سابق، ص 98.

## المبحث الثاني: مؤشرات وابعاد المسؤولية الاجتماعية

ينصرف هذا المبحث إلى ترجمة المسؤولية الاجتماعية من مستوى التعريفات النظرية والقيم العامة إلى مستوى أكثر دقة وقياساً، من خلال الحديث عن مجالاتها ومؤشراتها وأبعادها العملية. فإذا كانت المباحث السابقة قد ركزت على ماهية المسؤولية الاجتماعية وأهميتها وخصائصها، فإن التركيز هنا ينتقل إلى سؤال: أين تمارس هذه المسؤولية؟ وكيف يمكن رصدها في الواقع؟ وفي أي مجالات تتجلى بصورة أكبر لدى المؤسسات والجمعيات؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة تستدعي تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية بشكل واضح، ثم ربط كل مجال بمؤشرات وأبعاد يمكن من خلالها الحكم على مستوى الالتزام أو التقصير.

## المطلب الأول: مجالات المسؤولية الاجتماعية

تتوزع المسؤولية الاجتماعية على مجموعة من المجالات المتكاملة، تعكس مختلف الأبعاد التي يتفاعل من خلالها الفاعل - سواء كان مؤسسة أو جمعية أو هيئة عمومية - مع محيطه. ويمكن تلخيص أهم هذه المجالات في البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، القيمي/الأخلاقي، بالإضافة إلى مجال الحوكمة والشفافية.

في المجال الاقتصادي، تظهر المسؤولية الاجتماعية في الطريقة التي تُدار بها الموارد المالية والمادية، وفي طبيعة الخيارات الاقتصادية التي تتخذها المؤسسة أو الجمعية، فالمسؤولية هنا لا تعني التخلي عن تحقيق الكفاءة أو الاستدامة المالية، بل تعني تحقيقها دون اللجوء إلى ممارسات تضر بالعاملين أو المستفيدين أو المجتمع الأوسع، ويتجسد ذلك في احترام حقوق العمال، دفع أجور عادلة، تجنب الاحتكار والغش، ترشيد الإنفاق، وتوجيه جزء من الموارد لدعم مشاريع ذات منفعة عامة. بالنسبة للجمعيات، يتجلى هذا البعد في الحرص على شفافية التمويل، سلامة التسيير المالي، وتوجيه الموارد نحو أهدافها المعلنة لا نحو مصالح شخصية أو فئوية ضيقة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> علي السلمي، إدارة الموارد البشرية، دار غريب للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، مصر، 2001، ص 180.

أما المجال الاجتماعي، فيتعلق بعلاقة الفاعل بمحيطه البشري المباشر وبالفئات الهشة داخل المجتمع. هنا تتجسد المسؤولية الاجتماعية في نوعية الخدمات والبرامج الموجهة للمجتمع، ومدى استجابتها لحاجاته الحقيقية. يشمل هذا المجال برامج الرعاية والدعم الاجتماعي، التمكين الاقتصادي، التعليم والتكوين، الصحة، حماية الفئات الضعيفة، والمساهمة في الحد من الظواهر السلبية كالفقر، البطالة، الإقصاء، والعنف. وتُقاس المسؤولية في هذا المجال بمدى قدرة المؤسسة أو الجمعية على إحداث أثر إيجابي ملموس في حياة المستفيدين، وتحسين شروط عيشهم واندماجهم<sup>1</sup>.

في المجال البيئي، تتجه المسؤولية الاجتماعية إلى علاقة الفاعل بالمحيط الطبيعي وموارده، إدراكاً لكون حماية البيئة جزءاً من حماية حق الإنسان في الحياة والصحة. يتجلى هذا البعد في كيفية استخدام الموارد الطبيعية، التعامل مع النفايات والانبعاثات، اختيار الوسائل الأقل ضرراً بالبيئة، والمشاركة في مبادرات حماية الطبيعة، مثل حملات التشجير، تنظيف الفضاءات العامة، وترشيد استهلاك الماء والطاقة. بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، يكون هذا المجال أكثر وضوحاً في سياسات الإنتاج والاستهلاك؛ أما بالنسبة للجمعيات، فيظهر في مبادرات التوعية البيئية والمشاريع المحلية التي تحافظ على المحيط وتحسن جودته<sup>2</sup>.

ويبرز مجال رابع هو المجال القيمي والأخلاقي، حيث تُترجم المسؤولية الاجتماعية إلى التزام بمنظومة من القيم في السلوك اليومي، داخل المؤسسة وخارجها. في هذا المستوى، تُفهم المسؤولية الاجتماعية كاحترام للكرامة الإنسانية، رفض للتمييز بكل أشكاله، التزام بالصدق والشفافية في التعامل مع المستفيدين والشركاء، وتجنب استغلال حاجة الناس لتحقيق مكاسب شخصية أو سياسية. كما يظهر هذا البعد في الخطاب الذي تعتمده المؤسسة أو الجمعية، وفي نوعية الرسائل التي تبثها داخل المجتمع.

<sup>1</sup> خليل محمد حسن الشماخ، مبادئ الإدارة، دار المسيرة، الطبعة الخامسة، الأردن، 2007، ص 240.

<sup>2</sup> علي السلمي، مرجع سابق، ص 182.

مجال الحوكمة والشفافية، وهو مجال يربط المسؤولية الاجتماعية بكيفية التسيير الداخلي للكيان نفسه. فالمؤسسة أو الجمعية لا يمكن أن تكون مسؤولة اجتماعياً في الخارج وهي تعاني من اختلالات داخلية جسيمة. في هذا الإطار، يتم النظر إلى مدى احترام القواعد الديمقراطية الداخلية، وضوح هياكل التسيير، تداول المسؤوليات، إشراك الأعضاء أو العاملين في اتخاذ القرار، وجود آليات للرقابة والتقييم، ونشر المعلومات الأساسية المرتبطة بالبرامج والموارد. كلما كان نمط الحوكمة أكثر شفافية وتشاركية وعدلاً، زاد مستوى المصادقية والمسؤولية الاجتماعية للفاعل في نظر المجتمع<sup>1</sup>.

من خلال هذه المجالات المتعددة، يتضح أن المسؤولية الاجتماعية ليست نشاطاً محصوراً في زاوية واحدة، بل هي حضور متواصل في طريقة التفكير والتخطيط والتسيير، وفي علاقة المؤسسة أو الجمعية بالإنسان والبيئة والموارد والقيم. وسيكون من الممكن في المطالب اللاحقة من هذا المبحث الانتقال إلى الحديث عن الأبعاد والمؤشرات التي يمكن اعتمادها لقياس مستوى الالتزام في كل مجال من هذه المجالات

### المطلب الثاني: معايير تقييم المسؤولية الاجتماعية

تقييم المسؤولية الاجتماعية لا يقوم على النوايا المعلنة أو الشعارات، بل على معايير واضحة تمكّن من الحكم على مدى التزام الأفراد والمؤسسات والجمعيات نحو مجتمعهم. وتستخدم هذه المعايير لصياغة أحكام موضوعية نسبياً حول جدية البرامج، وعمق تأثيرها، ودرجة اتساقها مع مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

### أولاً: معيار الملاءمة مع الحاجات المجتمعية

يقوم هذا المعيار على مدى انسجام برامج المسؤولية الاجتماعية مع الحاجات الحقيقية للمجتمع أو الفئات المستهدفة. فالمبادرة تكون ذات قيمة حين تنطلق من تشخيص دقيق للمشكلات والأولويات، لا من رغبات المنظمة في تحسين صورتها فقط. كلما كانت الأنشطة

<sup>1</sup> أعمار بوضيف، مرجع سابق، ص 120.

موجهة لمجالات ملحة (مثل الفقر، البطالة، التعليم، الصحة، البيئة)، وتعكس أولويات السكان أو المستفيدين، اعتُبر مستوى المسؤولية أعلى من الحالات التي تُنفَّذ فيها برامج شكلية أو استعراضية لا تمس جوهر المشكلات.

### ثانياً: معيار الشمول والاتساع

يتعلق هذا المعيار بمدى شمول المسؤولية الاجتماعية لمجالات متعددة، وعدم حصرها في جانب ضيق. التقييم هنا ينظر إلى تنوع مجالات التدخل (اقتصادي، اجتماعي، بيئي، قيمي)، وإلى مدى استفادة فئات مختلفة من المجتمع، لا شريحة محدودة فقط، كما يُلاحظ الاتساع الجغرافي والزمني للبرامج: هل هي مبادرات محدودة في مكان وزمان، أم برامج مستمرة تتوسع تدريجياً؟ كلما توسع نطاق الأثر مع الحفاظ على الجودة، ارتفع تقييم المسؤولية الاجتماعية<sup>1</sup>.

### ثالثاً: معيار الفعالية والأثر

يركز هذا المعيار على النتائج الفعلية التي حققتها المبادرات، وليس فقط على عدد الأنشطة المنفذة. يتم تقييم المسؤولية الاجتماعية وفق هذا البعد من خلال الإجابة عن أسئلة مثل: هل تحسن وضع الفئة المستهدفة بعد تنفيذ البرنامج؟ هل تم تقليص مشكلة معينة أو التخفيف من حدتها؟ هل ظهرت آثار ملموسة على سلوك الأفراد أو على ظروف عيشهم؟ كلما أمكن رصد أثر واضح وقابل للملاحظة أو القياس، اعتُبر البرنامج أكثر فعالية ومسؤولية.

### رابعاً: معيار الاستدامة والاستمرارية

لا تكفي المبادرات الظرفية أو الموسمية لتجسيد مسؤولية اجتماعية راسخة؛ لذلك يُعدّ زمن البرنامج واستمراره معياراً حاسماً. يُنظر هنا إلى مدى قدرة الفاعل على ضمان استمرار برامجه، أو على الأقل ضمان استدامة آثارها، وعدم ترك المستفيدين في حالة انقطاع مفاجئ.

<sup>1</sup>طاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد صبحي إدريس، مرجع سابق، ص 150.

البرامج التي ترتبط برؤية طويلة المدى، وآليات تمويل وتنظيم مستقرة، تُقيّم عادةً على أنها أكثر مسؤولية من مبادرات قصيرة لا تخضع لتخطيط مستقبلي<sup>1</sup>.

#### خامساً: معيار الشفافية والحوكمة

يتعلق هذا المعيار بطريقة إدارة الموارد والبرامج، ومدى وضوح المعلومات المتاحة للجمهور حولها. تُقيّم المسؤولية الاجتماعية من زاوية الشفافية عبر فحص نشر التقارير المالية والأدبية، توضيح مصادر التمويل وأوجه الصرف، وجود آليات داخلية للرقابة والتدقيق، وإتاحة المعلومات للمستفيدين والشركاء. كما يُنظر إلى درجة احترام القواعد الديمقراطية والإنصاف داخل المؤسسة أو الجمعية، إذ لا يستقيم الحديث عن مسؤولية اجتماعية خارجية مع غياب حوكمة رشيدة في الداخل.

#### سادساً: معيار مشاركة أصحاب المصلحة

يركز هذا المعيار على مدى إشراك الفئات المعنية في مراحل تخطيط وتنفيذ وتقييم برامج المسؤولية الاجتماعية. فكلما شارك المستفيدون، والمتطوعون، والشركاء المحليون في تحديد الأولويات واقتراح الحلول، كان البرنامج أقرب إلى الواقع وأكثر تعبيراً عن حاجات المجتمع. المشاركة هنا دليل على احترام الآخر، والاعتراف بخبرته وتجربته، وتُعد أحد المؤشرات القوية على جدية المسؤولية الاجتماعية<sup>2</sup>.

#### المطلب الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

تُعد أبعاد المسؤولية الاجتماعية زوايا ينظر من خلالها إلى طبيعة التزام الأفراد والمؤسسات والجمعيات تجاه مجتمعهم، وهي تساعد على فهم أن هذه المسؤولية ليست بعداً واحداً، بل منظومة مترابطة من الالتزامات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والإنسانية. وكلما توازنت هذه الأبعاد وتكاملت، كان مستوى المسؤولية الاجتماعية أعلى وأكثر نضجاً.

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 180.

<sup>2</sup> منير نوري، الاتصال المؤسسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 115.

## أولاً: البعد الاقتصادي

يتعلق البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية بكيفية تحقيق الأفراد والمؤسسات والجمعيات لأهدافهم المالية أو الخدمية مع مراعاة آثار ذلك على الاقتصاد والمجتمع. فالمؤسسة المسؤولة اقتصادياً تسعى إلى تحقيق كفاءة واستدامة مالية، لكنها تتجنب في الوقت نفسه الممارسات التي تؤدي إلى الاحتكار، استغلال العمال، أو الإضرار بالمستهلكين، وبالنسبة للجمعيات، يظهر هذا البعد في حسن تسيير الموارد المالية، توجيهها نحو الأهداف المعلنة، تجنب تبذير المال العام أو التبرعات، والبحث عن صيغ تمويل تضمن استمرارية البرامج دون تحميل المستفيدين أعباء غير عادلة. ومن ثم، فالالتزام الاقتصادي المسؤول هو الذي يوازن بين تحقيق الاستقرار المالي وبين احترام المصلحة العامة<sup>1</sup>.

## ثانياً: البعد القانوني

يتمثل البعد القانوني في التزام الفاعلين بالقوانين والأنظمة التي تنظم نشاطهم، من تسجيل، وتصريح، واحترام للمعايير المهنية، إلى أداء الضرائب والرسوم، واحترام حقوق العمل والتعاقد. فالمسؤولية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق مع خرق مستمر للنصوص القانونية أو الالتفاف عليها، ويشمل هذا البعد بالنسبة للجمعيات احترام القوانين المنظمة للعمل الجماعي، تقديم التقارير المطلوبة، تنظيم الهياكل وفق النصوص، وعدم استخدام الإطار الجماعي في أنشطة غير مشروعة، ويُعد احترام القانون هنا الحد الأدنى الذي يُبنى عليه باقي الأبعاد؛ فمن لا يلتزم به لا يمكن اعتباره مسؤولاً اجتماعياً مهما قَدّم من مبادرات ظاهرها اجتماعي<sup>2</sup>.

## ثالثاً: البعد الأخلاقي والقيمي

يتجاوز البعد الأخلاقي مجرد الالتزام بما يفرضه القانون، ليدخل في دائرة ما يمليه الضمير والقيم المجتمعية من معايير أعلى، في هذا البعد، تُقاس المسؤولية الاجتماعية بمدى التزام الفاعل بالعدل، الإنصاف، عدم التمييز، الأمانة، الصدق، واحترام كرامة الإنسان، فربما

<sup>1</sup>قاسم نايف علوان، إدارة الجودة الشاملة والمسؤولية الاجتماعية، دار الثقافة، الطبعة الثانية، الأردن، 2013، ص 205.

<sup>2</sup>قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 208.

تسمح القوانين بممارسات لا تُعد غير مشروعة من الناحية القانونية، لكنها تظل مرفوضة أخلاقياً (مثل استغلال حاجة الناس، أو انتقاء المستفيدين على أساس الولاء الشخصي أو الانتماءات الضيقة). وتظهر أهمية هذا البعد في أن المجتمعات لا تحاكم الفاعلين فقط بما يسمح به القانون، بل بما تنتظره منهم من سلوك قويم ينسجم مع ثقافتها وقيمها الدينية والإنسانية.

#### رابعاً: البعد الاجتماعي/الإنساني

يُعد هذا البعد بمستوى التزام الفاعلين بتحسين ظروف عيش الناس، وحماية الفئات الهشة، وتعزيز التماسك الاجتماعي. في هذا الإطار، تتجه المسؤولية الاجتماعية نحو قضايا مثل محاربة الفقر والبطالة، دعم التعليم والصحة، إدماج ذوي الإعاقة، حماية النساء والأطفال من العنف، والحد من الظواهر الاجتماعية السلبية، الجمعيات التي تنشط في هذا البعد تُقيّم بحسب مدى مساهمتها في التخفيف من معاناة الفئات الضعيفة، وخلق فرص أفضل للاندماج، وليس فقط بحسب عدد الأنشطة المنفذة. كما يشمل هذا البعد دعم التضامن المجتمعي، بناء شبكات المساندة، وتعزيز روح المشاركة بين أفراد المجتمع<sup>1</sup>.

#### خامساً: البعد البيئي

يرتبط البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية بطريقة تعامل الفاعلين مع المحيط الطبيعي، إدراكاً أن حماية البيئة جزء من حماية حق الإنسان في الحياة والصحة. ويتجلى هذا البعد في احترام المعايير البيئية في الإنتاج والخدمات، التقليل من التلوث والنفايات، ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، والمشاركة في مبادرات حماية البيئة، الجمعيات يمكن أن تلعب دوراً في هذا البعد من خلال حملات التوعية البيئية، تنظيم أنشطة التشجير وتنظيف الأحياء، والدفاع عن

<sup>1</sup>فاطمة الزهراء بن حميدة، استراتيجيات الشراكة بين المجتمع المدني والدولة، مجلة دراسات قانونية وسياسية، المجلد 9، العدد 1، الجزائر، 2019، ص 45.

حق السكان في بيئة سليمة، وتزداد أهمية هذا البعد مع تنامي الوعي بمخاطر التغير المناخي واستنزاف الموارد، ما يجعل المسؤولية تجاه البيئة مسؤولية تجاه الأجيال الحالية والقادمة معاً<sup>1</sup>.

#### سادساً: بعد الحوكمة والشفافية

يتعلق هذا البعد بكيفية إدارة المؤسسة أو الجمعية لنفسها من الداخل، وبمدى التزامها بقواعد الحوكمة الرشيدة. فالمسؤولية الاجتماعية تبدأ من الداخل قبل أن تتجه إلى الخارج، من خلال وضوح هياكل التسيير، توزيع الصلاحيات، تداول المسؤوليات، إشراك الأعضاء أو العاملين في اتخاذ القرار، ووجود آليات للرقابة والتقييم، كما يشمل هذا البعد نشر المعلومات الأساسية عن البرامج والموارد، وتمكين الأعضاء والمستفيدين من الاطلاع على كيفية التسيير. أي خلل كبير في هذا المجال (مثل الشخنة، غياب الشفافية، أو التهميش المستمر للأعضاء) يضعف مصداقية أي ادعاء بالمسؤولية الاجتماعية الخارجية.

#### سابعاً: البعد التواصلي والعلاقي

يبرز هذا البعد في الطريقة التي يتواصل بها الفاعل مع محيطه، ومع أصحاب المصلحة المختلفين من مستفيدين، شركاء، سلطات، ورأي عام. فالمسؤولية الاجتماعية تستلزم خطاباً واضحاً وصادقاً، يشرح الأهداف، ويعلن عن النتائج، ويقبل النقد والمساءلة، كما تشمل القدرة على الإصغاء لحاجات المجتمع وتوقعاته، وتعديل البرامج بناء على التغذية الراجعة. في هذا السياق، تصبح قنوات التواصل (لقاءات، تقارير، وسائل إعلام، منصات رقمية) أدوات ضرورية لترجمة المسؤولية الاجتماعية إلى علاقة ثقة متبادلة بين المؤسسة والمجتمع<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>فاطمة الزهراء بن حميدة، مرجع سابق، ص 48.

<sup>2</sup>سونيا محمد البكري، السلوك التنظيمي، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2005، ص 310.

**المبحث الثالث: استراتيجيات تطبيق المسؤولية الاجتماعية ومتطلبات نجاحها**

ينتقل هذا المبحث من المستوى الوصفي للمسؤولية الاجتماعية إلى المستوى الإجرائي، إذ يهتم بكيفية تحويل القيم والمبادئ إلى سياسات وبرامج وخطط عملية داخل الجمعيات والمؤسسات. فإذا كانت المباحث السابقة قد تناولت ماهية المسؤولية الاجتماعية وأبعادها ومجالاتها، فإن التركيز هنا سيكون على «كيف» تُمارَس هذه المسؤولية: ما هي الاستراتيجيات المعتمدة، وما المتطلبات التي يجب توافرها لنجاحها واستمراريتها. ومن ثمّ، يشكّل هذا المبحث حلقة وصل بين الإطار النظري وبين الواقع العملي، من خلال إبراز أن المسؤولية الاجتماعية ليست مجرد قناعة أخلاقية، بل هي أيضاً عملية تخطيط وتسيير وتقييم.

**المطلب الأول: استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية**

تعني استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية الكيفية التي تختارها الجمعية أو المؤسسة لتجسيد التزامها تجاه المجتمع بصورة منظمة ومستمرة، بحيث لا تبقى ممارساتها متفرقة أو ارتجالية. وتبدأ صياغة هذه الاستراتيجيات من وضوح الرؤية والرسالة: ما الذي تريده الجمعية لنفسها ولمحيطها في مجال المسؤولية الاجتماعية؟ وأي مجالات تجعلها أولوية: الفئات الضعيفة، التعليم، البيئة، الشباب، الصحة...؟ فوجود رؤية مكتوبة ومعلنة يوجه القرارات اللاحقة، ويمنع التشتت بين مبادرات لا رابط بينها. كما يساعد على تحديد نطاق التدخل (محلي، جهوي، وطني) وفق الإمكانيات المتاحة، حتى تكون المسؤولية الاجتماعية واقعية وقابلة للتحقيق<sup>1</sup>.

من أهم الاستراتيجيات اعتماد المقاربة التخطيطية، بحيث تُترجم المسؤولية الاجتماعية إلى خطط سنوية أو متوسطة المدى تتضمن أهدافاً محددة، ومؤشرات للإنجاز، وبرامج واضحة، ووسائل تنفيذ معلومة. في هذا الإطار، تقوم الجمعية أو المؤسسة بتشخيص حاجات المجتمع أو الفئة المستهدفة، ثم تختار أولوياتها وفق معايير واضحة، مثل درجة الإلحاح، الإمكانيات

<sup>1</sup>مراد كواشي، اقتصاديات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، دار الإصدار العلمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص

المتوفرة، وفرص الشراكة، بعدها تُصاغ المشاريع في شكل برامج مترابطة، بدل الاكتفاء بأنشطة متفرقة. هذه المقاربة الاستراتيجية تجعل المسؤولية الاجتماعية عملية واعية ومستمرة، وتسمح بتقييم التقدم ومراجعة التوجهات عند الحاجة<sup>1</sup>.

وتبرز استراتيجية أخرى في بناء الشراكات والتشبيك، إذ يصعب على أي فاعل بمفرده أن يغطي كل جوانب المسؤولية الاجتماعية. لذلك تتجه الجمعيات والمؤسسات إلى إقامة علاقات تعاون مع الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، وجمعيات أخرى، وحتى هيئات دولية، بما يسمح بتجميع الموارد والخبرات وتقاسم الأدوار. قد تتخذ هذه الشراكات شكل عقود برامج، اتفاقيات تعاون، أو تحالفات موضوعاتية (مثلاً حول محاربة العنف، أو حماية البيئة، أو دعم التعليم). هذه الاستراتيجية تعزز فعالية المسؤولية الاجتماعية، وتمنحها بعداً مؤسسياً أوسع، بدل أن تبقى محصورة في إمكانات تنظيم واحد<sup>2</sup>.

كما تعتمد كثير من الجمعيات استراتيجية الاستثمار في المورد البشري، سواء داخل التنظيم أو في محيطه. في المستوى الداخلي، يعني ذلك تكوين أعضاء الجمعية ومتطوعيها في مجالات الإدارة، إعداد المشاريع، التقييم، التواصل، والقيادة، حتى يمتلكوا الكفاءات اللازمة لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية بكفاءة. وفي المستوى الخارجي، تظهر هذه الاستراتيجية في التركيز على بناء قدرات المستفيدين أنفسهم، حتى يصبحوا شركاء في الحل لا مجرد متلقين للدعم. بهذا المعنى، تتحول المسؤولية الاجتماعية من تقديم خدمة جاهزة، إلى عملية تمكين وتكوين تُنتج فاعلين جدداً في المجتمع<sup>3</sup>.

وتتمثل إحدى الاستراتيجيات المهمة أيضاً في دمج المسؤولية الاجتماعية ضمن الثقافة التنظيمية، لا التعامل معها كنشاط موازٍ أو ثانوي. يتحقق ذلك عندما تصبح قيم العدالة،

<sup>1</sup> عبد الله بركات، تحديات العمل الجماعي في العالم العربي، المركز العربي للأبحاث، الطبعة الأولى، قطر، 2017، ص 85.

<sup>2</sup> عبد الله بركات، مرجع سابق، ص 88.

<sup>3</sup> سعيد بالشعير، القانون الإداري والتنظيم الإداري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2007، ص 215.

الشفافية، احترام الكرامة، والعمل التشاركي جزءاً من القواعد اليومية داخل الجمعية أو المؤسسة، وعندما تنعكس في طريقة اتخاذ القرار، توزيع المهام، إدارة الموارد، والتعامل مع الأعضاء والمستفيدين. في هذه الحالة، لا تكون المسؤولية الاجتماعية مجرد مشروع أو برنامج، بل تصبح «طريقة في العمل» تُقاس بها جدية التنظيم من الداخل قبل الخارج<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: متطلبات نجاح المسؤولية الاجتماعية

#### أولاً: وضوح الرؤية والأهداف

يشترط لنجاح المسؤولية الاجتماعية أن تمتلك المؤسسة أو الجمعية رؤية واضحة لما تريد تحقيقه في هذا المجال، وأن تصوغ أهدافاً محددة ومكتوبة ترتبط بحاجات مجتمعها. كلما كانت الأهداف واقعية، قابلة للقياس، ومتصلة بمجالات أولوية (الفقر، التعليم، الصحة، البيئة...) زادت فرص نجاح البرامج ووضوح مسارها.

#### ثانياً: الإرادة القيادية والدعم الداخلي

لا يمكن للمسؤولية الاجتماعية أن تتحول إلى ممارسة فعلية دون اقتناع حقيقي من القيادة العليا للتنظيم، ودون دعم داخلي يترجم في تخصيص وقت وموارد واهتمام. وجود قيادة تؤمن بقيمة المسؤولية الاجتماعية وتبناها في قراراتها اليومية، يشكل شرطاً أساسياً لتجاوز الطابع الشكلي أو الدعائي نحو الالتزام الفعلي.

#### ثالثاً: الموارد البشرية والمالية الملائمة

تتطلب المسؤولية الاجتماعية موارد بشرية مؤهلة قادرة على التشخيص، التخطيط، التنفيذ، والتقييم، إلى جانب حد أدنى من الاستقرار المالي يسمح باستمرار البرامج وعدم انقطاعها المفاجئ. لذلك يعدّ الاستثمار في تكوين العاملين والمتطوعين، وتنويع مصادر

<sup>1</sup> أعمار علي حسن، التنشئة السياسية والمجتمع المدني، دار الشروق، الطبعة الثانية، مصر، 2009، ص 142.

التمويل (تبرعات، إعانات، شراكات، مشاريع مدرة للدخل متوافقة مع طبيعة التنظيم) من المتطلبات الأساسية لنجاحها<sup>1</sup>.

#### رابعاً: إطار تنظيمي وقانوني داعم

يحتاج تفعيل المسؤولية الاجتماعية إلى بيئة تنظيمية وقانونية تساعد على المبادرة ولا تعرقلها بإجراءات معقدة أو غامضة. فكلما كان الإطار القانوني واضحاً ومستقراً، ويعترف بدور الجمعيات والمؤسسات في التنمية، ويوفر قنوات للتعاون مع السلطات والقطاع الخاص، كان ذلك أدعى إلى اتساع مساحة المسؤولية الاجتماعية وعمقها.

#### خامساً: ثقافة تنظيمية قائمة على القيم

من متطلبات النجاح أن تكون القيم المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية - مثل الشفافية، العدالة، المشاركة، احترام الكرامة - جزءاً من الثقافة الداخلية للتنظيم. فالجهة التي لا تمارس هذه القيم داخلياً مع أعضائها أو موظفيها، يصعب أن تتجح في تجسيدها خارجياً مع المجتمع. انسجام الداخل والخارج هنا عنصر حاسم في المصدقية والاستمرارية.

#### سادساً: نظم حوكمة، تواصل وتقييم فعالة

يتطلب نجاح المسؤولية الاجتماعية وجود آليات واضحة للحوكمة (توزيع الصلاحيات، الرقابة، اتخاذ القرار)، وقنوات منتظمة للتواصل مع أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى نظم للتقييم والمتابعة. فالتنظيم الذي يخطط، ثم ينفذ، ثم يقيس ما أنجزه، ويتعلم من أخطائه، يكون أقدر على تطوير مسؤولياته الاجتماعية بمرور الوقت<sup>2</sup>.

#### سابعاً: شراكات وشبكات تعاون

من بين متطلبات النجاح أيضاً بناء شراكات مع فاعلين آخرين: سلطات محلية، قطاع خاص، جمعيات أخرى، ومؤسسات بحثية أو إعلامية. هذه الشراكات تسمح بتجميع الموارد

<sup>1</sup>صالح طاهر، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 88.

<sup>2</sup>أحمد خاطر، الإدارة الرياضية والعمل التطوعي، منشأة المعارف، الطبعة الأولى، مصر، 2004، ص 75.

والخبرات، وتقادي تشتت الجهود، وتوسيع أثر البرامج. العمل في شبكات وتنسيقيات يجعل المسؤولية الاجتماعية جزءاً من مجهود جماعي لا من مبادرات معزولة.

### المطلب الثالث: العقبات امام المسؤولية الاجتماعية

تواجه المسؤولية الاجتماعية، بوصفها التزاماً منظماً تجاه المجتمع، عدداً من العقبات التي تحدّ من تجسيدها عملياً رغم حضورها النظري في الخطاب والوثائق. ويمكن إبراز أهم هذه العقبات في عناصر مستقلة على النحو الآتي<sup>1</sup>:

#### أولاً: ضعف الوعي والفهم الحقيقي للمسؤولية الاجتماعية

من أبرز العقبات أن كثيراً من الأفراد والمؤسسات ينظرون إلى المسؤولية الاجتماعية نظرة سطحية، فيختزلونها في العمل الخيري المناسب أو في تحسين الصورة الإعلامية، دون إدراك لكونها نهجاً شاملاً في التفكير والتسيير. هذا الفهم الضيق يجعل المبادرات تظل متفرقة وعفوية، ولا تدخل ضمن رؤية أو استراتيجية طويلة المدى. ومع غياب الوعي العميق، تُعامل المسؤولية الاجتماعية كعبء إضافي يمكن الاستغناء عنه عند أول ضغط مالي أو تنظيمي.

#### ثانياً: محدودية الموارد والقدرات التنظيمية

تُعد ندرة الموارد المالية والبشرية المؤهلة عائقاً دائماً أمام تفعيل المسؤولية الاجتماعية، خاصة لدى الجمعيات والمنظمات الصغيرة. فضعف التمويل يقيد إمكانيات تصميم برامج مستقرة، ويجعل كثيراً من المبادرات قصيرة النفس أو مرتبطة بتمويل ظرفي. كما أن نقص الكفاءات في مجالات التخطيط، إدارة المشاريع، التقييم، والتواصل، يؤدي إلى ضعف جودة البرامج وصعوبة قياس أثرها، مما ينعكس على ثقة المجتمع والشركاء في جدواها.

#### ثالثاً: غياب أو ضعف الحوكمة والشفافية

تعاني بعض التنظيمات من اختلالات داخلية مثل الشخصنة، تركيز القرار في يد قلة، غياب آليات واضحة للرقابة والمحاسبة، وعدم نشر المعلومات المالية والإدارية. هذه الأوضاع

<sup>1</sup>فوزي أوصديق، الحريات العامة وحقوق الإنسان في الجزائر، دار الكتاب الحديث، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2014، ص

تجعل الحديث عن المسؤولية الاجتماعية فاقداً لمصداقيته، لأن المجتمع لا يمكن أن يثق في فاعل لا يمارس الشفافية داخلياً. كما أن ضعف الحوكمة يفتح الباب أمام سوء التسيير، تضارب المصالح، أو حتى استغلال الإطار الاجتماعي لأغراض شخصية أو فئوية.

#### رابعاً: البيئة القانونية والإدارية غير المشجعة

في بعض السياقات، تمثل البيئة القانونية والإدارية عقبة حقيقية أمام تفعيل المسؤولية الاجتماعية، سواء بسبب تعقيد إجراءات التسجيل والترخيص، أو كثرة القيود على النشاط، أو غموض النصوص، أو بطء التفاعل مع المبادرات. هذا المناخ قد يخلق نوعاً من الإحباط لدى الفاعلين، ويدفعهم إلى تقليص طموحاتهم أو الاكتفاء بأنشطة محدودة لا تثير تعقيدات إضافية. كما أن غياب سياسات عمومية واضحة تدعم الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص يقلل من فرص بناء برامج مسؤولية اجتماعية واسعة ومستمرة<sup>1</sup>.

#### خامساً: هيمنة المنطق الربحي أو المصلي الضيق

في كثير من المؤسسات الاقتصادية، وأحياناً حتى داخل بعض التنظيمات الاجتماعية، يطغى منطق البحث عن الربح أو المصلحة الخاصة السريعة على أي اعتبار آخر. في هذه الحالات، تُرى المسؤولية الاجتماعية كتكلفة لا كاستثمار، أو كأداة دعائية لا كالتزام حقيقي. هذا المنطق يؤدي إلى اختزال المسؤولية في حملات تسويقية أو أنشطة رمزية، دون استعداد لتحمل القرارات الصعبة التي قد تقتضي التخلي عن بعض الأرباح أو تعديل ممارسات ضارة بالمجتمع أو البيئة.

<sup>1</sup> محمد سعيد رمضان البوطي، ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة، لبنان، 2001، ص 105.

## خلاصة الفصل

يبين هذا الفصل أن المسؤولية الاجتماعية ليست فكرة إنشائية أو نشاطاً خيرياً عرضياً، بل إطاراً نظرياً متكاملًا يحدد علاقة الأفراد والمؤسسات - وفي مقدمتها الجمعيات - بمجتمعهم، ويضبط ما ينبغي عليهم تحمّله من التزامات تتجاوز حدود المصلحة الخاصة إلى خدمة الصالح العام. فقد تناول المبحث الأول ماهية المسؤولية الاجتماعية من خلال تعريفاتها المتعددة، وتتبع تطورها التاريخي من جذورها الأخلاقية والدينية والفلسفية إلى صيغتها الحديثة في الفكر الإداري والاجتماعي، موضحاً كيف تحوّلت إلى معيار لشرعية أداء الفاعلين وقياس مدى احترامهم لحقوق الإنسان والبيئة والمجتمع. كما أبرز أهمية المسؤولية الاجتماعية وأهدافها في توجيه السلوك نحو التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وترسيخ قيم المواطنة والتضامن والعدالة.

وفي المبحث الثاني جرى الانتقال من المستوى المفاهيمي إلى المستوى التحليلي التطبيقي، عبر تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، القيمية، وحوكمة التنظيم)، ثم استعراض معايير تقييمها من حيث الملاءمة مع الحاجات، الشمول، الفعالية، الاستدامة، الشفافية، المشاركة، والاتساق مع القيم المعلنة، قبل توضيح أبعادها المتعددة التي تجمع بين الالتزام القانوني، الاختيار الأخلاقي، والانخراط الإنساني. أما المبحث الثالث فركّز على «كيفيات» الممارسة، من خلال استراتيجيات تطبيق المسؤولية الاجتماعية (وضوح الرؤية، التخطيط، الشراكات، الاستثمار في المورد البشري، دمجها في الثقافة التنظيمية، التواصل والتقييم)، ثم متطلبات نجاحها والعقبات التي تعترضها، مبيّناً أن ترسيخ المسؤولية الاجتماعية في الواقع يقتضي إرادة قيادية، قدرات تنظيمية، بيئة قانونية مشجعة، ثقافة قيمية داخلية، وشبكات تعاون فعالة. وبهذا يشكل هذا الفصل قاعدة نظرية صلبة لفهم موقع الجمعيات ومسؤولياتها في الفصول اللاحقة، حيث سيتم الانتقال من التنظير العام إلى تحليل ممارساتها ودورها في التنمية المجتمعية ضمن سياقات محددة.

# الفصل الرابع

## الدراسة الميدانية

### المبحث الأول : البطاقة الفنية للجمعيات محل الدراسة المطلب الأول : نشأة وتعريف الجمعيات محل الدراسة

في يوم 12/07/2012 تم استلام ملف الجمعيات من طرف السيد ناعم عبد القادر بصفته رئيس ديوان رئيس بلدية الجلفة من طرف السدة بن نيلي علية بصفتها عون إدارة بدائرة الجلفة، والمتعلقة بملفات الجمعيات المحلية البلدية على مستوى بلدية الجلفة.

#### 2 مهام مكتب الحركة الجمعوية:

العمل على منح الاعتمادات التجديد تغيير المكتب التنفيذي للجمعيات التجميد (الحل) للجمعيات أو النوادي الرياضية على مستوى بلدية الجلفة وهذا وفقا للقوانين سارية المفعول قانون رقم 2012 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012 والمتعلق بالجمعيات.

قانون و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 14-352 المؤرخ في 15 صفر عام 1436 الموافق لـ 08 ديسمبر سنة 2014 الذي يحدد صلاحيات وتشكيلة و تنظيم وسير اللجنة الوطنية التنفيذية واللجان الولائية للوقاية من العنف في المنشآت الرياضية ومكافحته. كما يهدف المكتب على تحديد شروط وكيفيات تأسيس الجمعيات والنوادي الرياضية للهواة وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها.

#### المطلب الثاني: أهداف ونشاطات الجمعيات

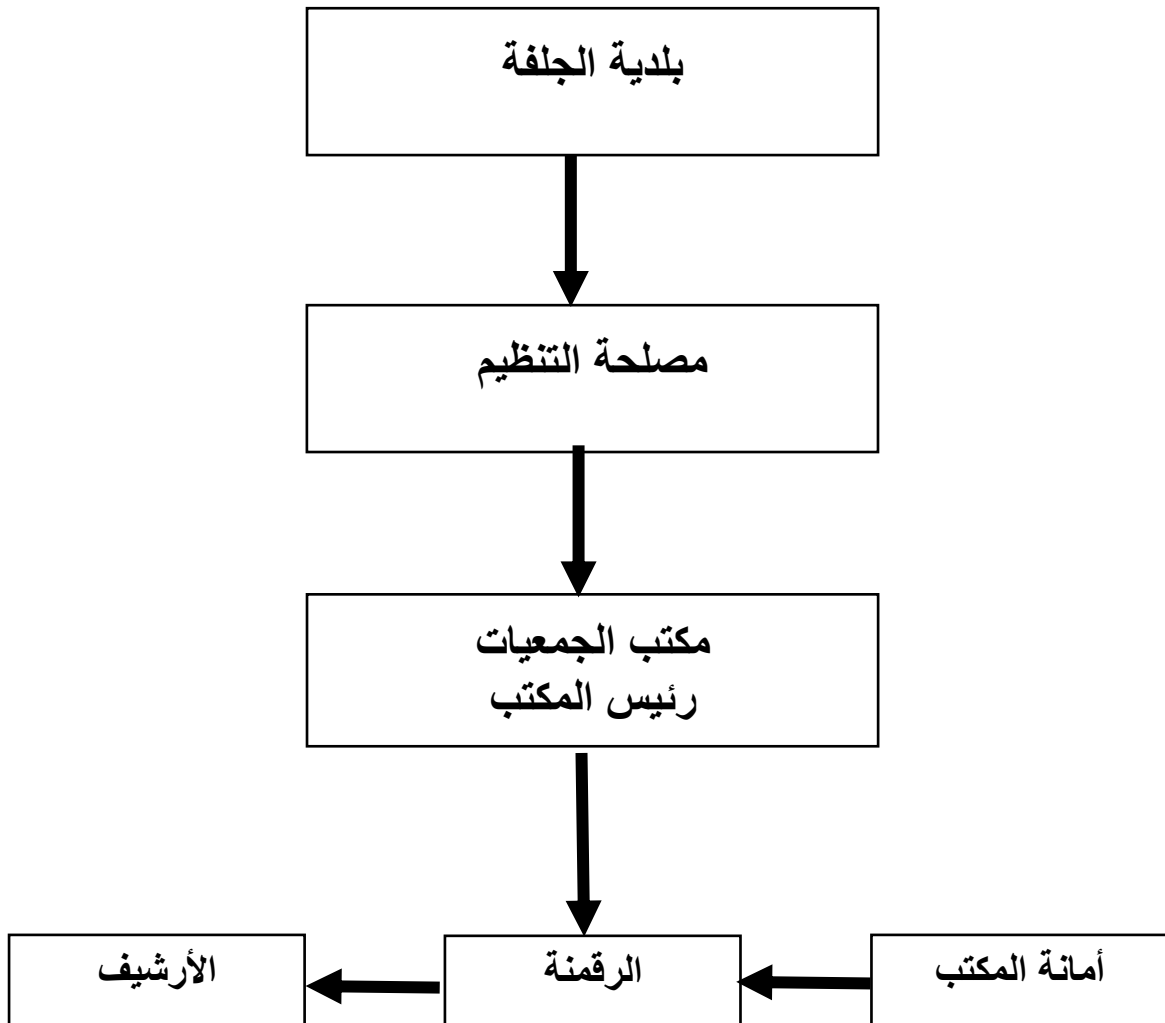
أ الرياضي: النهوض بالرياضة على مستوى الولاية، العمل على تكوين أندية وفرق رياضية، تنظيم دورات وتظاهرات رياضية سواء ولائية أو وطنية وعربية وحتى عالمية، توعية الأطفال والشباب بأهمية وفوائد الرياضة في حياتنا اليومية.

ب اجتماعي: الحث وتشجيع العمل الخيري والتطوعي، تشجيع دروس الدعم التعليمية المجانية العمل على مساعدة الأسر المعوزة، القيام بعمليات توعية وإرشادية، اكتشاف المواهب وتوجيهها التوجيه الصحيح.

ت. ديني: تحافظ على المرجعية والمبادئ الدينية والهوية الوطنية، المساعدة في بناء وترميم المساجد والمدارس القرآنية، العمل على تحفيظ القرآن الكريم لأبناء ساكنة ولاية الجلفة، تنظيم

مسابقات ولأئمة ووطنية في حفظ القرآن الكريم، إحياء المناسبات الدينية، العمل على جمع التبرعات للمساجد في الإطار القانوني للدولة الجزائرية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للجمعيات



الشكل رقم 01 الهيكل التنظيمي للجمعيات

المبحث الثاني : الاطار المنهجي للدراسة

المطلب الأول : منهج الدراسة ومجالاتها

### 1 - منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لتحليل ظاهرة دور الجمعيات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، من خلال وصف الواقع القائم وتفسيره اعتماداً على البيانات الميدانية. وقد تم تطبيق الدراسة على عينة العشوائية البسيطة مكونة من 30 مفردة من أعضاء وعاملي ثلاث جمعيات تنتمي إلى مجالات مختلفة (الخيرية، الدينية، والرياضية)، بهدف الحصول على تمثيل متنوع يعكس طبيعة العمل الجمعي. وتمثلت أداة جمع البيانات في استبيان مُحكَّم صُمم خصيصاً للإجابة عن تساؤلات الدراسة، حيث تضمن مجموعة من المحاور المرتبطة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية (الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الخيري/الإنساني، والبيئي). وقد تم توزيع الاستبيان على أفراد العينة وتحليل استجاباتهم باستخدام أساليب إحصائية وصفية مناسبة مثل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، وذلك للكشف عن درجة مساهمة الجمعيات في تعزيز كل بعد من الأبعاد المدروسة. كما سعت الدراسة إلى تفسير النتائج وربطها بالإطار النظري، بهدف الوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة حول واقع المسؤولية الاجتماعية داخل العمل الجمعي، واقتراح توصيات عملية قابلة للتطبيق.

### 2 - عينة الدراسة

#### - المجال المكاني:

يتمثل المجال المكاني للدراسة في ولاية الجلفة، باعتبارها إحدى ولايات الوطن التي تعرف نشاطاً ملحوظاً في العمل الجمعي بمختلف أنواعه. وقد تم اختيار ثلاث جمعيات تنشط في مجالات متنوعة تتمثل في الجمعيات الخيرية، الدينية، والرياضية، وذلك بهدف تغطية أكبر قدر ممكن من أنماط العمل التطوعي. ويسمح هذا التنوع بدراسة أدوار مختلفة للجمعيات

في تعزيز المسؤولية الاجتماعية داخل المجتمع المحلي. كما يعكس اختيار هذا المجال خصوصية البيئة الاجتماعية والاقتصادية للولاية، وما تفرضه من حاجات تستدعي تدخل العمل الجمعي. وعليه، فإن ولاية الجلفة تُعد مجالاً ملائماً لتحليل واقع المسؤولية الاجتماعية في إطار العمل الجمعي.

#### - المجال الزمني:

أما المجال الزمني للدراسة، فيمتد خلال الفترة التي تم فيها إنجاز الجانب الميداني من البحث، والتي شملت مختلف مراحل إعداد الدراسة وتطبيقها. حيث تم إعداد أداة الاستبيان والتحقق من صلاحيتها العلمية، ثم توزيعها على أفراد العينة وجمعها في فترة زمنية محددة. وقد تم ذلك خلال السنة الجامعية 2025-2026، بما يضمن ارتباط البيانات بالواقع الحالي. كما ساهم تحديد هذا الإطار الزمني في تنظيم مراحل البحث وضبط عملية جمع المعطيات. ويساعد هذا الامتداد الزمني على تقديم نتائج دقيقة تعكس الوضع الراهن لدور الجمعيات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

#### - المجال البشري:

فيما يتعلق بالمجال البشري، فقد شمل عينة مكونة من 30 فرداً من أعضاء وعاملي الجمعيات محل الدراسة. وتم اختيار هذه العينة بطريقة العشوائية البسيطة، نظراً لامتلاك أفرادها خبرة ومعرفة مباشرة بنشاط الجمعيات وأدوارها المختلفة. ويُعد هذا النوع من العينات مناسباً لمثل هذه الدراسات التي تتطلب معلومات دقيقة ومتخصصة. كما أن تنوع أفراد العينة من حيث الانتماء الجمعي يساهم في إثراء النتائج وتعدد وجهات النظر. وعليه، فإن المجال البشري للدراسة يُعد عنصراً أساسياً في تحقيق أهداف البحث والوصول إلى نتائج واقعية وموضوعية.

## المطلب الثاني: عينة الدراسة وادواتها

## 1 - عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في مجموعة من الأفراد الذين تم اختيارهم لتمثيل مجتمع البحث، حيث بلغت عينة الدراسة 30 مفردة من أعضاء وعاملي الجمعيات محل الدراسة بولاية الجلفة. وقد تم اعتماد أسلوب العينة العشوائية البسيطة في اختيار هذه الفئة، نظرًا لصلتها المباشرة بموضوع البحث وامتلاكها معرفة كافية حول أنشطة الجمعيات وأدوارها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية. كما تم اختيار أفراد العينة من ثلاث جمعيات تنشط في مجالات مختلفة (خيرية، دينية، رياضية) بهدف تحقيق نوع من التنوع في الآراء والمعطيات. ويساهم هذا التنوع في إعطاء صورة أكثر شمولية حول واقع المسؤولية الاجتماعية داخل العمل الجمعي. وعليه، تُعد هذه العينة مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها.

## 2 - ادوات الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، نظرًا لملاءمته لطبيعة المنهج الوصفي التحليلي وقدرته على جمع معلومات من عدد من الأفراد في وقت قصير. وقد تم تصميم الاستبيان بطريقة منهجية، حيث تضمن مجموعة من الأسئلة المغلقة موزعة على محاور تعكس أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وهي: البعد الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الخيري/الإنساني، كما روعي في إعداد الأداة الوضوح والدقة لضمان فهم المستجوبين للأسئلة بشكل صحيح. وتم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين للتأكد من صدقه الظاهري ومناسبته لموضوع الدراسة. وبعد ذلك تم توزيعه على أفراد العينة واسترجاعه تمهيدًا لتحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

ولقد قمنا بإعداد استمارة الاستبيان مع مراعاة ما يلي: حيث تم تقسيمه الى

**الجزء الأول:** البيانات الشخصية : وتتضمن الجنس، السن، المؤهل العلمي، الصفة في الجمعية ، سنوات الخبرة في العمل الجمعي، الخ.

الجزء الثاني: متغيرات الدراسة

المحور الأول: دور الجمعيات واستراتيجياتها (المتغير المستقل) يتضمن 11 عبارة

المحور الثاني: مدى تبني المسؤولية الاجتماعية (المتغير التابع) ويتفرع عنه عدة ابعاد كما يلي:

- اولا: البعد الاقتصادي وتضمن 8 عبارات
- ثانيا: البعد القانوني وتضمن 8 عبارات
- ثالثا: البعد الاخلاقي وتضمن 8 عبارات
- رابعا: البعد الخيري والانساني وتضمن 8 عبارات

قياس مدى الموافقة على محاور:

إنكان الهدف من هذه الدراسة هو قياس درجة موافقة أفراد العينة على عبارات الاستبيان، فإن المقياس المناسب هو مقياس درجة الموافقة، ومن أشهر هذه المقاييس "مقياس ليكارت"، إذ يقوم الباحث بوضع مجموعة من العبارات ذات العلاقة المباشرة بالظاهرة المدروسة وأمامها مجموعة من الدرجات تتراوح من ثلاثة الى خمسة حسب سلم ليكارت المختار، وفي هذه الدراسة تم اختيار مقياس ليكارت الخماسي كأساس للتعبير عند درجات الموافقة بإعطاء الأوزان الآتية للعبارات:

الجدول رقم (1): درجات سلم ليكارت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي.

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدنا عليها في الدراسة للتعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة ولتحديد درجة السلم، فقد حددنا بخمس مستويات هي: ضعيف جداً، ضعيف، متوسط، جيد، جيد جداً)

**الجدول رقم (2) : مقياس تحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة**

5 - 4.20	4.19 -	3.39 -	2.59 -	1.79 - 1	مستوى الملائمة
	3.40	2.60	1.80		
جيد جداً	جيد	متوسط	ضعيف	ضعيف جداً	الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

المصدر: من اعداد الطالبة من خلال قسمة عدد المسافات على عدد الاقتراحات "5/4=0.8"

**المطلب الثاني الأساليب الإحصائية**

بعد جمع قوائم الاستبيان الموزعة قمنا بتفريغها و تحليل البيانات عن طريق استخدام البرنامج الإحصائي SPSS أي "الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية"، الذي يعد من البرامج الإحصائية المهمة و الدقيقة التي نحصل على نتائجها مباشرة بعد تفريغ البيانات، مع سهولة إجراء التحليلات الوصفية من تكرارات و رسوم البيانات، و برنامج SPSS عبارة عن حزم حاسوبية متكاملة لإدخال البيانات و تستخدم عادة في البحوث العلمية التي تحتوي على عديد البيانات الرقمية، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية منها:

- أساليب الإحصاء الوصفي:

- التكرارات: من خلال هذا الأسلوب يمكن التعرف على تكرارات الإجابات.
- النسب المئوية: يتم من خلالها الحصول على مختلف الأشكال البيانية، مثل الدوائر النسبية و المضلعات التكرارية و غيرها، التي تساعدنا في التعرف على خصائص العينة المدروسة.

- المتوسط الحسابي: من خلال هذا الأسلوب يمكن معرفة مدى تركيز الإجابات في اختيار معين لدى أفراد العينة.
- الانحراف المعياري: نقوم بحساب الانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت الإجابات لدى أفراد العينة عن وسطها الحسابي.
- إختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف - سمرنوف ( Kolmogorov Smirnov Test): يستخدم هذا الإختبار لمعرفة طبيعة توزيع بيانات ظاهرة معينة في كونها تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
- اختبار (ت) الاحصائي (T-Test): يستخدم للمقارنات الثنائية وفي اختبار فرضيات الاستبيان ذات المتغير الواحد للتأكد من الدلالة الاحصائية للنتائج التي تم التوصل اليها.
- الانحدار البسيط (Simple Regession): وتم استخدامه بغية اختبار فرضيات الدراسة واختبار مدى تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع.

أساليب الإحصاء الاستدلالي:

- معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach Alpha:

يعد أحد أهم الاختبارات الإحصائية لتحليل بيانات الاستبانة، لإضفاء الشرعية عليها. وعلى ضوء نتائج هذا الاختبار يتم تعديل الاستبانة أو قبولها. ويستخدم هذا الاختبار فيما إذا كانت أسئلة الاستبانة متناسقة فيما بينها.

$$\alpha = \frac{k}{k-1} \left[ 1 - \frac{\sum s_i^2}{s_i^2} \right]$$

يحسب من المعادلة:

K: عدد مفردات الاختبار؛  $(\sum s_i^2)$ : تباين درجات كل مفردة من مفردات الاختبار؛  $(s_i^2)$ : التباين الكلي لمجموع مفردات الاختبار.

الجدول التالي يبين قيمة الفا كرونباخ المحسوبة باستخدام مقياس الفا كرونباخ.

اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة

1- ثبات أداة الدراسة:

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير في ما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وللتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخراج معامل الثبات ألفا كرونباخ **Cronbach's Alpha** وكان النتائج لأبعاد أداة الدراسة والاستبيان ككل كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): معامل الثبات ألفا كرونباخ

البيان	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
دور الجمعيات واستراتيجياتها	11	0.876
مدى تبني المسؤولية الاجتماعية	32	0.883
البعد الاقتصادي	8	0.752
البعد القانوني	8	0.815
البعد الأخلاقي	8	0.902
البعد الخيري والإنساني	8	0.920
الاستبيان الكلي	43	0.904

المصدر: من اعداد الطالبة

تُظهر نتائج اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ مستوى عالٍ من الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، حيث بلغت قيمة الثبات للاستبيان ككل (0.904)، وهي قيمة مرتفعة جدًا وتشير إلى موثوقية عالية في القياس، إذ تتجاوز الحد المقبول إحصائيًا (0.70). كما يتضح أن جميع الأبعاد الفرعية حققت درجات ثبات جيدة إلى ممتازة، حيث تراوحت القيم بين

(0.752) للبعد الاقتصادي كأدنى قيمة مقبولة، و(0.920) للبعد الخيري والإنساني كأعلى قيمة، مما يعكس تجانس العبارات داخل كل بعد وقدرتها على قياس المفهوم ذاته بدقة. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار والاتساق. أما فيما يتعلق بصدق الأداة، فقد تم الاعتماد على الصدق الذاتي (الداخلي) من خلال حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات الكلي، حيث بلغ:  $\sqrt{0.904} \approx 0.951$ ، وهي قيمة مرتفعة جدًا تدل على تمتع الاستبيان بدرجة عالية من الصدق، أي أنه يقيس بالفعل ما وُضع لقياسه. وعليه، فإن النتائج تؤكد أن أداة الدراسة صالحة للاستخدام في التحليل الإحصائي واستخلاص النتائج بثقة علمية عالية، مما يعزز مصداقية الدراسة حول دور الجمعيات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

#### - صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة، وذلك عن طريق حساب معاملات الارتباط بين كل بعد من أبعاد الاستبيان والدرجة النهائية للمحور نفسه (تتم من الجزء للكل)، في هذه الحالة يتم استخدام معامل بيرسون Pearson لتحديد معامل الارتباط. تم تطبيق هذا المعامل بالاعتماد على البيانات المجمعة من العينة الاستطلاعية لمعرفة مدى ترابط المحاور المكونة للاستبيان مع الاستبيان ككل، لقياس صدق الاتساق الداخلي له من خلال الجدول التالي:

#### الجدول رقم (4): صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان

البيان	عدد العبارات	معامل ارتباط بيرسن	مستوى الدلالة
دور الجمعيات واستراتيجياتها	11	0.698	0.000
مدى تبني المسؤولية الاجتماعية	32	0.944	0.000

0.000	0.778	8	البعد الاقتصادي
0.000	0.755	8	البعد القانوني
0.000	0.725	8	البعد الأخلاقي
0.000	0.765	8	البعد الخيري والإنساني

المصدر: من اعداد الطالبة

يُظهر جدول صدق الاتساق الداخلي أن جميع أبعاد الاستبيان ترتبط بشكل معنوي قوي بالاستبيان الكلي، مما يدل على تمتع الأداة بدرجة عالية من الصدق البنائي والاتساق الداخلي بين المحاور والدرجة الكلية. إذ تراوحت معاملات ارتباط بيرسون بين (0.698) لبعد "دور الجمعيات واستراتيجياتها" كأدنى قيمة، و(0.944) لبعد "مدى تبني المسؤولية الاجتماعية" كأعلى قيمة، وهي قيم مرتفعة تعكس أن كل بعد يقيس نفس البناء الكامن الذي يقيسه الاستبيان الكلي تقريباً، وأن العبارات المندرجة في كل محور منسجمة مع موضوعه ومتراصة معه بشكل جيد. كما أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستويات الدلالة (0.05)، مما يعني أن هذه العلاقات ليست ناتجة عن الصدفة، بل تعبر عن اتساق حقيقي بين المحاور والاستبيان الكلي، وبناءً عليه يمكن القول إن أداة الدراسة تتسم بصدق اتساق داخلي مرتفع، يجعلها صالحة لقياس دور الجمعيات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية والإنسانية.

#### المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي سيمنروفكولموجروف

ونهدف من خلال هذا الاختبار الى معرفة أي من التوزيعات الاحتمالية يتبعها توزيع

بيانات الدراسة، ونقصد بذلك التوزيع الطبيعي من خلال الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الصفرية  $H_0$ : تتبع بيانات الدراسة التوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة  $H_1$ : لا تتبع بيانات الدراسة التوزيع الطبيعي

يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض البديلة عند الحصول على القيمة الاحتمالية (SIG) اكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة و الجدول التالي يوضح اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام (Kolmogorov Smirnov)

الجدول رقم (5): اختبار التوزيع الطبيعي

مستوى الدلالة	قيمة z	البيان
0.247	0.441	دور الجمعيات واستراتيجياتها
0.391	0.347	مدى تبني المسؤولية الاجتماعية
0.346	0.333	البعد الاقتصادي
0.337	0.411	البعد القانوني
0.219	0.487	البعد الأخلاقي
0.227	0.392	البعد الخيري والإنساني
0.394	0.334	الاستبيان الكلي

المصدر: من اعداد الطالبة

يُظهر جدول اختبار كولموجروف-سميرنوف أن جميع أبعاد أداة الدراسة، وكذلك الاستبيان الكلي، تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة مقبولة إحصائياً؛ إذ إن قيم مستوى الدلالة (Sig) لجميع الأبعاد جاءت أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، حيث تراوحت بين نحو 0.219 و0.394، وهي كلها قيم تفوق 0.05، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية  $H_0$  القائلة بأن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، ورفض الفرضية البديلة  $H_1$ ، الأمر الذي يتيح استخدام الاختبارات الإحصائية البارامترية بثقة (مثل معاملات الارتباط، الانحدار، واختبارات الفروق)، ويُعد مؤشراً على ملاءمة البيانات لإجراءات التحليل الكمي في دراسة دور الجمعيات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثالث : تحليل البيانات وإختبار فرضيات الدراسة

المطلب الأول : الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

1- الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة

• الجنس:

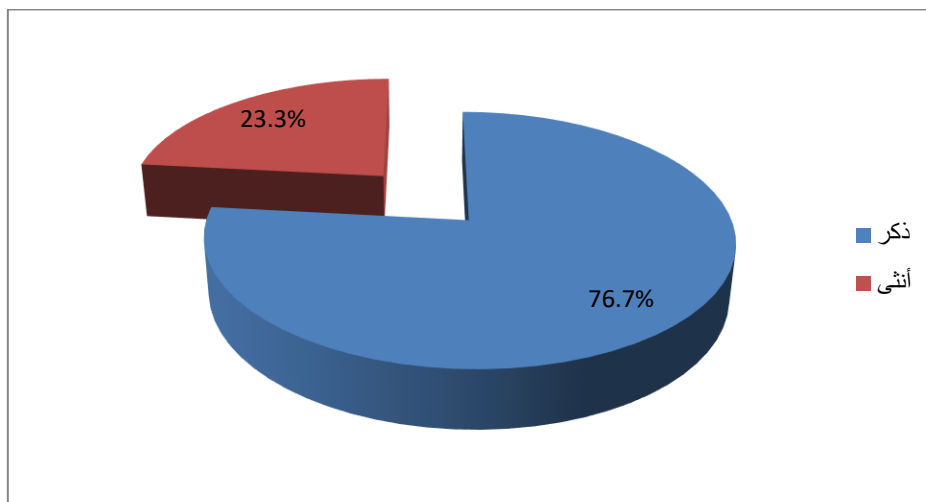
الجدول رقم (6): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة %	التكرار	الجنس
76,7	23	ذكر
23,3	7	أنثى
100	30	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة

يبين الجدول رقم (6) أن أغلبية أفراد العينة من الذكور، حيث بلغ عددهم 23 فردًا بنسبة 76.7% من إجمالي أفراد الدراسة، في حين بلغ عدد الإناث 7 بنسبة 23.3% من مجموع 30 مفحوصًا، وهو ما يعكس غلبة واضحة للعنصر الذكوري ضمن العينة المدروسة. ويُشير هذا التوزيع غير المتكافئ إلى أن نتائج الدراسة قد تتأثر بوجهة النظر الذكورية في موضوع دور الجمعيات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، بحكم أن مواقف واتجاهات الذكور قد تغطي على المتوسطات العامة للمتغيرات المدروسة، مقارنة بمساهمة الإناث المحدودة عددًا. كما أن هذا الاختلال في التمثيل بين الجنسين قد يعكس طبيعة الواقع الميداني للجمعيات محل الدراسة، سواء من حيث ارتفاع نسبة الذكور المنخرطين في العمل الجماعي، أو من حيث سهولة الوصول إليهم مقارنة بالإناث، وهو ما يستوجب الإشارة إليه عند مناقشة النتائج وحدود تعميمها، والتنبيه إلى أن الصورة المستخلصة عن المسؤولية الاجتماعية للجمعيات تعكس بدرجة أكبر تصورات وممارسات الذكور داخل هذا الإطار الجماعي.

الشكل رقم (2) توزيع افراد العينة حسب الجنس



المصدر: من اعداد الطالبة

#### • الفئة العمرية

الجدول رقم (7): توزيع افراد العينة حسب الفئة العمرية

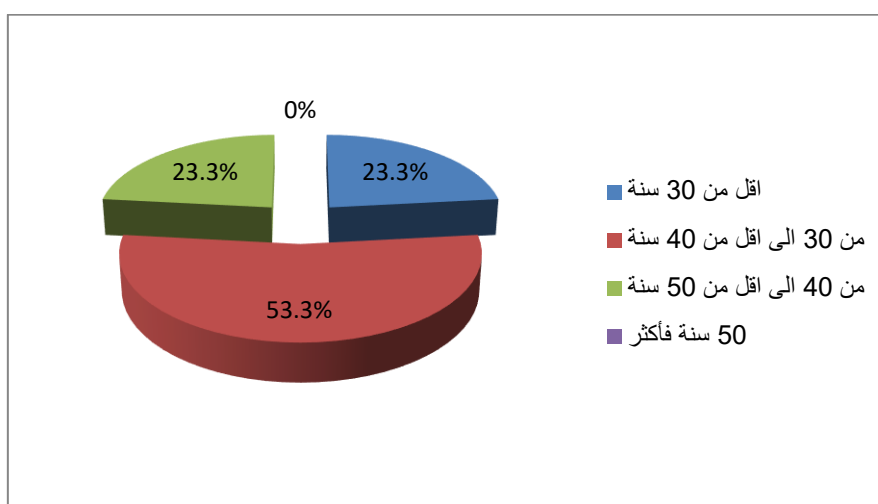
النسبة %	التكرار	الفئة العمرية
23,3	7	اقل من 30 سنة
53,3	16	من 30 الى اقل من 40 سنة
23,3	7	من 40 الى اقل من 50 سنة
0	0	50 سنة فأكثر
100	30	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة

يبين الجدول رقم (7) أن الفئة العمرية الغالبة ضمن عينة الدراسة هي الفئة من 30 إلى أقل من 40 سنة، حيث بلغ عدد أفرادها 16 مفحوصًا بنسبة 53.3% من إجمالي العينة، ما يعني أن أكثر من نصف المبحوثين ينتمون إلى هذه الفئة المتوسطة عمرًا. في المقابل، تمثل كل من فئتي أقل من 30 سنة، ومن 40 إلى أقل من 50 سنة، 7 أفراد لكل منهما بنسبة 23.3%، وهو ما يعكس تمثيلًا متوازنًا نسبيًا لهاتين الفئتين مقارنة بعدد أفراد العينة ككل، مع

غياب تام للفئة 50 سنة فأكثر، حيث لم يُسجَل أي مفحوص في هذه الفئة العمرية. ويشير هذا التوزيع إلى أن نتائج الدراسة تعبر بدرجة أكبر عن تصورات وخبرات الفئة الناضجة مهنيًا (30-أقل من 40 سنة)، التي غالبًا ما تكون في ذروة النشاط المهني والانخراط الفعلي في العمل الجمعي، في حين لا تعكس النتائج بصورة مباشرة مساهمات الفئات الأكبر سنًا (50 سنة فأكثر)، ما يستوجب التنبيه إلى ذلك عند تفسير النتائج وحدود تعميمها على مختلف الفئات العمرية المحتملة في المجتمع الجمعي.

الشكل رقم (3) توزيع افراد العينة حسب الفئة العمرية



المصدر: من اعداد الطالبة

### • المستوى التعليمي

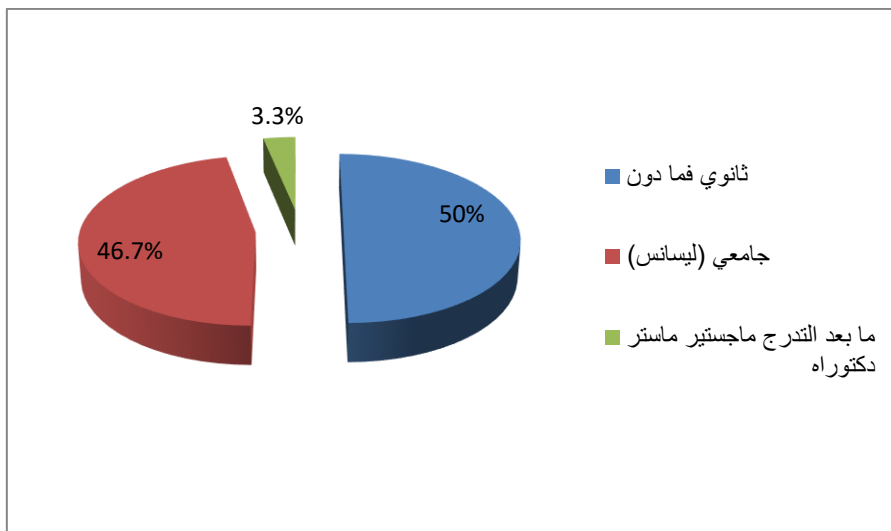
الجدول رقم (8): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي
50,0	15	ثانوي فما دون
46,7	14	جامعي (ليسانس)
3,3	1	ما بعد التدرج ماجستير ماستر دكتوراه
100	30	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة

يبين الجدول رقم (8) أن أغلبية أفراد العينة ينتمون إلى مستوى تعليمي ثانوي فما دون، حيث بلغ عددهم 15 فردًا بنسبة 50% من إجمالي العينة، مما يعني أن نصف المبحوثين تقريبًا من ذوي المستويات التعليمية المتوسطة أو الأقل. كما تظهر النتائج تمثيلًا معتبرًا للفئة الحاصلة على شهادة جامعية (ليسانس)، بعدد 14 فردًا وبنسبة 46.7%، وهو ما يعكس حضورًا قويًا للفئة الجامعية داخل العينة، ويجعل البنية التعليمية للعينة متركزة أساسًا بين المستويين الثانوي والجامعي. في المقابل، تسجل فئة ما بعد التدرج (ماجستير، ماستر، دكتوراه) تمثيلًا ضعيفًا للغاية، حيث لم تضم سوى مفحوص واحد بنسبة 3.3%، ما يدل على محدودية مشاركة الإطارات العليا وذوي المؤهلات العلمية المتقدمة في هذه الدراسة أو في العمل الجمعي محل البحث. ويشير هذا التوزيع إلى أن نتائج الدراسة تعكس بدرجة أكبر تصورات وممارسات الفئات ذات التعليم الثانوي والجامعي، في حين تبقى مساهمة الفئة العليا علميًا هامشية، وهو ما يستوجب مراعاته عند تفسير النتائج وحدود تعميمها على مختلف المستويات التعليمية داخل الوسط الجمعي.

الشكل رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي



المصدر: من اعداد الطالبة

• الصفة في الجمعية

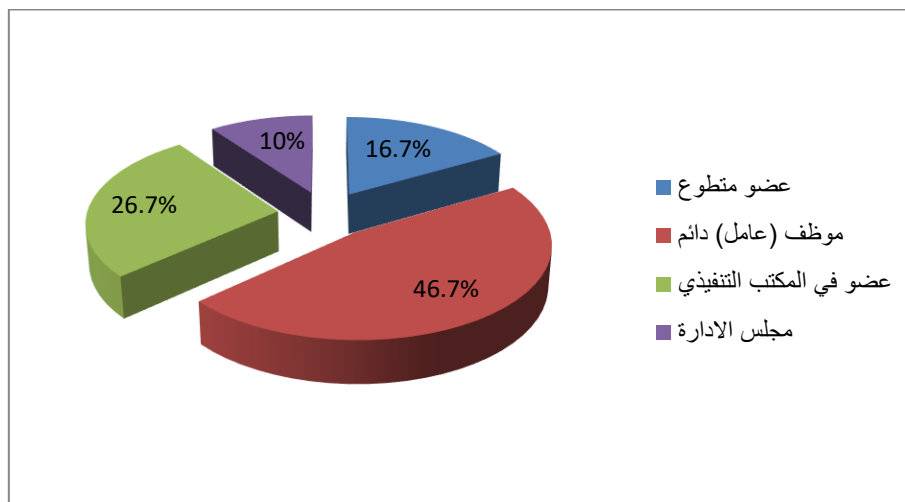
الجدول رقم (9): توزيع أفراد العينة حسب الصفة في الجمعية

النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي
16,7	5	عضو متطوع
46,7	14	موظف (عامل) دائم
26,7	8	عضو في المكتب التنفيذي
10,0	3	مجلس الادارة
100	30	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة

يبين الجدول رقم (9) أن أكبر نسبة من أفراد العينة تنتمي لفئة الموظفين (العمال الدائمين) في الجمعيات، حيث بلغ عددهم 14 مفحوصًا بنسبة 46.7% من إجمالي العينة، مما يدل على أن ما يقارب نصف المشاركين هم من الإطارات العاملة بشكل مستمر داخل الجمعية، وهو ما يضيف على نتائج الدراسة طابعًا يعكس خبرة المشتغلين اليوميين بالعمل الجماعي. كما تمثل فئة أعضاء المكتب التنفيذي نسبة 26.7% بعدد 8 أفراد، وهي نسبة مهمة تشير إلى حضور قيادات الجمعيات في العينة، بما يسمح بالتعرف على رؤيتهم لدور الجمعيات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية. أما فئة الأعضاء المتطوعين فقد بلغ عددهم 5 بنسبة 16.7%، وهو ما يعكس مساهمة معتبرة - وإن كانت أقل - للمنخرطين في العمل التطوعي غير الدائم، في حين سجّل أعضاء مجلس الإدارة 3 أفراد بنسبة 10% فقط، ما يدل على تمثيل محدود نسبيًا لهذه الفئة القيادية العليا. ويُظهر هذا التوزيع أن بنية العينة تميل نحو الفاعلين التنفيذيين (الموظفين وأعضاء المكتب التنفيذي)، الأمر الذي يجعل النتائج معبرة بدرجة أكبر عن تصورات وممارسات من هم في قلب العملية التنفيذية داخل الجمعيات، مع حضور أقل نسبيًا للمتطوعين وأعضاء مجالس الإدارة، وهو ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند تفسير النتائج وحدود تعميمها على مختلف الفاعلين داخل الوسط الجماعي.

الشكل رقم (5) توزيع افراد العينة حسب الصفة في الجمعية



المصدر: من اعداد الطالبة

#### • سنوات الخبرة

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

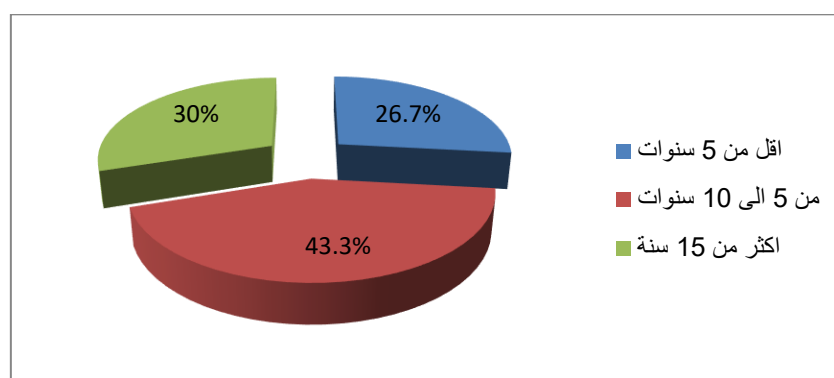
النسبة %	التكرار	سنوات الخبرة
26,7	8	اقل من 5 سنوات
43,3	13	من 5 الى 10 سنوات
30,0	9	اكثر من 15 سنة
100	30	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة

يبين الجدول رقم (10) أن أغلبية أفراد العينة ينتمون إلى فئة من 5 إلى 10 سنوات خبرة، حيث بلغ عددهم 13 مفحوصًا بنسبة 43.3% من إجمالي العينة، وهو ما يدل على أن جزءًا كبيرًا من المشاركين يمتلك خبرة مهنية متوسطة نسبيًا في العمل داخل الجمعيات. كما تظهر النتائج أن فئة أقل من 5 سنوات خبرة تضم 8 أفراد بنسبة 26.7%، ما يعكس حضورًا معتبرًا للعناصر حديثة العهد نسبيًا بالعمل الجماعي، في مقابل 9 مفحوصين ضمن فئة أكثر من 15 سنة خبرة بنسبة 30%، وهي نسبة مهمة تشير إلى مساهمة فئة ذات خبرة طويلة وعميقة في المجال. ويشير هذا التوزيع إلى أن عينة الدراسة تجمع بين مستويات مختلفة

من الخبرة (قصيرة، متوسطة، وطويلة)، مع غلبة واضحة للفئة ذات الخبرة المتوسطة، الأمر الذي يمنح نتائج الدراسة توازناً نسبياً بين وجهات نظر المبتدئين وذوي الخبرة العالية، مع ميل أكبر نحو تصوير تصورات وممارسات الفاعلين الذين راكموا تجربة معتبرة في العمل الجماعي دون أن يصلوا بعد إلى نهاية مسارهم المهني، وهو ما يجب استحضاره عند تفسير النتائج وربطها بسياق الخبرة المهنية للمبحوثين داخل الجمعيات.

الشكل رقم (6) توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة



المصدر: من اعداد الطالبة

## 2- الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

### المحور الأول: دور الجمعيات واستراتيجياتها

#### الجدول رقم ( 11 ) تحليل مدى الموافقة حول : دور الجمعيات واستراتيجياتها

الترتيب	درجة الموافقة	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البنود	الرقم
5	جيد جدا	.89	0,507	4,46	تمتلك الجمعية رؤية ورسالة واضحة تدعم خدمة المجتمع وتنمية أفرادها.	1
6	جيد جدا	.89	0,504	4,43	تساهم الجمعية بفعالية في رصد ومعالجة القضايا والمشكلات الاجتماعية الملحة.	2
7	جيد جدا	.89	0,568	4,43	تعتمد الجمعية على التخطيط الاستراتيجي السليم في تصميم وتنفيذ برامجها.	3

2	جيد جدا	.91	0,504	4,56	توفر الجمعية برامج تدريبية وتأهيلية مستمرة لرفع كفاءة أعضائها وعمالها.	4
3	جيد جدا	.91	0,571	4,53	تنجح الجمعية في استقطاب المتطوعين وتوظيف طاقاتهم بشكل أمثل وموجه.	5
1	جيد جدا	.92	0,498	4,60	تبني الجمعية شراكات فعالة ومستدامة مع مؤسسات القطاع العام والخاص لخدمة أهدافها.	6
3	جيد جدا	.91	0,571	4,53	تتميز برامج الجمعية ومشاريعها بالاستمرارية والديمومة بدلاً من الطابع الموسمي المنقطع.	7
4	جيد جدا	.90	0,508	4,50	توظف الجمعية التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي للوصول بفعالية إلى المستفيدين والمانحين.	8
9	جيد جدا	.87	0,556	4,36	تعتمد الجمعية آليات واضحة وموضوعية لتقييم أثر مشاريعها وقياس رضا المستفيدين.	9
8	جيد جدا	.88	0,498	4,40	تحظى الجمعية بثقة ومصداقية عالية لدى أفراد المجتمع المحلي والجهات الداعمة.	10
10	جيد جدا	.86	0,611	4,30	تشجع الجمعية ثقافة الابتكار والإبداع في ابتكار حلول وخدمات خيرية جديدة.	11
	جيد جدا	0.90	0.53	4.51	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالبة

يُظهر الجدول رقم (11) أن مستوى موافقة أفراد العينة على بنود محور "دور الجمعيات واستراتيجياتها" جاء مرتفعاً؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور (4.51) بانحراف معياري قدره (0.53)، وبأهمية نسبية تساوي (0.90)، وهي قيمة تقع ضمن فئة "جيد جداً"، ما يدل على إدراك قوي لدى المبحوثين بأن الجمعيات تتمتع بدور فاعل واستراتيجيات واضحة في خدمة المجتمع. كما يتضح أن أعلى متوسط حسابي سُجِّل للبند المتعلق بـ"بناء شراكات فعّالة ومستدامة مع مؤسسات القطاع العام والخاص" بمتوسط (4.60) وأهمية نسبية (0.92)، ما يعكس قناعة قوية بأهمية الشراكات في تعزيز فاعلية العمل الجماعي، في حين جاء أدنى متوسط للبند الخاص بـ"تشجيع ثقافة الابتكار والإبداع في ابتكار حلول وخدمات خيرية جديدة" بمتوسط (4.30) وأهمية نسبية (0.86)، وهو رغم بقائه ضمن فئة "جيد جداً" يشير إلى وجود

هامش لتحسين جهود الجمعيات في مجال الابتكار. وبوجه عام، تُبرز هذه النتائج أن الجمعيات المدروسة تتمتع برؤية ورسالة واضحة، وتستند إلى تخطيط استراتيجي، وتعمل على استقطاب المتطوعين وتوظيف التكنولوجيا وتقييم أثر برامجها، غير أن تعزيز ثقافة الابتكار يظل مجالاً يمكن تطويره أكثر لترسيخ دور الجمعيات واستراتيجياتها في خدمة المسؤولية الاجتماعية.

يُلاحظ من خلال المتوسطات الحسابية المرتفعة لجميع بنود محور "دور الجمعيات واستراتيجياتها" أن أفراد العينة يتفقون بدرجة كبيرة على أن الجمعيات المدروسة تعمل وفق رؤية ورسالة واضحة، وتتبنى ممارسات تنظيمية واستراتيجية تعكس قدرًا معتبرًا من الاحترافية في إدارة العمل الجماعي. ويُفسّر ذلك بكون هذه الجمعيات قد طوّرت عبر تجربتها الميدانية آليات محددة لتخطيط برامجها، وبناء شراكات مع القطاعين العام والخاص، واستقطاب المتطوعين وتوظيف جهودهم في اتجاه خدمة أهدافها الاجتماعية، وهو ما يظهر في ارتفاع الأهمية النسبية للبنود المتعلقة بالشراكات والاستقطاب والتخطيط الاستراتيجي. كما أن انخفاض درجة التشتت (الانحراف المعياري المتوسط 0.53) يدل على تقارب آراء المبحوثين حول هذه الممارسات، ما يعزّز موثوقية الحكم بأن الجمعيات تتبنى بالفعل استراتيجيات واضحة ومقاربة في الواقع العملي.

في المقابل، ورغم بقاء جميع البنود ضمن فئة "جيد جدًا"، فإن البند المتعلق بتشجيع ثقافة الابتكار والإبداع سجّل أدنى متوسط نسبيًا مقارنة ببقية البنود، وهو ما يمكن تفسيره بأن التركيز الأكبر للجمعيات ينصبّ على أداء الوظائف التقليدية للعمل الخيري والاجتماعي (التخطيط، التنفيذ، الشراكات، الاستقطاب)، في حين لا تزال مبادرات الابتكار في الحلول والبرامج الخيرية بحاجة إلى مزيد من الدعم المؤسسي والتشجيع، سواء من خلال تحفيز العاملين والمتطوعين أو توفير موارد مادية وتقنية مخصّصة لهذا الغرض. وعليه، فإن هذه النتائج مجتمعةً تشير إلى أن الجمعيات الخيرية محل الدراسة تتمتع ببنية تنظيمية واستراتيجية

قوية تسهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، مع بروز حاجة واضحة إلى الاستثمار أكثر في جانب الابتكار لتطوير برامج أكثر تنوعاً واستجابةً للتحويلات الاجتماعية المعاصرة.

### المحور الثاني: مدى تبني المسؤولية الاجتماعية

#### الجدول رقم ( 12 ) تحليل مدى الموافقة حول : مدى تبني المسؤولية الاجتماعية

الرقم	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
<b>البعد الاقتصادي</b>						
1	تحرص الجمعية على ترشيد الإنفاق وتحقيق أعلى درجات الكفاءة المالية في مشاريعها.	4,36	0,556	.87	جيد جدا	1
2	توفر الجمعية للعاملين بها أجوراً ومكافآت عادلة تكفي لضمان مستوى معيشي كريم.	4,26	0,449	.85	جيد جدا	4
3	تسعى الجمعية لتنوع مصادر تمويلها (كالأوقاف والمشاريع الاستثمارية) لتحقيق الاستدامة المالية.	4,20	0,484	.84	جيد جدا	5
4	تلتزم الجمعية بالشفافية التامة في عرض تقاريرها المالية للمانحين والجهات المختصة.	4,19	0,489	.83	جيد جدا	6
5	تقدم الجمعية خدماتها بأعلى جودة ممكنة مقارنة بالموارد والتكاليف المتاحة.	4,26	0,449	.85	جيد جدا	4
6	تساهم مشاريع الجمعية في خلق فرص عمل (مؤقتة أو دائمة) لأفراد المجتمع المحلي.	4,33	0,479	.87	جيد جدا	2
7	تدعم الجمعية الأسر المنتجة وأصحاب المشاريع الصغيرة لتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للمستفيدين.	4,36	0,556	.87	جيد جدا	1
8	تفي الجمعية بكافة التزاماتها المالية تجاه الموردين والشركاء في الأجل المحددة.	4,30	0,466	.86	جيد جدا	3

		0.83	0.49	4.16	المجموع
	جيد جدا				
7	جيد جدا	.87	0,546	4,33	9 تلتزم الجمعية بكافة القوانين والتشريعات الحكومية المنظمة للعمل الجمعي.
6	جيد جدا	.87	0,479	4,33	10 تمتلك الجمعية قانوناً أساسياً ونظماً داخلياً واضحاً يتم الالتزام به بصرامة من قبل الجميع.
8	جيد جدا	.85	0,784	4,26	11 تحرص الجمعية على توثيق كافة عقودها وتعاملاتها مع الموردين والمانحين بشكل قانوني سليم.
5	جيد جدا	.87	0,556	4,36	12 تجدد الجمعية التراخيص والتصاريح اللازمة لنشاطاتها ومقراتها بشكل دوري وفي وقتها المحدد.
2	جيد جدا	.89	0,507	4,46	13 تقوم الجمعية بتنفيذ كافة الاتفاقيات التي تبرمها مع الشركاء والجهات الداعمة وفق الشروط المتفق عليها قانوناً.
1	جيد جدا	.90	0,572	4,50	14 تضمن الجمعية كافة الحقوق القانونية للعاملين بها وفقاً لقانون العمل المعمول به.
3	جيد جدا	.89	0,509	4,45	15 تتجنب الجمعية أي ممارسات أو تحويلات مالية قد تعرضها للمساءلة القانونية.
4	جيد جدا	.87	0,490	4,36	16 تتعاون الجمعية بشفافية مع الجهات الرقابية الحكومية وتسهل مهامها التفتيشية والتدقيقية.
	جيد جدا	0.85	0.56	4.26	المجموع
6	جيد جدا	.87	0,479	4,33	17 تتوافق أهداف ومشاريع الجمعية بشكل تام مع قيم ومبادئ وعقيدة المجتمع المحلي.

5	جيد جدا	.87	0,556	4,36	18	تمتلك الجمعية دليلاً أخلاقياً (ميثاق شرف) واضحاً ومعلناً يوجه سلوك جميع الموظفين والمتطوعين.
7	جيد جدا	.86	0,534	4,30	19	تروج الجمعية لأعمالها وإنجازاتها بمصادقية تامة ودون أي مبالغة أو تضليل للمانحين.
8	جيد جدا	.85	0,583	4,26	20	تحافظ الجمعية على سرية بيانات المستفيدين وخصوصيتهم بشكل صارم وتمنع تسريبها.
4	جيد جدا	.88	0,621	4,40	21	تعامل الجمعية جميع المستفيدين بعدالة ومساواة دون أي تمييز (عريقي، مناطقي، أو فئوي)
1	جيد جدا	.90	0,629	4,50	22	تتحمل الجمعية المسؤولية وتتدخل فوراً لمعالجة أي أضرار أو أخطاء غير مقصودة قد تنتج عن أنشطتها.
3	جيد جدا	.89	0,626	4,43	23	تتجنب الجمعية استغلال صور الفقراء والمحتاجين في الدعاية الإعلامية بشكل ينتهك كرامتهم الإنسانية.
2	جيد جدا	.89	0,628	4,46	24	تسعى الجمعية لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان واحترام العادات والتقاليد الإيجابية في محيطها.
		0.85	0.57	4.26	المجموع	
6	جيد جدا	.89	0,628	4,46	25	تقدم الجمعية المساعدات والتبرعات بشكل مستمر للفئات الأكثر ضعفاً (كالأيتام، الأرامل، وذوي الهمم)
1	جيد جدا	.93	0,614	4,63	26	تستجيب الجمعية بفعالية وسرعة للحالات الإنسانية الطارئة والأزمات (كوارث طبيعية، جوائح)
2	جيد جدا	.92	0,621	4,60	27	تساهم الجمعية في توفير برامج الرعاية الصحية والتعليمية للفئات غير القادرة.

28	تقدم الجمعية الدعم النفسي والاجتماعي للفئات المهمشة والمتضررة لمساعدتهم على تجاوز محنتهم.	4,56	0,626	.91	جيد جدا	3
29	تشارك الجمعية بفعالية في تصميم وتنفيذ برامج الإدماج الاجتماعي وحماية الطفولة.	4,53	0,628	.91	جيد جدا	5
30	تنظم الجمعية حملات مستمرة لجمع التبرعات وتوجيهها بدقة للمشاريع الإنسانية ذات الأولوية القصوى.	4,53	0,621	.91	جيد جدا	4
31	تسعى الجمعية لتحويل المستفيدين من مجرد "متلقين للمساعدات" إلى أفراد فاعلين ومعتادين على أنفسهم.	4,36	0,614	.87	جيد جدا	8
32	تساهم الجمعية في نشر ثقافة التكافل، التضامن، والعمل التطوعي بين مختلف شرائح المجتمع.	4,40	0,621	.88	جيد جدا	7
<b>المجموع</b>		4.51	0.62	<b>0.90</b>	جيد جدا	
<b>المجموع الكلي</b>		4.39	0.56	<b>0.87</b>	جيد جدا	

المصدر: من اعداد الطالبة

نتائج المحور الثاني تبين أن مستوى تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف الجمعيات الخيرية محل الدراسة جاء في مجمله "جيد جداً"، سواء على المستوى الاقتصادي أو القانوني أو الأخلاقي أو الخيري والإنساني، إذ بلغ المتوسط الكلي (4.39) بانحراف معياري (0.56) وأهمية نسبية (0.87)، ما يعكس درجة عالية من الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية في أداء هذه الجمعيات.

#### البعد الاقتصادي

يُظهر البعد الاقتصادي أن الجمعيات تحرص على ترشيد الإنفاق وتحقيق الكفاءة المالية، ودعم الاستقلالية الاقتصادية للمستفيدين، حيث بلغ المتوسط العام (4.16) بأهمية نسبية (0.83) ضمن فئة "جيد جداً". يتجلى ذلك بوضوح في ارتفاع المتوسطات الخاصة

بترشيد الإنفاق، ودعم الأسر المنتجة، والإيفاء بالالتزامات المالية في الآجال المحددة، ما يدل على وجود إدارة مالية رشيدة ومسؤولة، مع بقاء هامش لتعزيز الشفافية في عرض التقارير المالية وتنويع مصادر التمويل للاستدامة.

### البعد القانوني

أما البعد القانوني، فقد سجل متوسطاً عاماً قدره (4.26) وانحرافاً معيارياً (0.56) وأهمية نسبية (0.85)، وهو ما يعكس التزاماً قوياً بالقوانين والتشريعات المنظمة للعمل الجمعي. تظهر النتائج أن الجمعيات تحرص على ضمان الحقوق القانونية للعاملين، وتنفيذ الاتفاقيات وفق الشروط القانونية، والتعاون مع الجهات الرقابية الحكومية، ما يشير إلى ثقافة قانونية راسخة تقلل من المخاطر القانونية وتعزز الثقة المؤسسية لدى الشركاء والمانحين، مع ملاحظة أن تفاوت الانحراف المعياري في بعض البنود (مثل توثيق العقود) يوحي بوجود تفاوت نسبي في مستوى التطبيق بين الجمعيات.

### البعد الأخلاقي

في البعد الأخلاقي، جاء المتوسط العام (4.26) بانحراف معياري (0.57) وأهمية نسبية (0.85)، ما يعني أن الجمعيات تولي عناية معتبرة لقيم الصدق، السرية، العدالة، واحترام كرامة المستفيدين. ارتفاع متوسطات البنود المتعلقة بتحمل المسؤولية عن الأضرار غير المقصودة، وتجنب استغلال صور المحتاجين، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، يعكس التزاماً أخلاقياً واضحاً، غير أن بعض البنود (مثل سرية البيانات) تظهر مجالاً لتعزيز السياسات والإجراءات العملية لضمان حماية أكبر لخصوصية المستفيدين.

### البعد الخيري والإنساني

يبين البعد الخيري والإنساني مستوى مرتفعاً جداً من الموافقة، حيث بلغ المتوسط العام (4.51) بانحراف معياري (0.62) وأهمية نسبية (0.90)، مما يدل على أن الجمعيات نشطة بقوة في تقديم المساعدات، الاستجابة للحالات الطارئة، توفير الرعاية الصحية والتعليمية،

وتنظيم الحملات لجمع التبرعات. كما تعكس البنود المتعلقة بتحويل المستفيدين من مجرد متلقين للمساعدة إلى أفراد فاعلين، ونشر ثقافة التكافل والعمل التطوعي، توجهاً نحو العمل الخيري التنموي لا الإغاثي المؤقت فقط، رغم أن المتوسط الأقل نسبياً في بند تحويل المستفيدين إلى فاعلين يشير إلى أن هذا المجال ما زال في طور التعزيز ويتطلب استراتيجيات أكثر استدامة وتمكيناً.

### تبرير وتفسير عام

انطلاقاً من هذه النتائج، يمكن تبرير مستوى "جيد جداً" في تبني المسؤولية الاجتماعية بأن الجمعيات الخيرية المدروسة لا تقتصر على تقديم خدمات خيرية تقليدية، بل تمارس مسؤوليتها على نحو متكامل يشمل حسن التدبير المالي، الالتزام القانوني، الانضباط الأخلاقي، والانخراط العميق في العمل الإنساني الموجه للفئات الهشة. ارتفاع المتوسطات وتجانس آراء المبحوثين (كما تعكسه قيم الانحراف المعياري المتوسطة) يدل على أن هذه الممارسات ليست حالات فردية، بل تمثل نمطاً سائداً في أداء الجمعيات. ومع ذلك، فإن بعض المؤشرات (مثل تنوع مصادر التمويل، تعزيز الابتكار، تحويل المستفيدين إلى فاعلين) توحى بوجود مساحات تطوير يمكن أن تعزز انتقال هذه الجمعيات من منطلق الإغاثة الآنية إلى منطلق التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية المؤسسية الشاملة.

### المطلب الثاني: عرض وتحليل فرضيات الدراسة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لدور الجمعيات الخيرية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية .

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام الاساليب الاحصائية المناسبة و المتمثلة في الارتباط كخطوة اولى لاكتشاف قوة ونوع العلاقة بين دور الجمعيات الخيرية وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية ، ثم الانحدار كخطوة ثانية لمعرفة اثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

جدول رقم ( 13 ): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية

نتائج تحليل العلاقة بين دور الجمعيات الخيرية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية					
دور الجمعيات الخيرية		معامل الارتباط بيرسون R		0.421	
قيمة احتمال المعنوية sig		0.000			
نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس اثر دور الجمعيات الخيرية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية					
معامل التحديد (R <sup>2</sup> ) 0.177 الخطأ المعياري للتقدير 0.24389					
قيمة (F) : 9.040 مستوى المعنوية 0.00					
المتغير	B	SE	بيتا β	قيمة T	معنوية T
الثابت	2.991	0.572		5.230	0.000
التابع	0.313	0.127	0.421	3.458	0.000

المصدر: من اعداد الطالبة

#### ثانياً: الفرضيات الفرعية

- توجد علاقة ذو دلالة إحصائية لممارسات الجمعيات الخيرية (ترشيد الإنفاق، تنويع مصادر التمويل، خلق فرص العمل) في تعزيز البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05.

جدول رقم (14): العلاقة بين ممارسات الجمعيات الخيرية في تعزيز البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية (معامل ارتباط بيرسون)

	البعد الاقتصادي	ممارسات الجمعيات الخيرية
Pearson Correlation	1	,765**
Sig. (2-tailed)		,000
N	30	30
Pearson Correlation	,765**	1
Sig. (2-tailed)	,000	
N	30	30

المصدر: من اعداد الطالبة

تُظهر نتائج جدول بيرسون أن هناك علاقة ارتباط موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين ممارسات الجمعيات الخيرية والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية، مما يدعم الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية لهذه الممارسات في تعزيز البعد الاقتصادي عند مستوى 0.05. فقد بلغ معامل الارتباط بيرسون بين المتغيرين ( $r=0.765$ )، وهي قيمة مرتفعة تشير إلى علاقة قوية في الاتجاه الموجب؛ أي أنه كلما ازدادت درجة تبني الجمعيات لممارسات اقتصادية رشيدة (كترشيد الإنفاق، تنويع مصادر التمويل، وخلق فرص العمل)، ارتفع بالمقابل مستوى تحقق البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية. كما أن القيمة الاحتمالية المصاحبة للاختبار ( $\text{Sig} = 0.000$ ) أقل بكثير من مستوى الدلالة (0.05)، ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية بعدم وجود علاقة، وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الممارسات الاقتصادية للجمعيات والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن النتائج تؤكد إحصائياً أن الجهود التي تبذلها الجمعيات في مجالات ترشيد الإنفاق، تحقيق الاستدامة المالية، وتوفير فرص العمل، تسهم بشكل ملموس في تعزيز البعد الاقتصادي لمسؤوليتها الاجتماعية، بما يعكس دوراً تنموياً يتجاوز الطابع الخيري التقليدي إلى دعم الاستقرار الاقتصادي للفئات المستفيدة.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التزام الجمعيات الخيرية بالتشريعات والقوانين المنظمة للعمل الجمعي ومستوى تجسيد البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05.

**جدول رقم (15): العلاقة بين ممارسات الجمعيات الخيرية في تعزيز البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية (معامل ارتباط بيرسون)**

	البعد القانوني	ممارسات الجمعيات الخيرية
Pearson Correlation	1	,768**
Sig. (2-tailed)		,000
N	30	30

Pearson Correlation	,768**	1
Sig. (2-tailed)	,000	
N	30	30

المصدر: من اعداد الطالبة

تؤكد نتائج معامل ارتباط بيرسون وجود علاقة ارتباط موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين مستوى التزام الجمعيات الخيرية بالتشريعات والقوانين المنظمة للعمل الجمعي، وبين مستوى تجسيد البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05. فقد بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين  $r=0.768$ ، وهي قيمة مرتفعة تعكس علاقة قوية في الاتجاه الموجب، بما يعني أنه كلما ارتفع مستوى التزام الجمعيات بالقوانين والأنظمة (كاحترام القوانين الأساسية، توثيق العقود، تجديد التراخيص، التعاون مع الهيئات الرقابية)، ارتفع معها مستوى تجسيد البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في أدائها العملي. كما أن القيمة الاحتمالية المصاحبة للاختبار ( $\text{Sig} = 0.000$ ) أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود علاقة، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن النتائج تدعم إحصائياً أن احترام الجمعيات الخيرية للأطر القانونية والتنظيمية ليس مجرد التزام شكلي، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتجسيد مسؤوليتها القانونية تجاه العاملين والمستفيدين والشركاء، بما يعزز الثقة المؤسسية ويحد من المخاطر القانونية التي قد تواجهها.

- يوجد توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لالتزام الجمعيات الخيرية بمواثيق السلوك الأخلاقي (الشفافية، العدالة، سرية البيانات، احترام الكرامة الإنسانية) في ترسيخ البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05.

جدول رقم (16): العلاقة بين ممارسات الجمعيات الخيرية في تعزيز البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية (معامل ارتباط بيرسون)

	البعد الاقتصادي	ممارسات الجمعيات الخيرية
Pearson Correlation	1	,610**
Sig. (2-tailed)		,000
N	30	30
Pearson Correlation	,610**	1
Sig. (2-tailed)	,000	
N	30	30

المصدر: من اعداد الطالبة

تبيّن نتائج معامل ارتباط بيرسون وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة إلى قوية وذات دلالة إحصائية بين مستوى التزام الجمعيات الخيرية بمواثيق السلوك الأخلاقي (الشفافية، العدالة، سرية البيانات، احترام الكرامة الإنسانية) وبين مستوى ترسيخ البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين  $r=0.610$  وهي قيمة تشير إلى علاقة إيجابية معتبرة؛ أي أنه كلما ازداد التزام الجمعيات بالقيم الأخلاقية في ممارساتها اليومية، ارتفع مستوى تجسيد البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في تعاملاتها مع المستفيدين والمجتمع. كما أن القيمة الاحتمالية المصاحبة للاختبار (Sig = 0.000) أقل بكثير من 0.05، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود علاقة، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية للالتزام الجمعيات بمواثيق السلوك الأخلاقي في ترسيخ البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية. ويدل ذلك على أن تطبيق مبادئ الشفافية، العدالة، سرية المعلومات، واحترام الكرامة الإنسانية ليس مجرد شعارات، بل يرتبط عملياً بتحسين الصورة الأخلاقية للجمعيات وتعزيز ثقة المجتمع في أدائها.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرامج الخيرية والإنسانية التي تنفذها الجمعيات الخيرية (الإغاثة، الدعم الصحي والتعليمي، الدعم النفسي والاجتماعي، الإدماج الاجتماعي) وبين مستوى تجسيد البعد الخيري والإنساني للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05.

جدول رقم (17): العلاقة بين ممارسات الجمعيات الخيرية في تعزيز البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية (معامل ارتباط بيرسون)

	البعد الخيري والانساني	ممارسات الجمعيات الخيرية
Pearson Correlation	1	,944**
Sig. (2-tailed)		,000
N	30	30
Pearson Correlation	,944**	1
Sig. (2-tailed)	,000	
N	30	30

المصدر: من اعداد الطالبة

تُظهر نتائج معامل ارتباط بيرسون أن هناك علاقة ارتباط موجبة قوية جدًا وذات دلالة إحصائية بين البرامج الخيرية والإنسانية التي تنفذها الجمعيات الخيرية وبين مستوى تجسيد البعد الخيري والإنساني للمسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 0.05. إذ بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين  $r=0.944$  ، وهي قيمة مرتفعة للغاية تدل على علاقة قوية جدًا في الاتجاه الموجب؛ أي أنه كلما زادت كثافة وفعالية البرامج الخيرية والإنسانية (الإغاثة، الدعم الصحي والتعليمي، الدعم النفسي والاجتماعي، برامج الإدماج الاجتماعي)، ارتفع بالمقابل مستوى تجسيد البعد الخيري والإنساني للمسؤولية الاجتماعية لدى الجمعيات محل الدراسة. كما أن القيمة الاحتمالية المصاحبة للاختبار (Sig = 0.000) أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود علاقة، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرامج الخيرية والإنسانية ومستوى

تجسيد البعد الخيري والإنساني للمسؤولية الاجتماعية. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن النتائج تؤكد إحصائياً أن انخراط الجمعيات في أنشطة الإغاثة، الرعاية الصحية والتعليمية، الدعم النفسي والاجتماعي، والإدماج الاجتماعي للفئات الهشة يسهم بشكل مباشر وقوي في تعزيز صورتها كفاعل إنساني مسؤول، ويجعل البعد الخيري والإنساني أحد أبرز أبعاد المسؤولية الاجتماعية تجسداً في واقع عمل هذه الجمعيات.

### المطلب الثالث: نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات

تُشير نتائج الدراسة في مجملها إلى تأييد الفرضية الرئيسية التي تقترض وجود أثر/ علاقة ذات دلالة بين دور الجمعيات الخيرية واستراتيجياتها وبين مستوى تبني المسؤولية الاجتماعية بأبعادها المختلفة. فقد أظهرت المؤشرات الوصفية أن الجمعيات محل الدراسة تمتلك في الغالب رؤية ورسالة واضحتين، وتعتمد التخطيط الاستراتيجي، وتبني شراكات فعّالة، وتستفيد من التكنولوجيا الحديثة، وهو ما انعكس في مستويات مرتفعة من الموافقة على محور "دور الجمعيات واستراتيجياتها" ضمن فئة "جيد جداً". في المقابل، بينت النتائج الخاصة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية (الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الخيري والإنساني، وربما البيئي) أن هذه الأبعاد مجتمعة تحظى هي الأخرى بمستويات تبني مرتفعة، بما يدل على أن الجمعيات التي تحسن تنظيم عملها واستراتيجياتها هي نفسها الأكثر التزاماً بمضامين المسؤولية الاجتماعية في الواقع العملي.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الفرضية الرئيسية قد تأكدت؛ إذ تكشف النتائج أن جودة الدور الجمعي واستراتيجياته (من حيث الرؤية، التخطيط، الشراكات، استقطاب المتطوعين، تقييم البرامج...) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة تجسيد المسؤولية الاجتماعية في بعدها الاقتصادي (الاستدامة وترشيد الإنفاق)، والقانوني (الالتزام بالتشريعات وحماية الحقوق)، والأخلاقي (الشفافية والعدالة واحترام الكرامة)، والخيري والإنساني (إغاثة الفئات الهشة والدعم الشامل). وهذا يتيح استنتاجاً عاماً مفاده أن الجمعيات الخيرية لا يمكن أن تبلغ مستوى عالٍ

من المسؤولية الاجتماعية إلا بقدر ما تطوّر بنيتها التنظيمية واستراتيجياتها، وأن الاستثمار في تحسين الإدارة والاستراتيجية ينعكس مباشرة في ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية داخل هذه الجمعيات وفي محيطها المجتمعي.

### الفرضية الأولى (البعد الاقتصادي)

تُظهر معطيات الدراسة أن ممارسات الجمعيات الخيرية ذات الطابع الاقتصادي تسهم بوضوح في تعزيز البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية؛ إذ يتبيّن أن حرص هذه الجمعيات على ترشيد الإنفاق، وتنويع مصادر التمويل، والعمل على خلق فرص عمل أو دعم الأسر المنتجة، لا يُعد مجرد إجراءات إدارية داخلية، بل ينعكس مباشرة على تحسين الأوضاع المعيشية للفئات المستفيدة وتقليل تبعيتها للمساعدات الظرفية. ومن ثم يمكن القول إن هذه النتائج تدعم الفرضية التي ترى أن للممارسات الاقتصادية الرشيدة للجمعيات أثرًا إيجابيًا في تحقيق بعد اقتصادي أكثر استدامة للمسؤولية الاجتماعية، بما يجعل العمل الخيري أقرب إلى الاستثمار الاجتماعي طويل المدى منه إلى الإغاثة المؤقتة.

### الفرضية الثانية (البعد القانوني)

تدل نتائج الدراسة على أن التزام الجمعيات الخيرية بالتشريعات والقوانين المنظمة للعمل الجمعي يرتبط بدرجة كبيرة بمدى تجسيدها للبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية؛ فالجمعية التي تحرص على توثيق تعاملاتها، وتجديد تراخيص نشاطها، وحماية الحقوق القانونية للعاملين والمستفيدين، وتتعامل بشفافية مع الجهات الرقابية، تقدم نموذجًا لمؤسسة تحترم دولة القانون وتلتزم بمقتضياته. وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار هذه النتائج داعمة للفرضية القائلة بوجود علاقة بين مستوى الالتزام القانوني للجمعيات ومستوى تجسيد البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية، حيث لا يعود احترام القانون مجرد التزام شكلي، بل عنصرًا جوهريًا في بناء الثقة مع المجتمع والمانحين والشركاء.

## الفرضية الثالثة (البعد الأخلاقي)

تكشف النتائج أن التزام الجمعيات الخيرية بمواثيق السلوك الأخلاقي، مثل الشفافية في عرض أنشطتها، والعدالة في التعامل مع المستفيدين، واحترام كرامتهم، وحماية سرية بياناتهم، يسهم بشكل واضح في ترسيخ البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية. فكلما تجسدت هذه القيم في الممارسة اليومية، ازدادت ثقة المجتمع في الجمعية، وانعكست صورة إيجابية عن العمل الخيري باعتباره نشاطاً يقوم على النزاهة واحترام الإنسان لا على الاستغلال أو الاستعراض. وعليه، فإن الدراسة تدعم الفرضية التي ترى أن الالتزام الأخلاقي ليس عنصراً مكملاً، بل هو شرط أساسي لاعتبار الجمعية فاعلاً مسؤولاً اجتماعياً من الناحية القيمية.

## الفرضية الرابعة (البعد الخيري والإنساني)

تبين نتائج الدراسة أن البرامج الخيرية والإنسانية التي تنفذها الجمعيات - من إغاثة ومساعدات مادية، ودعم صحي وتعليمي، ومرافقة نفسية واجتماعية، وبرامج إدماج اجتماعي - تشكل محوراً مركزياً في تجسيد بعدها الخيري والإنساني للمسؤولية الاجتماعية. فالانخراط المكثف في دعم الفئات الهشة، والاستجابة السريعة للأزمات، وتوجيه الموارد نحو المشاريع ذات الأولوية الإنسانية، كلها ممارسات تجعل من هذه الجمعيات فاعلاً أساسياً في تعزيز قيم التكافل والتراحم داخل المجتمع. وبذلك، تؤكد النتائج صحة الفرضية التي تقترض وجود علاقة بين حجم ونوعية البرامج الخيرية والإنسانية وبين مستوى تجسيد البعد الخيري والإنساني للمسؤولية الاجتماعية.

## خلاصة الفصل

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن الجمعيات الخيرية محل البحث تؤدي دورًا معتبرًا في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، سواء من خلال بنيتها التنظيمية واستراتيجياتها أو عبر الأبعاد المختلفة للمسؤولية الاجتماعية. فقد بينت المؤشرات الوصفية أن مستوى الموافقة على محور «دور الجمعيات واستراتيجياتها» جاء في حدود «جيد جدًا»، ما يعكس امتلاك هذه الجمعيات لرؤية ورسالة واضحتين، واعتمادها على التخطيط الاستراتيجي، وبناء شراكات فعالة، واستقطاب المتطوعين، وتوظيف وسائل التكنولوجيا في خدمة أهدافها. كما أظهرت النتائج أن تبني المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الاقتصادي والقانوني والأخلاقي والخيري/الإنساني - وربما البيئي حيثما وُجد - يتسم هو الآخر بمستويات مرتفعة، ما يدل على أن هذه الجمعيات لا تكتفي بالدور الخيري التقليدي، بل تسعى إلى تجسيد قيم الاستدامة، والالتزام القانوني، والنزاهة الأخلاقية، وخدمة الإنسان بشكل شامل.

وعلى مستوى الفرضيات، خلصت الدراسة إلى تأييد الفرضية الرئيسية التي مفادها وجود أثر/علاقة ذات دلالة بين دور الجمعيات واستراتيجياتها وبين مستوى تبني المسؤولية الاجتماعية؛ إذ بينت الفرضيات الفرعية أن الممارسات الاقتصادية الرشيدة تسهم في تعزيز البعد الاقتصادي، وأن الالتزام بالتشريعات يرسخ البعد القانوني، وأن التمسك بمواثيق السلوك الأخلاقي يعزز البعد الأخلاقي، وأن الانخراط في البرامج الخيرية والإنسانية يقوي البعد الخيري والإنساني. وبذلك يمكن القول إن الجمعيات الخيرية التي تستثمر في تحسين هيكلها التنظيمية واستراتيجياتها، وتُحسن إدارة مواردها وعلاقاتها، هي الأكثر قدرة على تجسيد المسؤولية الاجتماعية بمضامينها المتعددة، مع بقاء بعض الهوامش المفتوحة لتعزيز الابتكار، وتطوير البرامج ذات البعد التنموي والبيئي طويل المدى.

## التوصيات

استنادًا إلى النتائج السابقة، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات العملية الموجهة للجمعيات الخيرية وصانعي السياسات والباحثين:

- **تعزيز التخطيط الاستراتيجي والابتكار:**  
يُستحسن أن تعمل الجمعيات على تطوير خطط استراتيجية متوسطة وطويلة المدى، تتضمن أهدافًا واضحة في مجال المسؤولية الاجتماعية، مع تشجيع ثقافة الابتكار في تصميم البرامج والمشاريع، وعدم الاكتفاء بالأنماط التقليدية في تقديم المساعدة.
- **تنويع مصادر التمويل وتحقيق الاستدامة:**  
توصى الجمعيات بالبحث عن مصادر تمويل بديلة (أوقاف، مشاريع استثمارية صغيرة، شركات مع القطاعين العام والخاص) بما يضمن استدامة مواردها المالية ويقلل من هشاشة برامجها أمام تقلبات التمويل التقليدي، مع الاستمرار في ترشيد الإنفاق ورفع كفاءة استخدام الموارد.
- **تعميق الالتزام القانوني والحوكمة:**  
من المهم تعزيز الوعي القانوني داخل الجمعيات من خلال تكوينات دورية في مجال التشريعات المنظمة للعمل الجمعي، وإرساء آليات حوكمة واضحة (أنظمة داخلية، لوائح، سياسات مكتوبة) تضمن الشفافية، وتحدد المسؤوليات، وتحمي حقوق العاملين والمتطوعين والمستفيدين.
- **ترسيخ القيم الأخلاقية في الممارسة اليومية:**  
يوصى باعتماد «ميثاق أخلاقي» واضح ومعلن، يُعمّم على جميع العاملين والمتطوعين، ويتضمن مبادئ الشفافية، العدالة، احترام الكرامة الإنسانية، وسرية البيانات، مع إدماج هذه القيم في التكوين المستمر، وربطها بتقييم الأداء.

**• تطوير البرامج الخيرية نحو بعد تنموي:**

ينبغي أن تنتقل الجمعيات تدريجياً من منطقتي الإعانات الظرفية إلى منطقتي التمكين، من خلال برامج دعم الأسر المنتجة، ومرافقة المشاريع الصغيرة، وبرامج الإدماج الاجتماعي، والدعم النفسي والتربوي، بما يساعد المستفيدين على الاعتماد على الذات والخروج من دائرة الهشاشة.

الخاتمة

العامّة

### الخاتمة العامة

في خاتمة هذه الدراسة، يتضح أن موضوع دور الجمعيات الخيرية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية يكتسي أهمية كبيرة، بالنظر إلى ما تؤديه هذه الجمعيات من وظائف متعددة لا تقتصر على تقديم المساعدات والإعانات الظرفية، بل تمتد إلى الإسهام في تحقيق أبعاد اجتماعية وتنموية وقيمية أكثر شمولاً. وقد بينت الدراسة أن الجمعيات الخيرية أصبحت تمثل أحد الفاعلين الأساسيين في المجتمع المدني، لما تضطلع به من أدوار في دعم الفئات الهشة، وترسيخ قيم التكافل، والمساهمة في تحسين نوعية الحياة، وتعزيز الوعي الاجتماعي، الأمر الذي يجعلها شريكاً حقيقياً في تحقيق المسؤولية الاجتماعية بمختلف أبعادها.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن فعالية الجمعيات الخيرية في هذا المجال ترتبط بدرجة كبيرة بوضوح رؤيتها، ونجاعة استراتيجياتها، وحسن تنظيمها الداخلي، وقدرتها على تعبئة الموارد البشرية والمادية، وبناء الشراكات، والالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة. وقد تبين أن تبني المسؤولية الاجتماعية داخل هذه الجمعيات لا يظهر في بعد واحد فقط، بل يتجسد من خلال أبعاد متداخلة تشمل البعد الاقتصادي المرتبط بالاستدامة وترشيد الموارد، والبعد القانوني المرتبط بالالتزام بالتشريعات، والبعد الأخلاقي القائم على النزاهة واحترام كرامة المستفيدين، فضلاً عن البعد الخيري والإنساني الذي يمثل جوهر العمل الجماعي.

وتؤكد هذه الدراسة أن نجاح الجمعيات الخيرية في أداء رسالتها الاجتماعية لا يرتبط فقط بحجم ما تقدمه من مساعدات، بل كذلك بمدى قدرتها على تحويل تدخلاتها إلى أثر تنموي مستدام يحقق التمكين لا الإعانة فقط، ويرسخ ثقافة المشاركة المجتمعية والمسؤولية المشتركة. كما أن هذا النجاح يقتضي الانتقال من منطوق العمل الموسمي أو المناسباتي إلى منطوق التخطيط الاستراتيجي المستمر، الذي يربط بين احتياجات المجتمع الفعلية وبين البرامج والمشاريع المنفذة على أرض الواقع. وعليه، يمكن القول إن الجمعيات الخيرية، متى أحسنت تنظيم أدوارها، وطورت أدوات عملها، ووسعت مجالات تدخلها، قادرة على أن تكون رافداً حقيقياً من روافد التنمية الاجتماعية، ووسيلة فعالة لترسيخ

المسؤولية الاجتماعية داخل المجتمع. ومن ثم، فإن دعم هذه الجمعيات، وتطوير قدراتها، وتشجيعها على تبني مقاربات حديثة في التسيير والتخطيط والتقييم، يعد ضرورة أساسية من أجل الارتقاء بأدائها وتعظيم أثرها في خدمة الفرد والمجتمع.

# قائمة المراجع

أولاً: النصوص القانونية والرسمية

• الأمانة العامة للحكومة، التعديل الدستوري لسنة 2020، المطبعة الرسمية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2020.

• الأمانة العامة للحكومة، القانون العضوي رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات، المطبعة الرسمية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012.

ثانياً: الكتب والمؤلفات

• أحمد خاطر، الإدارة الرياضية والعمل التطوعي، منشأة المعارف، الطبعة الأولى، مصر، 2004.

• أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، لبنان، 2005.

• خليل محمد حسن الشماع، مبادئ الإدارة، دار المسيرة، الطبعة الخامسة، الأردن، 2007.

• سعيد بوالشعير، القانون الإداري والتنظيم الإداري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2007.

• سعيد مقدم، الوظيفة العامة بين التطور والتحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2008.

• سونيا محمد البكري، السلوك التنظيمي، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2005.

- سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دار الفكر العربي، الطبعة السابعة، مصر، 2010.
- صالح طاهر، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
- صالح الدين الدوسري، مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، دار الإجابة، الطبعة الأولى، السعودية، 2015.
- طارق طه، إدارة الأعمال: استراتيجية، تنظيم، تسويق، دار التفكير الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2007.
- طاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد صبحي إدريس، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2011.
- عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006.
- عبد الغفار حنفي، الإدارة الحديثة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 2004.
- عبد القادر حطاب، الإدارة المحلية والعمل الجماعي، دار هومة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2016.
- عبد الكريم غريب، سوسيولوجيا المجتمع المدني، منشورات عالم التربية، الطبعة الأولى، المغرب، 2012.
- عبد الله بركات، تحديات العمل الجماعي في العالم العربي، المركز العربي للأبحاث، الطبعة الأولى، قطر، 2017.

- عبد الله ناصح علوان، التكافل الاجتماعي في الإسلام، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، مصر، 2002.
- عبد النور بن عنتر، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2009.
- علي السلمي، إدارة الموارد البشرية، دار غريب للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، مصر، 2001.
- علي فلاح الزعبي، (ورد في النص الأصلي كـ "مرجع سابق" دون بيانات النشر الكاملة).
- عمار بوضياف، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر، دار ريحانة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013.
- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2000.
- عمار علي حسن، التنشئة السياسية والمجتمع المدني، دار الشروق، الطبعة الثانية، مصر، 2009.
- فوزي أوصديق، الحريات العامة وحقوق الإنسان في الجزائر، دار الكتاب الحديث، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2014.
- قاسم نايف علوان، إدارة الجودة الشاملة والمسؤولية الاجتماعية، دار الثقافة، الطبعة الثانية، الأردن، 2013.
- كمال درويش، الإدارة الرياضية: الأسس والتطبيقات، دار المعارف، الطبعة الثانية، مصر، 2005.

- كمال رزيق، البيئة والتنمية المستدامة، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010.
- مدحت أبو النصر، إدارة المنظمات غير الحكومية والعمل التطوعي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2007.
- مراد كواشي، اقتصاديات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، دار الإعصار العلمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.
- مصطفى محمود أبو بكر، التنظيم والإدارة في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2008.
- محمد الصغير بعلي، القانون الإداري: التنظيم الإداري، دار العلوم، الطبعة الأولى، الجزائر، 2004.
- محمد حلمي، المجتمع المدني ودوره في التنمية المستدامة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، مصر، 2011.
- محمد سعيد رمضان البوطي، ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة، لبنان، 2001.
- محمود جاسم الصميدعي، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
- منير نوري، الاتصال المؤسسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
- يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة، مصر، 2001.

- بشير مصطفى، أبعاد ومؤشرات المسؤولية الاجتماعية، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 5، العدد 3، الجزائر، 2018.
- بلال بوترة، دور الجمعيات الرياضية في وقاية الشباب من الآفات الاجتماعية، مجلة الإبداع الرياضي، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2014.
- حنان بلقاسم، المجتمع المدني والحكامة المحلية في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 2، الجزائر، 2017.
- عبد الكريم بوفرة، تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 12، العدد 2، الجزائر، 2016.
- فاطمة الزهراء بن حميدة، استراتيجيات الشراكة بين المجتمع المدني والدولة، مجلة دراسات قانونية وسياسية، المجلد 9، العدد 1، الجزائر، 2019.
- فريد كورتيل، المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال المعاصرة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، 2010.
- ناصر سعيداني، حرية تأسيس الجمعيات في ظل القانون 12-06، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 8، العدد 1، الجزائر، 2015.
- نورة روابحي، دور الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية المحلية، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، العدد 2، الجزائر، 2018.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

استبيان حول

دور الجمعيات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية  
دراسة ميدانية بمكتب الجمعيات بلدية الجلفة

المحور الأول: البيانات الشخصية والمهنية

يرجى وضع علامة (X) في الخانة المناسبة:

1. الجنس:

ذكر  أنثى

2. السن:

أقل من 30 سنة  من 30 إلى أقل من 40 سنة  
 من 40 إلى أقل من 50 سنة  50 سنة فأكثر

3. المؤهل العلمي:

ثانوي فما دون  جامعي (ليسانس)  ما بعد التدرج (ماجستير/ماستر/دكتوراه)

4. الصفة في الجمعية:

عضو متطوع  موظف (عامل) دائم  
 عضو في المكتب التنفيذي  مجلس الإدارة

5. عدد سنوات الخبرة في العمل الجمعي:

أقل من 5 سنوات  من 5 إلى 10 سنوات  أكثر من 10 سنوات

6. التخصص العلمي: .....

ضع علامة ( X ) في المكان المناسب

الجزء الثاني : قياس متغيرات الدراسة

المحور الأول: دور الجمعيات واستراتيجياتها

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
<b>دور الجمعيات واستراتيجياتها</b>						
1	تمتلك الجمعية رؤية ورسالة واضحة تدعم خدمة المجتمع وتنمية أفرادها.					
2	تساهم الجمعية بفعالية في رصد ومعالجة القضايا والمشكلات الاجتماعية الملحة.					
3	تعتمد الجمعية على التخطيط الاستراتيجي السليم في تصميم وتنفيذ برامجها.					
4	توفر الجمعية برامج تدريبية وتأهيلية مستمرة لرفع كفاءة أعضائها وعمالها.					
5	تنجح الجمعية في استقطاب المتطوعين وتوظيف طاقاتهم بشكل أمثل وموجه.					
6	تبني الجمعية شراكات فعالة ومستدامة مع مؤسسات القطاع العام والخاص لخدمة أهدافها.					
7	تتميز برامج الجمعية ومشاريعها بالاستمرارية والديمومة بدلاً من الطابع الموسمي المتقطع.					
8	توظف الجمعية التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي للوصول بفعالية إلى المستفيدين والمانحين.					
9	تعتمد الجمعية آليات واضحة وموضوعية لتقييم أثر مشاريعها وقياس رضا المستفيدين.					
10	تحظى الجمعية بثقة ومصداقية عالية لدى أفراد المجتمع المحلي والجهات الداعمة.					

					11 تشجع الجمعية ثقافة الابتكار والإبداع في ابتكار حلول وخدمات خيرية جديدة.
					12

المحور الثاني: مدى تبني المسؤولية الاجتماعية

الرقم	العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
<b>البعد الاقتصادي</b>						
1	تحرص الجمعية على ترشيد الإنفاق وتحقيق أعلى درجات الكفاءة المالية في مشاريعها.					
2	توفر الجمعية للعاملين بها أجوراً ومكافآت عادلة تكفي لضمان مستوى معيشي كريم.					
3	تسعى الجمعية لتنوع مصادر تمويلها (كالأوقاف والمشاريع الاستثمارية) لتحقيق الاستدامة المالية.					
4	تلتزم الجمعية بالشفافية التامة في عرض تقاريرها المالية للمانحين والجهات المختصة.					
5	تقدم الجمعية خدماتها بأعلى جودة ممكنة مقارنة بالموارد والتكاليف المتاحة.					
6	تساهم مشاريع الجمعية في خلق فرص عمل (مؤقتة أو دائمة) لأفراد المجتمع المحلي.					
7	تدعم الجمعية الأسر المنتجة وأصحاب المشاريع الصغيرة لتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للمستفيدين.					
8	تفي الجمعية بكافة التزاماتها المالية تجاه الموردين والشركاء في الأجل المحددة.					
<b>البعد القانوني</b>						
9	تلتزم الجمعية بكافة القوانين والتشريعات الحكومية المنظمة للعمل الجمعي.					
10	تمتلك الجمعية قانوناً أساسياً ونظماً داخلياً واضحاً يتم					

					الالتزام به بصرامة من قبل الجميع.
				11	تحرص الجمعية على توثيق كافة عقودها وتعاملاتها مع الموردين والمانحين بشكل قانوني سليم.
				12	تجدد الجمعية التراخيص والتصاريح اللازمة لنشاطاتها ومقراتها بشكل دوري وفي وقتها المحدد.
				13	تقوم الجمعية بتنفيذ كافة الاتفاقيات التي تبرمها مع الشركاء والجهات الداعمة وفق الشروط المتفق عليها قانوناً.
				14	تضمن الجمعية كافة الحقوق القانونية للعاملين بها وفقاً لقانون العمل المعمول به.
				15	تتجنب الجمعية أي ممارسات أو تحويلات مالية قد تعرضها للمساءلة القانونية.
				16	تتعاون الجمعية بشفافية مع الجهات الرقابية الحكومية وتسهل مهامها التفتيشية والتدقيقية.
<b>البعد الأخلاقي</b>					
				17	تتوافق أهداف ومشاريع الجمعية بشكل تام مع قيم ومبادئ وعقيدة المجتمع المحلي.
				18	تمتلك الجمعية دليلاً أخلاقياً (ميثاق شرف) واضحاً ومعلناً يوجه سلوك جميع الموظفين والمتطوعين.
				19	تروج الجمعية لأعمالها وإنجازاتها بمصداقية تامة ودون أي مبالغة أو تضليل للمانحين.
				20	تحافظ الجمعية على سرية بيانات المستفيدين وخصوصيتهم بشكل صارم وتمنع تسريبها.
				21	تعامل الجمعية جميع المستفيدين بعدالة ومساواة دون أي تمييز (عرقى، مناطقي، أو فئوي)
				22	تتحمل الجمعية المسؤولية وتتدخل فوراً لمعالجة أي أضرار أو أخطاء غير مقصودة قد تنتج عن أنشطتها.
				23	تتجنب الجمعية استغلال صور الفقراء والمحتاجين في

					الدعاية الإعلامية بشكل ينتهك كرامتهم الإنسانية.
				24	تسعى الجمعية لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان واحترام العادات والتقاليد الإيجابية في محيطها.
<b>البعد الخيري والإنساني</b>					
				25	تقدم الجمعية المساعدات والتبرعات بشكل مستمر للفئات الأكثر ضعفاً (كالأيتام، الأرمال، وذوي الهمم)
				26	تستجيب الجمعية بفعالية وسرعة للحالات الإنسانية الطارئة والأزمات (كوارث طبيعية، جوائح)
				27	تساهم الجمعية في توفير برامج الرعاية الصحية والتعليمية للفئات غير القادرة.
				28	تقدم الجمعية الدعم النفسي والاجتماعي للفئات المهمشة والمتضررة لمساعدتهم على تجاوز محنهم.
				29	تشارك الجمعية بفعالية في تصميم وتنفيذ برامج الإدماج الاجتماعي وحماية الطفولة.
				30	تنظم الجمعية حملات مستمرة لجمع التبرعات وتوجيهها بدقة للمشاريع الإنسانية ذات الأولوية القصوى.
				31	تسعى الجمعية لتحويل المستفيدين من مجرد "متلقين للمساعدات" إلى أفراد فاعلين ومعتمدين على أنفسهم.
				32	تساهم الجمعية في نشر ثقافة التكافل، التراحم، والعمل التطوعي بين مختلف شرائح المجتمع.
<b>البعد البيئي</b>					
				33	تعتبر الجمعية حماية البيئة من الركائز الأساسية التي تضعها في الحساب عند التخطيط لأي مشروع.
				34	تلتزم الجمعية بترشيد استهلاك الموارد الطبيعية (كالماء والكهرباء والورق) داخل مقراتها.
				35	تنظم الجمعية حملات توعوية لنشر الثقافة البيئية بين أفراد المجتمع والمستفيدين من خدماتها.

					36	تساهم الجمعية بفعالية في المبادرات البيئية الميدانية (كحملات التشجير، وتنظيف الأحياء والشواطئ)
					37	تشجع الجمعية على استخدام المواد القابلة لإعادة التدوير والصديقة للبيئة في كافة أنشطتها ومطبوعاتها.
					38	تتجنب الجمعية تمويل أو دعم أو المشاركة في أي نشاط قد يسبب تلوثاً أو ضرراً للبيئة المحيطة.
					39	تعمل الجمعية على تطبيق معايير إدارة النفايات السليمة والتخلص الآمن منها داخل مرافقها.
					40	تعقد الجمعية شراكات مع الجهات البيئية المتخصصة لتنفيذ برامج مشتركة تدعم الاستدامة البيئية.